

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار / كلية الآداب
قسم التاريخ

حزب الأمة الاشتراكي
1951-1954
((دراسة تاريخية))

رسالة تقدم بها الطالب
رحيم حسن محمد الشامي

إلى
مجلس كلية الآداب – جامعة ذي قار
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
مؤيد شاكر كاظم الطائي

﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

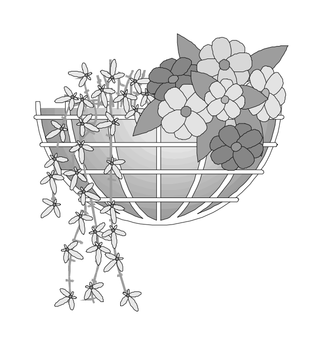
سورة العنكبوت/الآية43

الإهداء

الى ...

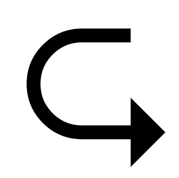
المربي الكبير الذي شق وأضاء لي الطريق ولم يكمله بعد ان فارق الحياة وانتقل إلى جوار ربه ، المرحوم والدي العزيز ...

حباً وأجلالاً وعرفاناً ...
المربية الكبيرة التي صارعت الحياة وسهرت الليالي الطوال
من أجلي ، والدتي الحنونة ...
حباً وتقديراً وطاعةً ...
أخوتي الاعزاء ، وأخواتي العزيزات ...
عرفاناً بالجميل
واحتراماً...
زوجتي الحبيبة وولدي العزيز أزهر ...
وداً وعطفاً ومحبةً ...
الباحث



شكر وتقدير
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير المرسلين نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين . وبعد ...
أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الاستاذ المساعد الدكتور مؤيد شاكر كاظم الطائي لرعايته الأخوية الكريمة النابعة من القلب وتوجيهاته السديدة صاحبة الفضل الأكبر في إنجاز هذه الرسالة ، وجهده المبذول في قراءة الرسالة والتدقيق والتمعن في أفكارها وفقراتها وفصولها .
كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى اساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية كل من الاستاذ المساعد الدكتور فاضل كاظم صادق عميد كلية الآداب والأستاذ الدكتور نعيم كريم عجيمي والاستاذ الدكتور عباس حسين الجابري والاستاذ الدكتور عبد الرسول شهيد عجمي والاستاذ المساعد الدكتور صالح جعيول جويعد السراي .

وشكري وتقديري الى الاساتذة الأفاضل في كلية التربية ، الجامعة المستنصرية وبخاصة الاستاذ الدكتور عادل تقي البلداوي على توجيهاته القيمة والاستاذ المساعد الدكتورة فاطمة صادق عباس السعيدي لما أبدته لي من مساعدة وتوجيهات أفادت موضوع البحث .
ولا يفوتني ان أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأخوة والأخوات العاملين في المكتبة المركزية في جامعة ذي قار ، ومكتبة كلية الآداب ، والعاملين في المكتبة الوطنية (دار الكتب والوثائق العراقية) .
وشكري وتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة وأخص منهم بالذكر الأخ قاسم عبد الذي أسهم في طباعة رسالتي ، والأخوة الاساتذة زملائي في الدراسة .
الباحث



	الموضوع	الصفحة	
		من	إلى
الإهداء			
الشكر والتقدير			
قائمة المحتويات		1-	ب
الرموز والمختصرات			ث

المقدمة		5-1
الفصل الأول	الأحزاب السياسية في العراق والجذور التاريخية لتأسيس حزب الأمة الاشتراكي 1946-1951	55-6
	أولاً : الأحزاب السياسية في العراق 1946-1951	33-6
	ثانياً : تأسيس كتلة صالح جبر وموقف الأحزاب السياسية منها	42-34
	ثالثاً : موقف أعضاء الكتلة من وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث	49-43
	رابعاً : نشاط الكتلة بعد استقالة وزارة صالح جبر	55-50
الفصل الثاني	تأسيس حزب الأمة الاشتراكي وموقف الأحزاب السياسية منه 1951-1954	91-56
	أولاً : تأسيس الحزب والمنهاج الأساسي	76-56
	1- تأسيس الحزب عام 1951	57-56
	2- الجذور الاجتماعية لمؤسسي الحزب	76-58
	ثانياً : المنهاج الأساسي للحزب	83-77
	ثالثاً : موقف الأحزاب السياسية من تأسيس الحزب	91-84
الفصل الثالث	التطورات التنظيمية في حزب الأمة الاشتراكي 1951-1954	130-92
	أولاً : النظام الداخلي للحزب وفروعه	114-92
	1- النظام الداخلي	102-92
	2- فروع الحزب ونشاطاتها	112-102
	ثانياً : اندماج حزب الإصلاح بحزب الأمة الاشتراكي	114-113
	ثالثاً : صحف الحزب ومؤتمراته	123-115
	1- الصحف	117-115
	2- مؤتمرات الحزب واجتماعاته السنوية	123-118
	رابعاً : الانشقاقات في صفوف الحزب ونهاية نشاطه السياسي	130-124
	1- الانشقاق في صفوف الحزب	128-124
	2- نهاية النشاط السياسي للحزب	130-128
الفصل الرابع	موقف حزب الأمة الاشتراكي من القضايا الداخلية والعربية والدولية	187 -131
	أولاً : موقف الحزب من القضايا الداخلية	162-131
	1- القضايا السياسية	146-131
	2- القضايا الاقتصادية	154-146
	3- القضايا الاجتماعية والثقافية	162-155
	ثانياً : موقف الحزب من القضايا العربية	187-163

والدولية		
الخاتمة		191-188
الملاحق		211-192
قائمة المصادر		230-212
الملخص باللغة الانكليزية		A-B

الرموز والمختصرات

م . و . د	ملفات وزارة الداخلية
د . ك . و	دار الكتب والوثائق العراقية
م . م . ع	محاضر مجلس الأعيان
م . م . ن	محاضر مجلس النواب
F . o	**Foreign Office** (وزارة الخارجية البريطانية)
د.ت	بدون تاريخ
د.م	بدون مكان الطبع
و	وثيقة
ص	صفحة

المقدمة

نظراً لما تتميز به دراسة تاريخ الأحزاب السياسية ومواقفها وتأثيرها في مجرى الأحداث ، وآراء قادتها ومواقف صحفها من مكان متميز في الجامعات العربية والأجنبية ، ولما يتمتع به تاريخ العراق المعاصر من تعدد التيارات السياسية والفكرية التي ظهرت فيه ، والتي غالباً ما عبرت عن نفسها بأحزاب سياسية مارست النشاط السياسي وأدت دوراً كبيراً في توعية الجماهير وقيادتها في نضالها الوطني ، فضلاً عن ان دراسة أي حزب سياسي لا تقتصر على دراسة السيرة الذاتية لذلك الحزب ومواقفه وآراء قادته فقط وإنما تسهم في إعطاء وصفاً دقيقاً لوضع البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظام الحكم السائد في البلاد ، ونضال الجماهير التي تزامنت ونشاط ذلك الحزب . لذا ارتأينا ان نكرس دراستنا هذه لأحد الأحزاب السياسية التي شهدها تاريخ العراق المعاصر ، ألا وهو حزب الأمة الاشتراكي الذي يعد من الأحزاب الموالية لنظام الحكم الملكي في العراق ومارس دوراً مهماً في الأحداث السياسية خلال مدة عمله التي اتسمت بتعدد أنشطته ومواقفه من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومما حفزنا لهذه الدراسة أيضاً كون الموضوع لم يدرس دراسة أكاديمية مما فسح المجال أمامنا لتناوله بروح من الحيادية والموضوعية بشكل يتلاءم مع الدراسات الأكاديمية المتقدمة في الجامعات العراقية .

تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول وخاتمة وملاحق فضلاً عن هذه المقدمة التي توضح أهمية الدراسة وتحدد مضامينها .

تناول الفصل الأول الذي يُعد تمهيداً لدراسة الموضوع الأحزاب السياسية في العراق وجذور تأسيس حزب الأمة الاشتراكي 1946-1951 ، وتطرقنا من خلاله إلى الأحزاب السياسية بصورة موجزة سواء الأحزاب العلنية التي أجيزت من قبل وزارة توفيق السويدي في 2 نيسان 1946 أو الأحزاب السرية التي كان لها نشاطاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، كما بينا الجذور التاريخية لتأسيس حزب الأمة الاشتراكي من خلال تشكيل صالح جبر كتلته النيابية السياسية أواخر عام 1946 والتي أبدت نشاطاً بارزاً خلال الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري السعيد التاسعة في آذار 1947 ، ومواقف الأحزاب السياسية منها ، وكذلك موقف أعضاء الكتلة من وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث ونشاطها بعد استقالة وزارة صالح جبر .

أما الفصل الثاني فقد سلط الضوء على تأسيس الحزب ابتداءاً من تقديم طلب الإجازة من قبل الهيئة المؤسسة له ومنهاج الحزب السياسي الذي أحتوى على خمسة فصول تناولت سياسة العراق الخارجية والداخلية والشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأيضاً تناول هذا الفصل

الجذور الاجتماعية لمؤسسي الحزب لمعرفة طبيعة أفكارهم السياسية من خلال مشاركتهم في النشاط السياسي ، وأوضحنا فيه أيضاً موقف بقية الأحزاب السياسية في العراق من تأسيس حزب الأمة الاشتراكي .

وتطرق الفصل الثالث إلى مجمل التطورات التنظيمية التي شهدها الحزب منذ حزيران 1951 وحتى أيلول 1954 ، متمثلة بنظامه الداخلي وفروعه ونشاطاتها السياسية فضلاً عن صحف الحزب وبخاصة صحيفتي الأمة والنبأ ونشاطهما السياسي والثقافي ومؤتمرات الحزب واجتماعاته السنوية ، وما تعرض إليه الحزب من انشقاقات في صفوفه ونهاية نشاطه السياسي .

وخصص الفصل الرابع من الدراسة لمواقف الحزب من القضايا الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأبرزها الموقف من انتفاضة 23 تشرين الثاني 1952 ، والوزارات المتعاقبة على حكم العراق ، وقضية الديمقراطية والانتخابات النيابية التي جرت في العراق حتى حل الحزب من قبل وزارة نوري السعيد الثانية عشر في 28 أيلول 1954 ، واتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة وشركات النفط المستثمرة في العراق ، فضلاً عن موقف الحزب من القضايا العربية والدولية وأهمها قضية الوحدة العربية وقضية فلسطين وقضايا سورية ومصر ودول المغرب العربي ، وموقف الحزب من الأحلاف والتكتلات الدولية في منطقة الشرق الأوسط والتطورات السياسية والاقتصادية في إيران .

أما خاتمة الدراسة فقد ضمت أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج علمية في ضوء محتويات الدراسة . وسعينا من خلال ملاحق الدراسة نشر البيانات والمذكرات والصحف المهمة المتعلقة بتاريخ الحزب ونشاطه السياسي .

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة وأدبيات حزب الأمة الاشتراكي وأقطابه وصحفه والكتب العربية والمترجمة والمذكرات الشخصية والكتب الانكليزية ، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث والدراسات المنشورة والصحف والمجلات ومواقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت وغيرها .

كان في مقدمة الوثائق غير المنشورة التي اعتمد الباحث عليها وثائق دار الكتب والوثائق العراقية مثل ملفات البلاط الملكي وملفات وزارة الداخلية التي زودت الباحث بمعلومات قيمة عن الموضوع ووثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) .

أما الوثائق المنشورة فقد تمثلت ببعض جلسات محاضر مجلسي النواب والأعيان العراقيين ، وقد استفاد الباحث أيضاً من أدبيات حزب الأمة الاشتراكي مثل المنهاج والنظام الداخلي للحزب ، وكراس ((حزب الأمة واتفاقيات النفط)) ، فضلاً عن مقالات وخطابات قادة الحزب التي نشرتها صحفه .

تنوعت الكتب العربية والمترجمة التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة وكان أبرزها كتب عبد الرزاق الحسني (تاريخ الأحزاب السياسية) و (تاريخ الوزارات العراقية الأجزاء 5 و 6 و 7 و 8 و 9) والتي لا يمكن ان يستغني عنها أي باحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر لما فيها من معلومات قيمة ودقيقة أفادت الباحث في معظم الفصول ، وكتاب الدكتور جعفر عباس حميدي (التطورات السياسية في العراق 1941–1953) والذي ضم موضوعات متعددة عن الأحزاب السياسية والوضع السياسي العام في العراق ، وكتاب عبد الجبار حسن الجبوري (الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958) ، وكتاب عادل تقي البلداوي (التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق 1908–1958) ، وكتاب فاطمة صادق عباس السعدي (صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957) .

وكانت أبرز الرسائل والأطاريح الجامعية التي أفادة الباحث هي أطروحة محمد رشيد عباس (مجلس الأعيان العراقي 1925–1958) التي تناولت نشاطات ومواقف أعضاء الحزب في مجلس الأعيان من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومواقف الحزب من القضايا الخارجية ، ورسالة عبد المجيد كامل عبد اللطيف (الحياة البرلمانية في العراق 1945–1953) التي أغنت الباحث بمعلومات كافية عن موقف ونشاط نواب حزب الأمة الاشتراكي داخل مناقشات المجلس ، ورسالة مؤيد شاكر كاظم الطائي (السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق) التي زودت الباحث بمعلومات وافية عن مواقف ونشاطات السيد عبد المهدي عضو اللجنة المركزية للحزب ، ورسالة هيو حميد شريف (توفيق وهبي 1891–1984 حياته ودوره السياسي والثقافي) ، وغيرها من الرسائل والاطاريح .

ونالت المذكرات الشخصية أهمية كبيرة لدى الباحث اذ اعتمد على عدد منها ومن أهمها كامل الجادرجي (من أوراق كامل الجادرجي) ومحمد مهدي كبه (مذكراتي في صميم الأحداث) وغيرها من المذكرات التي زودت الباحث بموضوعات ومواقف الأحزاب السياسية من حزب الأمة الاشتراكي .

كما اعتمد الباحث على عدد من كتب التراجم والموسوعات التي أغنت الرسالة بمعلومات قيمة عن الشخصيات السياسية سواء المؤسسة للحزب أو غيرهم مثل نجدة فتحي صفوة (العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936) ، وحميد المطبعي (موسوعة أعلام العراق الحديث في القرن العشرين) ، ومير بصري (أعلام السياسة في العراق الحديث ج2) ، وكانت للكتب الانكليزية نصيباً في هذه الدراسة ومن أهمها كتاب Majid Khadduri , Independent Iraq (1932-1958) وكتاب George L. Harris , Iraq its people , its Society , its Culture . إذ زودت هذه المصادر الباحث

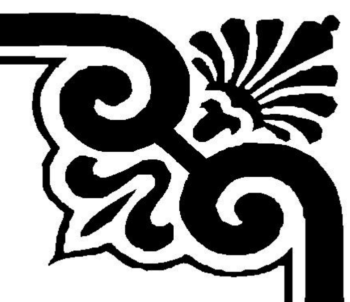
بمعلومات كافية عن طبيعة وواقع العراق السياسي وحال الأحزاب السياسية ومواقفها من القضايا الداخلية المختلفة .

وأخذت البحوث والدراسات المنشورة نصيبها في هذه الدراسة مثل بحث نوري عبد الحميد العاني (الأحزاب السياسية العراقية في فترتي الانتداب البريطاني والاحتلال الأمريكي) والتي تطرق فيها الى تاريخ الأحزاب السياسية العراقية بصورة مختصرة ومناهجها السياسية وبحث جعفر لبجه (صالح جبر مؤسس حزب الأمة الاشتراكي ومعاهدة بورتسموث) على موقع شبكة الانترنت والذي تحدث فيه عن حياة صالح جبر وجهوده في تأسيس الحزب وعقد معاهدة بورتسموث 1948 .

ومن المصادر التي اعتمد عليها الباحث والتي أغنت وعززت الدراسة بالموضوعات والمعلومات الكافية هي الصحف المحلية الناطقة بلسان حزب الأمة الاشتراكي وبخاصة صحيفتي " الأمة " و " النبأ " والتي لم يستغنِ عنهما الباحث في جميع فصول الرسالة ، فضلاً عن الصحف الأخرى مثل " الزمان " و " الحوادث " التي لم تكن عرضة إلى التعطيل فتابعت التطورات التنظيمية والمواقف السياسية لحزب الأمة الاشتراكي على نحو تفصيلي .

وختاماً أضع جهدي المتواضع هذا بين يدي اساتذتي الأعزاء أعضاء لجنة المناقشة لتقويمه علمياً ، بما يسهم في ترصينه وجعله إضافة مأمولة في المكتبة التاريخية العراقية .

والله ولي التوفيق .



الفصل الأول

الأحزاب السياسية في العراق والجذور التاريخية لتأسيس حزب الأمة الاشتراكي 1946-1951

الفال

أولاً : الأحزاب السياسية في العراق 1946 – 1951

تمخض عن أحداث الحرب العالمية الثانية تطور ملحوظ في مفاهيم العمل السياسي وتصاعد في الحركات الوطنية في بلدان العالم الثالث ، فضلاً عن إحداث تغيير في السياسة البريطانية إزاء المنطقة العربية ، إذ لم يُعد أمام بريطانيا إلا العزوف عن سياسة الضغط ، والاتجاه نحو سياسة المرونة لكي لا تفقد حلفائها بعد أن زاد المد الوطني في تلك البلدان[1] .

(1) George Kirk , The Middle East , 1945-1950 , London , 1952 , P. 153 .

وتزامن هذا التغيير مع فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات البرلمانية البريطانية لعام 1945 ، وإعلانه بشكل رسمي عن مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية في المستعمرات ومناطق النفوذ التابعة لبريطانيا[1] .

كان هدف بريطانيا في إتباع سياستها الجديدة هذه الحد من توسع الأفكار والمبادئ الشيوعية التي بدأت تجتاح المنطقة العربية وبشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وهذا ما يمكن استنتاجه من خطاب رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل[2] (Winston Churchil) ، الذي ألقاه في كلية وستمنستر بالولايات المتحدة الأمريكية في آذار 1946، والذي ورد فيه قوله : ((لقد خيم ظل ثقيل على المناطق التي أضاءتها انتصارات الحلفاء مؤخراً)) ، وأن ((الشيوعيين أخذوا يضعون أيديهم على المراكز المهمة في بلد بعد آخر))[3] .

دفعت هذه التطورات الحاصلة في السياسة البريطانية ، الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله وبتوجيه من بريطانيا نفسها ، التي رأت ضرورة امتصاص النقمة الشعبية المتزايدة والشعور المعادي للسلطة الناجم من ثقل الضغط الذي مارسته في أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية إلى الطلب من مجلس الأمة عقد اجتماع مشترك في 27 كانون الأول 1945[4] . ويلقي خطاباً أعلن فيه عزم الحكومة إطلاق الحريات العامة ، وفسح المجال لتشكيل الأحزاب السياسية والسير في البلاد على أسس ديمقراطية سليمة ، ودعا أبناء الشعب إلى الانضمام إلى الحياة الحزبية وممارسة حقوقهم

---

(2) F.O , 371-43302-93933 , confidential , Sir. K. Cornwallis to Mr. Eden , No.134, 30 March 1945 ; Majid Khadduri , Independent Iraq (1932-1958) , London , 1960 , P.283 .

([2]) ونستون تشرشل : هو السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ولد في 20 تشرين الثاني 1874 بأكسفورد شاير ، سياسي وعسكري بريطاني تخرج ضابطاً برتبة ملازم 1895 ، انتخب عضواً محافظاً بمجلس العموم البريطاني عام 1900 وأنضم إلى حزب الأحرار ، تسلم مناصب وزارية متعددة ، منها وزير التجارة عام 1908 ومنصب وزير الداخلية عام 1910 ومنصب وزير الحربية والطيران عام 1918 ، وعين وزيراً للبحرية عند قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في 10 أيار 1940 واستمر في منصبه الأخير حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ثم عاد وشكل الوزارة للمرة الثانية بعد فوز حزبه في الانتخابات عام 1951 حتى استقال في نيسان 1955 بسبب تقدمه في السن ، توفي في 25 كانون الثاني 1965 . ينظر : مذكرات ونستون تشرشل ، القسم الأول ، تعريب : خيري حماد ، ط2 ، مكتبة المثنى ، بغداد ، 1965 ، ص7–8 ؛ محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الأول ، بيروت ، 1987 ، ص519–520 .

([3]) نقلاًعن:عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946–1954) ، بغداد ، 1984 ، ص73 .

([4]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية (1908–1958) ، ط2 ، مركز الأبجدية ، بيروت ، 1983 ، ص134 .

الدستورية[1] . واتخاذ إجراءات أوسع تدل على المساواة والعدالة الاجتماعية وتدريب العناصر الفتية من المواطنين على الحكم[2] .

ولكي يثبت الوصـي عبد الإله حسن نواياه وجديته في إجازة الأحزاب السياسية ، وجب وجود وزارة تنال رضا وثقة الرأي العام العراقي تأخذ على عاتقها تنفيذ هذه المهمة بدلاً من وزارة حمدي الباجه جي الثانية التي قدمت بإيعاز من الوصي عبد الإله نفسه استقالتها في 29 كانون الثاني 1946[3] .

وعلى وفق ذلك شـهد يوم 23 شـباط 1946 تأليف توفيق السـويدي وزارتـه الثانية (23 شـباط 1946 – 30 أيار 1946) وتضمن منهاجها المعلن أمام مجلس النواب يوم 5 آذار 1946 ((نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم ، وإلغاء الإدارة العرفيـة والإفراج عـن المعتقلين ، وفسـح المجـال لتـأليف الأحـزاب السياسـية)) [4] وذلك تأكيداً لخطاب الوصي السابق .

وعلى ضوء هذه المواقف المعلنة ، تقدمت الفئات السياسية المختلفة بطلباتها إلى وزارة الداخلية التي بدورها أجازت في 2 نيسان 1946 خمسة أحزاب سياسية[5] .

كان أول هذه الأحزاب المجازة هو الحزب الوطـني الديمقراطي وأبرز مؤسسيه كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الازري وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي ، الذين قدموا طلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية في 5 آذار 1946[6] . فأجازته بدورها في 2 نيسان 1946[7] .

دعا الحزب في منهاجه إلى صيانة استقلال العراق ، وإقامة العلاقات مع بريطانيا على أساس الصـداقة والمنافع المتبادلة ، وتحقيق اتحـاد البلدان العربية ، والعمـل على اسـتقلال الدول العربية ، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيه[8] ، وتحقيق الديمقراطية في

---

(1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ط7 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 ، ص24 .

(2) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من 1900–1950 ، ج2 ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، 1988 ، ص513 .

(3) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص6 .

(4) نقلاًعن : عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص68 .

(5) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946–1958 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 ، ص31 .

(6) المصدر نفسه ، ص30 .

(7) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص178 ؛ كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، دار الطليعة ، بيروت ، 1970 ، ص89 .

(8) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم 3205912/5872 ، ((الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية)) ، و68 ، ص94–96 .

البلاد والتأكيد عليها في كل محتواها من حريات فردية وانتخاب مباشر ، وإصلاح جهاز الدولة واستقلال القضاء ، وإطلاق الحريات للأحزاب السياسية ، ودعا الحزب أيضاً إلى تحقيق الوحدة العراقية وإشتراك العرب والكرد في إدارة البلاد ، والى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1] .

جرى أول انتخاب للجنة الإدارية المركزية للحزب في 26 نيسان 1946 ، أسفرت عن فوز كامل الجادرجي رئيساً للحزب وعبد الكريم الازري نائباً للرئيس
وحسين جميل سكرتيراً وعبود الشالجي محاسباً[2] .

أصدر الحزب جريدة " صوت الأهالي " بصفتها لسان حاله والناطقة باسمه[3] ، وأبدى مواقف متباينة حيال الوزارات المتعاقبة على حكم العراق ، فبعد أن انتقد وزارة أرشد العمري الأولى (1 حزيران1946 – 14 تشرين الثاني1946) بعد أحداث إضراب العمال في كاورباغي[4] ، في كركوك في 12 تموز 1946 ورفع مذكرة احتجاج إلى الوصي حول الأمر[5] ، اشترك في وزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني 1946–29 آذار 1947) حينما تولى محمد حديد وزارة التموين ، إلا أنه رجع وقدم استقالته منها في 30 كانون الأول 1946[6] .

وعلى الرغم من انتقادات الحزب لأسلوب الانتخابات النيابية في العراق فإنه اشترك في انتخابات مجلس النواب العراقي في شباط 1947 ، وفاز أربعة من مرشحيه فيها ، وهم حسين جميل عن لواء بغداد وعبد الهادي البجاري وعبد الجبار الملاك وجعفر البدر عن لواء البصرة ، وبعد أسبوع من إعلان

([1]) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (1897–1968) ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 1997 ، ص107 .

([2]) كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص92 ؛ بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص63 .

([3]) عبد الرحمن ذياب عبد الله الجبوري ، صحافة الأحزاب العلنية في العراق (1946–1954) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص97 .

([4]) حادثة كاورباغي : وقعت يوم 12 تموز 1946 عندما تجمع عمال شركة نفط كركوك في حديقة كاورباغي وأعلنوا إضرابهم عن الدوام لحين تحقيق مطالبهم المشروعة من قبل الشركة والمتمثلة بتحسين ظروف العمل ورفع أجورهم مع توفير وسائط نقل ما بين مناطق سكناهم ومقر عملهم ، وعلى الرغم من تدخل الحكومة في الأمر واستجابة الشركة لبعض مطاليبهم وبخاصة زيادة أجورهم الأساسية ومخصصات غلاء المعيشة إلا أن العمال استمروا في الإضراب مما جعل الشرطة تتدخل لتفريقهم بالقوة ونتج عن ذلك ان قتل خمسة وجرح 14 من العمال المضربين وبعض عناصر الشرطة . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص115–116 .

([5]) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص96 .

([6]) عبد الجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 ، ص171 .

نتائج الانتخابات قرر الحزب سحب نوابه من المجلس ، نتيجة تدخل الحكومة في الانتخابات ، فقدم حسين جميل استقالته في 17 آذار 1947[1] ، في حين فضل الأعضاء الثلاثة الاستقالة من الحزب الوطني الديمقراطي على الانسحاب من مجلس النواب[2] .

وعارض الحزب وزارة صالح جبر (29 آذار 1947–27 كانون الثاني 1948) منذ تشكيلها ، ووقف بشدة ضد " معاهدة بورتسموث " المعقودة بين العراق وبريطانيا في 15 كانون الثاني 1948[3] ، ودعا الشعب العراقي إلى مقاومتها ، واستمر الحزب في إصدار البيانات وإرسال المذكرات الاحتجاجية إلى الوصي عبد الإله ورئيس مجلس النواب من أجل وقف الأعمال العدوانية ضد المتظاهرين[4] .

وبرز الحزب الوطني الديمقراطي مسانداً للقضايا العربية وأولها القضية الفلسطينية إذ كان ضمن (لجنة الأحزاب السياسية للدفاع عن فلسطين)[5] المؤلفة في 3 أيار 1946[6] . والتي أصدرت بياناً دعت فيه أبناء الشعب للإضراب العام يوم 10 أيار 1946[7] ، وعارض بشدة قرار تقسيم فلسطين الصادر من قبل الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 ، ودعا إلى مقاومته بشتى الوسائل[8] . ووقف الحزب موقفاً مسانداً من الحرب العربية ضد قيام دولة إسرائيل عام 1948 ، إلا أنه استنكر قرار الحكومة العراقية بإعلان الأحكام العرفية في البلاد بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب إلى القتال ضد القوات الإسرائيلية ، وتعبيراً عن هذا الرفض قدم زعيم الحزب كامل الجادرجي في مؤتمر الحزب الثالث المنعقد في 29 تشرين الثاني 1948 مقترحاً نص على تجميد نشاط الحزب ، نتيجة لظروف الأحكام العرفية السائدة في البلاد فتمت الموافقة عليه بغالبية أعضاء الحزب ، فأصدر بياناً في

([1]) جريدة صوت الأهالي ، (بغداد) ، العدد 1357 ، 18 آذار 1947 .

([2]) جريدة الحوادث ، (بغداد) ، العدد 1346 ، 18 آذار 1947 ؛ كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص143 .

([3]) للمزيد من التفاصيل عن بيانات الأحزاب ودورها المعارض لمعاهدة بورتسموث . ينظر : الحزب الوطني الديمقراطي ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهد جبر – بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها ، مطبعة الأهالي ، بغداد ، 1960 ، ص70–93 .

([4]) محمد حديد ، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، بيروت ، 2006 ، ص220 .

([5]) وهي اللجنة التي تألفت من أحزاب الاستقلال والشعب والأحرار والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني في 1946/5/3 ، وأصدرت نداءاً إلى الشعب العراقي دعت فيه إلى إعلان الإضراب العام يوم 10 أيار 1946 ، احتجاجاً على تقرير اللجنة البريطانية – الأمريكية ، ووجهت مذكرات متعددة إلى السفراء الأجانب والى الأمين العام للجامعة العربية والى الملوك والرؤساء العرب لنصرة القضية الفلسطينية . للإطلاع ينظر : فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص44 .

([6]) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941–1953 ،مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، 1976 ، ص575.

([7]) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص44 .

([8]) المصدر نفسه ، ص231 .

الأول من كانون الأول 1948 نص على تجميد نشاطه[1] ، إلا أن حسين جميل سكرتير الحزب اشترك في وزارة علي جودة الأيوبي الثانية (10 كانون الأول 1949- 5 شباط 1950) وزيراً للعدلية بصفة شخصية[2] .

وفي 25 آذار 1950 اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية السابقة للحزب الوطني الديمقراطي وقررت استئناف نشاط الحزب السياسي وفسح المجال لانضمام عناصر جديدة له[3] . فنشط الحزب وجريدته " صدى الأهالي " بعد ذلك في نشر مختلف البيانات والمقالات السياسية والاقتصادية ، وعقد الحزب مؤتمره الرابع في 29 تشرين الثاني 1950[4] .

ويعد حزب الاستقلال ثاني الأحزاب السياسية المجازة بعد ان قدمت الهيئة المؤسسة للحزب والمتمثلة بـ محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وداود السعدي وإسماعيل غانم وخليل كنه وعبد الرزاق الظاهر وعبد الحسن الدوري وفاضل معله ورزوق انطوان شماس وعلي القزويني ، طلباً في 12 آذار 1946 إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب[5] .

وقد وافقت الوزارة على هذا الطلب في 2 نيسان 1946[6]، بعد ان حذف من قائمة الهيئة المؤسسة بعض الأعضاء أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل[7].

تضمن منهاج الحزب الدعوة إلى تعزيز كيان العراق الدولي ، والعمل على تقوية جامعة الدول العربية والعناية بالبلاد العربية ولاسيما الأجزاء غير المستقلة منها[8] ، وان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، ودعا المنهاج أيضاً إلى توثيق الصداقة بين العرب في دول المهجر من خلال الاتصال بالجاليات العربية في المهجر[9] . والسعي إلى تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 تعديلاً يضمن السيادة الوطنية[10] ، وتوطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد وضمان حقوق

([1]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص273 .

([2]) بشرى سكر خيون الساعدي ، المصدر السابق ، ص97 .

([3]) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص270 .

([4]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص276 .

([5]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص157 .

([6]) عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 ، ص28 .

([7]) المصدر نفسه ، ص17 .

([8]) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص83 .

([9]) د. ك. و. ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (ح/3265912/587) ، (المنهاج والنظام الداخلي للأحزاب السياسية في العراق عام 1946) ، و23 ، ص29 .

([10]) محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الأحداث ، دار الطليعة ، بيروت ، 1956 ، ص160 .

الشعب في ممارسة حرياته من خلال إصلاح قوانين الانتخابات لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً[1] ، ودعم القضاء واستقلاله ، واحترام القوميات الأخرى[2] .

عقد حزب الاستقلال أول مؤتمر له في 19 نيسان 1946 لانتخاب لجنته العليا ، فانتخب محمد مهدي كبه رئيساً للحزب واللواء الركن المتقاعد إبراهيم حمدي الراوي نائباً للرئيس وداود السعدي معتمداً عاماً وفائق السامرائي أميناً للسر وخليل كنه نائباً أول للمعتمد العام وإسماعيل الغانم محاسباً وعبد الرحمن الخضير أميناً للصندوق[3] .

أصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه باسم " لواء الاستقلال " صدر العدد الأول منها في 4 آب 1946 وكان رئيس تحريرها المحامي خليل كنه ومديرها المسؤول المحامي قاسم حمودي[4] .

تعرض حزب الاستقلال منذ تأسيسه إلى انشقاق بين أعضائه فخرج من الحزب خليل كنه ورزوق انطوان شماس أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب ، واستقال إبراهيم الراوي وداود السعدي وإسماعيل الغانم وفاضل معلة وشاكر ماهر[5]. بسبب عدم الانسجام الفكري مع قيادة الحزب[6] .

هاجم حزب الاستقلال " معاهدة بورتسموث " ودعا الشعب العراقي إلى رفضها وعمل دائباً من أجل إلغائها ، وإقالة وزارة صالح جبر من خلال أشتراكه في التظاهرات والبيانات التي أصدرها والتصريحات التي أدلى بها قادته[7] .

برز الحزب بشكل ملحوظ في موقفه من القضية الفلسطينية إذ عدها قضية الأمة العربية باجمعها ، ولابد ان تكون فوق الخلافات السياسية[8] ، فاشترك مع الأحزاب السياسية العراقية في تشكيل لجنة الدفاع عن قضية فلسطين[9] ، وقررت الهيئة التنفيذية للحزب القيام بالإضراب العام في 2 تشرين الثاني 1946[10] . واستنكار قرار تقسيم فلسطين ، وكان من أشد المؤازرين لقيام الحرب العربية ضد

---

(1) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص187 .

(2) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص34-36 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، ص149-157 .

(3) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص28 .

(4) عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص85 .

(5) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص73-77 .

(6) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص85 .

(7) اسماعيل أحمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية 1941-1952 ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1979 ، ص223 .

(8) جريدة لواء الاستقلال ، (بغداد) ، العدد 248 ، 7 كانون الأول 1947 .

(9) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص167 .

(10) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص86 .

إسرائيل إذ عمد على حشد الجماهير للضغط على الحكومة للإسهام الفاعل في إنقاذ فلسطين ، وإرسال الجيش العراقي للدفاع عنها ومساعدة المجاهدين الفلسطينيين بالسلاح والذخيرة[1] .

اشترك حزب الاستقلال في وزارة السيد محمد الصدر (29 كانون الثاني 1948- 23 حزيران 1948) ، إذ تولى محمد مهدي كبه رئيس الحزب وزارة التموين[2] . ومع أنه لم يستمر طويلاً إذ قدم استقالته نتيجة تدخل الحكومة وتزوير الانتخابات النيابية لعام 1948[3] . إلا أن اشتراكه هذا جلب له النقد حتى من قواعد الحزب ، ومع ذلك قرر حزب الاستقلال الاشتراك في هذه الانتخابات وفاز من مرشحيه محمد مهدي كبه وداود السعدي وإسماعيل الغانم وفائق السامرائي[4] . وفي 19 آذار 1950 قدم ممثلو الحزب استقالتهم على أثر مشادة كلامية بين بعض النواب المعارضين في المجلس وبين النواب المؤيدين للحكومة[5] . وفي الانتخابات التكميلية التي جرت في 10 حزيران 1950 فاز خمسة أعضاء من حزب الاستقلال وهم محمد مهدي كبه وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وإسماعيل الغانم وقاسم المفتي[6] .

وتعبيراً عن توجهه القومي أبدى الحزب اهتماماً ملحوظاً في قضايا الوحدة العربية ، إذ رأى ان جامعة الدول العربية ليست هدفاً في ذاته ، وإنما هي خطوة من خطوات التقارب لابد ان تتبعها خطوات أخرى ، وان تكون هذه الجامعة عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية[7] .

وأجيز حزب الأحرار من قبل وزارة الداخلية في 2 نيسان 1946[8] . أثر تقديم كل من داخل الشعلان وعبد القادر باش أعيان وحسين النقيب ومحمد فخري جميل وكامل الخضري وعبد العزيز السنوي وعباس السيد سلمان ونوري الأورفلي ، طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب في آذار 1946[9] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص102 .

(2) محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص234-235 ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص166 .

(3) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص230 .

(4) جريدة لواء الاستقلال ، العدد388 ، 1 حزيران 1948 .

(5) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص243 .

(6) المصدر نفسه ، ص245 .

(7) فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 ، ص165 .

(8) علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية 1920-1950 ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1989 ، ص156.

(9) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص207 .

وأسفر اجتماع الهيئة المؤسسة للحزب عن فوز كامل الخضري رئيساً للحزب وحسين النقيب نائباً للرئيس وداخل الشعلان معتمداً عاماً وعباس السيد سلمان نائباً للمعتمد ومحمد فخري جميل سكرتيراً عاماً للحزب[1] .

تضمن منهاج حزب الأحرار السعي الى تعديل المعاهدة البريطانية – العراقية لعام 1930 بما يضمن استقلال العراق ، وإقامة علاقات الأخوة مع الأقطار العربية ، ودعم استقلالها على وفق أهداف جامعة الدول العربية ، وإقامة علاقات الصداقة والود مع الدول الأجنبية على أساس المنفعة المتبادلة [2] . كما تضمن المطالبة بتعديل قانون الانتخابات وضمان حقوق الأفراد والجماعات والأحزاب في التمتع بكل الحقوق والحريات المكفولة لهم وفق القانون[3] .

أصدر حزب الأحرار في 26 نيسان 1946 جريدة "صوت الأحرار" ناطقة بلسانه كان مديرها المسؤول محمد فخري جميل[4] .

آلت رئاسة الحزب إلى توفيق السويدي بعد استقالة وزارته وانضمامه للحزب ، ثم سعد صالح الذي شغل منصب وزير الداخلية في وزارته[5] .

اشترك حزب الأحرار في وزارة نوري السعيد التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946 ومثله علي ممتاز الدفتري وزيراً للمواصلات والأشغال[6] . إلا أنه سرعان ما استقال في 28 كانون الأول 1946 بسبب تدخل بعض الوزراء في حرية الانتخابات التي أجرتها هذه الوزارة[7] .

قاطع الحزب الانتخابات النيابية التي أجرتها وزارة نوري السعيد التاسعة عام 1947 وأصدر بياناً حدد فيه مسؤولية الوزارة بالتدخل في الانتخابات[8] . وبعد مخالفة توفيق السويدي قرار الحزب وإشتراكه

---

[1] ستار جبار الجابري ، سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، مطبعة المشراق ، بغداد ، 1997 ، ص156 .

[2] ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص160 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص172–175 .

[3] د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205912/5872) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و71 ، ص104–106 .

[4] عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص109 .

[5] زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص63 .

[6] علي كاشف الغطاء ، المصدر السابق ، ص159 .

[7] جريدة صوت الأحرار ، (بغداد) ، العدد 155 ، 30 كانون الأول 1946 .

[8] جريدة صوت الأحرار ، العدد 196 ، 17 شباط 1947 .

في الانتخابات ، عقد الحزب جلسة سرية انتهت باستقالة توفيق السويدي من الحزب ، وجرت انتخابات عامة أسفرت عن فوز سعد صالح بالإجماع رئيساً للهيئة الإدارية[1] .

انتقد حزب الأحرار مع بقية الأحزاب السياسية وزارة صالح جبر ومنهاجها وعارضها وعدها وزارة جديدة بعناصر قديمة وغير دستورية[2] . وعارض " معاهدة بورتسموث " ودعا إلى استقالة الوزارة فوراً ، وأصـدر بياناً أعلن فيه ان المعاهدة جاءت خلافاً لرغبات الشعب العراقي وسالبة لاستقلال العراق ومنقصة لسيادته[3] .

وعد الحزب جامعة الدول العربية خطوة نحو توحيد العرب ، ولكنه عندما لاحظ مواقف الجامعة حيال القضايا السياسية المهمة وعدم تحقيقها طموحات العرب وصفها بالمهزلة واللعبة[4] .

وقد أنفرد حزب الأحرار عن باقي الأحزاب السياسية بتأييده للمعاهدة العراقية – الأردنية[5] ، بوصفها بداية لاتحاد الدول العربية وتقويتها ، إلا أنه لم يمنح تأييده الكامل لها[6] .

وبخصوص القضية الفلسطينية ، اشترك الحزب مع بقية الأحزاب السياسية العراقية في لجنة الدفاع عن فلسطين ، ومثله فيها داخل الشعلان ومحمد فخري جميل ومحمد جواد الخطيب[7] .

وأصدر الحزب قرار تجميد نشاطه السياسي أثر إعلان الأحكام العرفية في 26 تموز 1948[8] ، من قبل وزارة مزاحم الباجه جي (26 حزيران1948– 6كانون الثاني1949) بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب للقتال في فلسطين وكان قرار التجميد هذا بمثابة نهاية الحزب ، إذ لم يستأنف الحزب نشاطه مرة أخرى وبخاصة بعد ان توفي رئيس الحزب سعد صالح في 17 شباط 1949[9] .

---

(1) ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص169 .

(2) جريدة صوت الأحرار ، العدد 226 ، 30 آذار 1947 ؛ ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص169 .

(3) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص212 .

(4) ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص178 .

(5) عقدت هذه المعاهدة بين الحكومتين العراقية والأردنية في 14 نيسان 1947 ، ونصت على ان تسود بين الجانبين علائق أخوة وتحالف دائمين ويتشاور الفريقان المتعاقدان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر ، وان يتعهد كل من الفريقين تعهداً متقابلاً بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد الآخر ، وان يتعهد الفريقان بأن تحسم جميع الاختلافات التي تقع بينهما بالمفاوضة الودية . للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الساعة ، (بغداد) ، العدد 745 ، 4 مايس 1947 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج7 ، ص182–185 .

(6) قيس عبد الحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 58 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978 ، ص232 .

(7) ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص179 ؛ كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص94 .

(8) علي كاشف الغطاء ، المصدر السابق ، ص168 .

(9) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص216 .

وأجيز أيضاً في 2 نيسان 1946 حزب الشعب بعد ان تقدم كل من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف وإبراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وجرجيس فتح الله[1] وحمدي هندي وسالم عيسى ووديع طليا ، بطلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية في 22 آذار 1946[2] .

وكان من أبرز ما دعا إليه الحزب في منهاجه تعزيز استقلال العراق وإعادة النظر في العلاقات العراقية – البريطانية والتعاون مع جميع البلدان العربية ، ودعم جامعة الدول العربية[3] . وحرية الاجتماع وتشكيل الأحزاب والنقابات ، والمساواة بين القوميات ، وإلغاء القوانين الاستثنائية واستقلال القضاء والمطالبة بالانتخابات البرلمانية المباشرة[4] .

عقد حزب الشعب مؤتمره الأول في يوم 26 نيسان 1946 وجرى فيه انتخاب اللجنة المركزية للحزب ، ففاز كل من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وخليل مهدي[5] ، على الرغم من ان السلطة الحاكمة آنذاك قد اتهمت عزيز شريف بأنه من الشيوعيين الخطرين[6] .

أصبحت جريدة " الوطن " التي أصدرها عزيز شريف في10تموز 1945 بمثابة لسان ناطق باسم الهيئة المؤسسة للحزب[7] .

انحصر نشاط الحزب بإصدار النشرات والكراسات وتقديم البيانات والاحتجاجات ضد قرارات الوزارات المتعاقبة على الحكم والتي عاصرها الحزب وبخاصة ما يتعلق منها بفسح المجال للأحزاب بممارسة أعمالها السياسية . وتناولت النشرات والكراسات المطالبة بتعديل قانون الانتخابات وتحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الشعب[8] .

عارض حزب الشعب جميع الوزارات التي تألفت بعد تأسيسه ولاسيما وزارة أرشد العمري الأولى ووزارة نوري السعيد التاسعة ووزارة صالح جبر ، وطالب بإلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930[9] .

---

(1) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص179 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص194–195 .

(3) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205912/5872) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و65 ، ص85–87 .

(4) زاير نافع الفهد ، المصدر السابق ، ص65 .

(5) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص195 .

(6) عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق(1908–1958)،بغداد، 2003 ، ص84 .

(7) عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص102 .

(8) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص180 .

(3) George L. Harris , Iraq its people , its society , its culture , New Haven , Connecticut , 1958 , P.93.

اشترك الحزب مع الأحزاب السياسية في تقديم مطالب إلى الحكومة إبان أحداث انتفاضة كانون الثاني عام 1948 والتي من أهمها إلغاء "معاهدة بورتسموث" وحل المجلس النيابي ، وفسح المجال للنشاط الحزبي ، واحترام الحريات الدستورية وإجراء التحقيق الدقيق حول إطلاق النار ضد أبناء الشعب أبان أحداث الانتفاضة وتحديد المسؤولين عنه[1] .

وكان لحزب الشعب مواقفه من القضايا القومية لاسيما جامعة الدول العربية ، إذ كان ينظر اليها على انها وسيلة لاستقلال البلاد العربية وتحررها من الاستعمار[2] ، واشترك مع باقي الأحزاب السياسية العراقية في لجنة الدفاع عن فلسطين[3] ، وأصدر بياناً رفض فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947 ودعا لمقاومته بشتى الوسائل[4] .

وبسبب معارضة الحزب لوزارة صالح جبر سحبت إجازته من قبل وزارة الداخلية في 29 أيلول 1947 ، بحجة سعي الحزب إلى ((نشر المبادئ الهدامة وترويجها بين المواطنين))[5] ، إلا أنه حاول الاستمرار بالعمل السياسي وقدم بعد وثبة 1948 طلب إعادة تأسيس الحزب ، إلا أن وزارة الداخلية رفضت ذلك[6] .

وقدمت الهيئة التأسيسية لحزب الاتحاد الوطني طلباً لتأسيس حزب بالأسم نفسه في 12 آذار 1946 ، وتألفت الهيئة من عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري وجميل كبه وموسى الشيخ راضي وأدور قليان وموسى صبار وعطا البكري[7] وناظم الزهاوي[8] ، وقد أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية في 2 نيسان 1946[9] .

وأبرز ما تضمنه منهاج الحزب الدعوة إلى تعزيز استقلال كيان العراق والتعاون مع الأقطار العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة في نضالها من

---

(1) هادي حسن عليوي ، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي 1918–1952 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص212 .

(2) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص226–227 .

(3) ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص179 .

(4) المصدر نفسه ، ص182 .

(5) نقلاً عن : د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205912/5872) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و18 ، ص18 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج7 ، ص180.

(6) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص90 .

(7) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص177 .

(8) عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص87 .

(9) زاير نافع الفهد ، المصدر السابق ، ص66 .

أجل حريتها وسيادتها[1] ، وضرورة تحقيق مجتمع ديمقراطي سليم بالوسائل الدستورية ، وتوسيع مجال الحريات الديمقراطية ، فجاء منهاجه مطابقاً لمنهاج حزب الشعب ، إلا ان منهاج الحزب أنفرد بالدعوة إلى العمل على جمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد[2] .

وعقد حزب الاتحاد الوطني مؤتمره الأول في 28 نيسان 1946 وجرى انتخاب اللجنة المركزية للحزب ، وقد فاز فيها عبد الفتاح إبراهيم رئيساً وناظم الزهاوي وجميل كبه وناصر الكيلاني ومحمد مهدي الجواهري وأدور قليان وعطا البكري وعبد الله مسعود القريني وغيرهم ، ومع ان الحزب لم يؤمن بالقيادة الفردية وعُرف بقيادته الجماعية عدّ عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجنة المركزية للحزب[3] .

اتخذ حزب الاتحاد الوطني من جريدة "الرأي العام" لصاحبها محمد مهدي الجواهري لتكون لسان حاله بشكل رسمي[4] .

لم يستمر الحزب في مزاولة نشاطه مدة طويلة ، إذ حدثت بعض الخلافات بين أعضائه فاستقال محمد مهدي الجواهري في 10 آب 1946 من الحزب وسحب جريدته "الرأي العام"[5] . فأصدر الحزب جريدة "السياسة" في 9 حزيران 1946 ، إلا أنها عطلت من قبل الحكومة[6] ، فأصدر الحزب جريدة "صوت السياسة" في 16 كانون الأول 1946 وكان رئيس تحريرها ناظم الزهاوي ومديرها المسؤول موسى الشيخ راضي لتكون لسان حال الحزب[7] .

وعقد الحزب مؤتمره الثاني في 27 آذار 1947 ، وانتخب هيئة جديدة تكونت من عبد الفتاح إبراهيم وناظم الزهاوي وناصر الكيلاني وصالح بحر العلوم وغيرهم[8] .

زاول الحزب نشاطه السياسي عن طريق صحفه ونشر البيانات والاحتجاجات فكانت له مواقف جريئة في انتقاد أعمال الحكومة وفي الاحتجاج على بعض المعاهدات التي عقدتها ، مثل المعاهدة مع

---

[1] د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205912/5872) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و69 ، ص98 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص182 .

[2] هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى 14 تموز 1958 ، ط2 ، بغداد ، 1984 ، ص92 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص208–210 .

[3] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص193 .

[4] عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص106 .

[5] عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص178 .

[6] المصدر نفسه ، ص178 ؛ هادي حسن عليوي ، الصحافة العراقية 1946–1954
http://www.asabaah.com/paper.php?source=akbar&mif=copy&sid=14608

[7] عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص106 .

[8] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص193 .

تركيا[1] في آذار 1946[2] . واشترك مع الأحزاب السياسية في المظاهرات التي شهدها العراق ضد "معاهدة بورتسموث"[3] .

وفيما يخص القضايا القومية فقد دعا حزب الاتحاد الوطني في عام 1946 إلى عقد مؤتمر شعبي عربي غايته جعل جامعة الدول العربية (جامعة شعبية) بعد أن خيبت الآمال المعقودة عليها[4] . وقد أيد الحزب القضية الفلسطينية مع بقية الأحزاب في لجنة الدفاع عن فلسطين[5] . وبسبب معارضته ونقده لوزارة صالح جبر سحبت الوزارة إجازته في 29 أيلول 1947 بحجة ((تحبيذه المبادئ الهدامة وترويجها والتحريض على الثورة والتمويل الخارجي)) [6] . وأخذ أعضائه يتنقلون بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي السري . ولم يمارس الحزب العمل السياسي بعد ذلك[7] .

من جهة أخرى كانت وزارة توفيق السويدي الثانية قد أجازت في 16 آذار 1946 "عصبة مكافحة الصهيونية" بعد ان ظل طلب تأسيسها معلقاً منذ 12 أيلول 1945[8] . وكان أبرز أعضائها من اليهود ، يوسف هارون زلخة ونسيم حسقيل يهودا وسليم منشي وموسى يعقوب وإبراهيم ناجي وسرور صالح قحطان وغيرهم[9] . وقد تعرض أغلب هؤلاء إلى التوقيف ومنهم رئيسها يوسف هارون زلخه[10] .

كان من أهم أهداف العصبة المعلنة ، مكافحة الصهيونية وفضح أعمالها ونواياها بين جماهير الشعب لاسيما بين اليهود أنفسهم ، والقضاء على النعرات الطائفية التي تمزق وحدة الشعب العراقي وخلق جو من الود والتفاهم بين مواطني الشعب ، ومعالجة مشاكل اليهود الاجتماعية وغيرها[11] .

([1]) تم توقيع المعاهدة في تركيا من قبل نوري السعيد ممثل العراق وحسن السقا ممثل الجانب التركي في 29 آذار 1946 ، وكتبت باللغات العربية والتركية والفرنسية ونصت على الرقابة على نهري دجلة والفرات ، وإبداء المعونة والمساعدات في مسائل الأمن والتعاون العلمي والثقافي والمواصلات والشؤون الاقتصادية ومسائل الحدود بين الطرفين . للإطلاع ينظر : جريدة الساعة ، العدد 761 ، 22 مايس 1947 ؛ زاير نافع الفهد ، المصدر السابق ، ص72–73 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص195 .

(3) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص178 .

([4]) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص188–189 .

([5]) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص178 .

([6]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج3 ، ص180 .

([7]) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص94 .

([8]) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج1 ، منشورات الثقافة الجديدة ، دمشق ، 2002 ، ص302–303 .

([9]) عبد اللطيف الراوي ، عصبة مكافحة الصهيونية في العراق 1945–1946 ، دار هارون ، دمشق ، 1986 ، ص229 ؛ عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص96–97 .

([10]) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص302 .

([11]) عصبة مكافحة الصهيونية المنهاج والنظام الداخلي لعصبة مكافحة الصهيونية ، مطبعة المعارف، بغداد،1946 .

عقدت عصبة مكافحة الصهيونية مؤتمرها الأول في 13 نيسان 1946 وبعد أيام سمح لها بإصدار جريدة يومية باسم "العصبة" وكان محمد حسين أبو العيس مديراً مسؤولاً عنها[1] . صدر عددها الأول في 17 نيسان عام 1946[2] ، وفي 6 حزيران 1946 عطلت سنة كاملة من قبل الحكومة[3] .

ونتيجة لتعاون العصبة مع حزب التحرر الوطني غير المجاز سحبت الحكومة رخصة العصبة في 27 حزيران 1946[4] .

والملاحظ ان وزارة توفيق السويدي الثانية لم تمنح الإجازة الرسمية لحزب التحرر الوطني[5] ، عندما تقدمت هيئته التأسيسية والمؤلفة من حسين محمد الشبيبي ومحمود صالح السعيد وسالم عبيد النعمان ومحمد حسين أبو العيس ومحمد علي الزرقا ومحمد علي يوسف وعبد الأمير كريم بطلبها إلى وزارة الداخلية في 22 أيلول 1945[6].

والواضح ان الوزارة انتبهت الى وجود تشابه في الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنهاج الحزبين الشيوعي العراقي والتحرر الوطني الذي نص على النضال من أجل تأسيس علاقات دبلوماسية وصداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي ديمقراطي ، والعمل على إعادة الدستور العراقي وتطبيق بنوده المتعلقة بحقوق الشعب وإزالة القوانين والمراسيم والتعديلات التي لا تتفق وروح الدستور[7] ، فضلاً عن ان بعض طالبي التأسيس كانت لهم علاقة بالحزب الشيوعي العراقي لذا رفض الطلب[8] . في حين أجازت وزارة الداخلية في 10 تشرين الثاني 1949 حزب الإصلاح[9] ، عندما تقدم سامي شوكت[10] وعبد الحميد

([1]) عبد الرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق 1946-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1970 ، ص47 .

([2]) عبد الرحمن ذياب عبد الله الجبوري ، المصدر السابق ، ص100 ؛

George L. Harris , Op. Cit. , P. 101.

([3]) فائق بطي ، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 1968 ، ص126 .

([4]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص213 .

([5]) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص16 .

([6]) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص183 .

([7]) حزب التحرر الوطني ، منهاج حزب التحرر الوطني ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، 1946 .

(8) Walter Z. Laquar , Communism and Nationalism in the Middle East , London , 1957 , P.229 .

([9]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص636 .

([10]) سامي شوكت : ولد عام 1895 في بغداد ، وكان من المقربين إلى نوري السعيد ، انتمى إلى جمعية العهد عام 1913 ، وأصبح مديراً للصحة في 15 آذار 1936 ثم شغل منصب مدير عام للمعارف ، عين وزيراً للمعارف في وزارة نوري السعيد الخامسة (22 شباط 1940 – 31 آذار 1940) ، أصدر جريدة البعث القومي وأسس نادي البعث القومي في 9 آذار 1946 ، انتخب عضو في مجلس النواب العراقي عن لواء الكوت في الدورة

عبد المجيد ومكي الشربتي وعبد الرزاق حسين وإبراهيم زهدي وفريق المزهر ومحمد الجرجفجي وديوالي دوسكي بطلب التأسيس إلى وزارة الداخلية[1] .

وأبرز ما جاء في منهاج الحزب الدعوة إلى استقلال العراق وإصلاح الأوضاع الداخلية وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى ، وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما[2] . والعمل على إصلاح الوضع الاقتصادي في العراق وإصلاح الجهاز الحكومي[3] ، وصيانة أحكام القانون الأساسي العراقي والوحدة العراقية ، ومكافحة الاستعمار بجميع أنواعه وأشكاله[4] ، وتقوية القضاء وتعزيز استقلاله ، ونزاهة الانتخابات النيابية وإيجاد مجالس نيابية تمثل الشعب العراقي على اختلاف طبقاته تمثيلاً صحيحاً[5] . ومكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين ، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، ورفع المستوى الصحي في البلاد وذلك بنشر المؤسسات الصحية والوقائية في كافة أنحائه والاهتمام بالتعليم وجعله موحداً وإلزاميا ومجانياً[6] .

عقد حزب الإصلاح مؤتمره الأول في كانون الأول1949وانتخب سامي شوكت رئيساً له ومكي الشربتي أميناً للسر العام[7] . وأصدر الحزب جريدة يومية باسم "الإصلاح" في 26 آذار 1950[8] . وأخرى بأسم "الوعي القومي" لصاحبها سامي شوكت لتكون لسان حاله ، ويلاحظ هنا ان الحزب يمثل الإقطاعيين والرجعيين لذا فإن نشاطه كان محدوداً ولم يستطع فتح فروع له في الألوية العراقية[9] .

الانتخابية الثانية عشر عام 1948 . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص203-205 ؛ قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص287 .

(1) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص187 ؛ عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص89-90 .

(2) حزب الإصلاح ، منهاج ونظام حزب الإصلاح ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1949 ؛ محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق من 1945-1958 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص290 .

(3) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص188 .

(4) حزب الإصلاح ، المصدر السابق ، ص3 .

(5) المصدر نفسه ، ص10-15 .

(6) المصدر نفسه ، ص9-10 .

(7) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص636 .

(8) فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2008 ، ص298 ؛ هادي حسن عليوي ، الصحافة العراقية 1946-1954 ؛
http://www.asabaah.com/paper.php?source=akbar&mif=copy&sid=14608

(9) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص188 .

وفي 4 تموز 1951 اجتمعت الهيئة الإدارية لحزب الإصلاح وقررت حل الحزب والاندماج مع حزب الأمة الاشتراكي[1] ، نظراً للتشابه ووحدة الأهداف الموجودة في منهجي الحزبين[2] .

وبعد ان اعتذر صالح جبر عن توقيع طلب تأسيس حزب الاتحاد الدستوري[3] ، قدم نوري السعيد والهيئة المؤسسة للحزب التي ضمت عبد الوهاب مرجان ومحمود علي محمد وموسى الشابندر وجميل الاورفلي وسعد عمر ومجيد عباس وأحمد العامر وخليل كنه طلباً إلى وزارة الداخلية في 21 تشرين الثاني 1949 لتأسيس الحزب[4]، والتي وافقت بدورها على إجازته في 24 تشرين الثاني 1949[5] .

تضمن منهاج حزب الاتحاد الدستوري توثيق روابط الإخاء والتفاهم بين الدول العربية[6] ، وتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 بشكل يؤمن استقلال العراق ، ومواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وإنقاذها[7] . ودعا إلى الإصلاح العام لجميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وإصلاح قانون الانتخابات إصلاحاً يكفل للناخبين حريتهم ، ومكافحة المبادئ الهدامة وتعزيز استقلال القضاء ، والاهتمام بقوى الجيش وتسليحه[8] .

عقد الحزب مؤتمره الأول في 23 كانون الأول 1949 لانتخاب الهيئة الإدارية للحزب فأصبح نوري السعيد رئيساً وعبد الوهاب مرجان نائباً للرئيس وخليل كنه سكرتيراً أول[9] .

أصدر الحزب جريدة يومية باسم "الاتحاد الدستوري" في 4 نيسان 1950 لتكون لسان حاله[10] . وتمكن الحزب من فتح فروعٍ له في معظم ألوية العراق ، وأنضم إليه رؤساء العشائر والإقطاعيين وبعض الشباب ، وأصبح معظم النواب أعضاء فيه أملاً بالحصول على منصب وزاري أو منصب مرموق[11] .

(1) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص299 .

(2) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 ، ص326.

(3) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص188 .

(4) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص640 .

(5) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص182.

(6) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص153 .

(7) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص189 .

(8) عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921–1958 ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، 1978 ، ص175 .

(9) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص229 .

(10) المصدر نفسه ، ص229 .

(11) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص190 .

وبعد ان رفضت وزارة الداخلية إجازة تأليف "الجبهة الشعبية المتحدة" التي ضمت بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار المجمدين[1] ، قدمت الهيئة المؤسسة التي ضمت طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وصادق البصام وعبد الرحمن الجليلي وعبد الهادي الظاهر وغيرهم طلباً إلى وزارة الداخلية في 14 نيسان 1951 لغرض تأسيس حزب سياسي باسم الجبهة الشعبية المتحدة[2] ، وأجيز في 26 مايس 1951[3] .

ونص منهاج حزب الجبهة الشعبية المتحدة على تحقيق مصالح الشعب وما يصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد ، والحفاظ على عروبة فلسطين وعلى استكمال سيادة العراق واستقلاله[4] ، والعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين الرأسمالي والاشتراكي[5] ، ودعا إلى تحقيق نظام ديمقراطي دستوري والاهتمام بالزراعة والصناعة وتحسين أحوال العمال وصيانة حقوقهم والأخذ بمبدأ الضمان الجماعي[6] .

---

[1](1) خالد صبحي الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين 1945–1953 ، مطبعة دار القادسية ، بغداد ، 1986 ، ص111 .

(2) خالد حسن جمعة العاني ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية 1951–1958 دراسة تاريخية ، مطبعة عصام ، بغداد ، 1990 ، ص42 .

(3) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص286 ؛ حيدر طالب حسين الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص146 .

(4) هادي حسن عليوي ، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي ، ص114–115 .

(5) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص195 .

(6) خالد حسن جمعة العاني ، المصدر السابق ، ص114–117 .

عقد حزب الجبهة الشعبية المتحدة مؤتمره الأول في 7 حزيران 1951 ، وانتخب طه الهاشمي رئيساً للمكتب الدائم وصادق البصام[1] أميناً للسر ، وانتخبت أيضاً اللجنة السياسية التي تكونت من محمد رضا الشبيبي رئيساً وعبد الهادي الظاهر أميناً للسر[2] .

وأصدر جريدة "الجبهة الشعبية" التي أصبح رئيس تحريرها عبد الرزاق الشيخلي لتكون لسان حال له في 29 تموز 1951[3] ، وجريدة " الدفاع " لصاحبها صادق البصام[4] . ونجح الحزب في تأسيس فرع له في البصرة[5] .

انتهج حزب الجبهة الشعبية سياسة الضغط على الحكومة من خلال معارضته في المجلس النيابي والصحف والبيانات التي أصدرها والتي كشف فيها سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد ومحاربة الحريات العامة[6] .

وقد انتهى النشاط السياسي لحزب الجبهة الشعبية بعد ان أعلنت هيئته الإدارية وقف نشاطاتها السياسية في 21 آب 1954[7] إثر القرار الذي أتخذه رئيس الوزراء نوري السعيد في 3 آب 1954 بحل

([1]) صادق البصام : هو محمد صادق بن محمد حسين البصام ، ولد في بغداد عام 1897 ، درس في المدرسة الجعفرية ثم التحق بالكلية العسكرية في استانبول وتخرج برتبة ضابط احتياط عام 1918 ، والتحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام 1925 ، أصبح عضواً في حزب الجمعية الوطنية وحزب الاخاء الوطني ، انتخب نائباً في مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية عن لواء الكوت والثالثة والرابعة عن لواء الديوانية والخامسة عن الكوت ، شغل مناصب وزارية أهمها وزارة المعارف في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة في 31 آذار 1940 ووزارة طه الهاشمي في 1 شباط 1941 . وأصبح وزيراً للعدلية في وزارة نوري السعيد السادسة في 8 تشرين الأول 1941 ، عين وزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة نوري السعيد الثامنة في 25 كانون الأول 1943 ، ووزيراً للمعارف في وزارة نوري السعيد التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946 ، وعين عضواً في مجلس الأعيان في 16 شباط 1941 ، أصبح عضواً في مجلس النواب للدورة الانتخابية الحادية عشرة لعام 1947 والثالثة عشرة لعام 1953 والرابعة عشرة والخامسة عشرة 1954–1955 عن لواء بغداد ، اشترك في تأسيس حزب الجبهة الشعبية عام 1951 وانتخب أميناً للسر في الهيئة العليا لها . للإطلاع ينظر : حيدر طالب حسين الهاشمي ، المصدر السابق ، ص5–120 ؛ خالد حسن جمعة العاني ، المصدر السابق ، ص76–80 ؛ نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص76 .

([2]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص648 ؛ خالد جمعة حسن العاني ، المصدر السابق ، ص44–45 .

([3]) جريدة الجبهة الشعبية ، (بغداد) ، العدد 1 ، 29 تموز 1951 .

([4]) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص196 .

([5]) جريدة الجبهة الشعبية ، العدد 29 ، 26 ايلول 1951 .

(1) Georgel Harris , Op. Cit , P.94 .

([7]) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص196 .

حزب الاتحاد الدستوري وبقية الأحزاب السياسية ، تمهيداً لعقد ميثاق بغداد ، وبعد ان شعرت الجبهة الشعبية بأن بعض أعضائها يحاولون التهرب من ميدان العمل الحزبي[1] .

من جهة أخرى كان للأحزاب السرية حضوراً متميزاً مع بقية الأحزاب السياسية العلنية في العراق ، وكان في مقدمة هذه الأحزاب ، الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في 8 آذار 1935 باسم"جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار"[2] ، التي أصدرت أول بياناً لها في 11 آذار 1935 ، اتهمت فيه الطبقة الحاكمة بالنهب والاستحواذ على مقدرات البلاد ، ودعت أبناء الشعب من عمال وفلاحين وأبناء المدن والقرى بغض النظر عن مذهبهم وعرقهم لتغيير أسس الحياة من جذورها لصالح الطبقات المنتجة[3] .

بدلت الجمعية أسمها إلى "الحزب الشيوعي العراقي" أواسط تموز عام 1935 ، وأصدر صحيفة سرية ناطقة باسمه وهي صحيفة "كفاح الشعب" أواخر تموز 1935[4].

وكان لكل من يوسف سلمان يوسف (فهد)[5] ، وعاصم فليح وقاسم حسن ومهدي هاشم وحسن عباس الكرباس ونوري روفائيل ، فضلاً كبيراً على شيوعي العراق في هذا التأسيس[6] . وأسهم الحزب الشيوعي العراقي بشكل فاعل في الحركات العشائرية التي شهدتها مدينة الرميثة في لواء الديوانية في 7

([1]) ليلى ياسين حسين الأمير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية 1946–1958 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2002 ، ص131 .

([2]) مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي (1935–1949) دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص97–98 .

([3]) م.و.د. ، الملفة (4/29 قسم 8) ، (ملفة الدعاية الشيوعية) ، بيان جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار ، بلا عدد ، 11 آذار 1935 .

([4]) زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ، ج1 ، السويد ، 1994 ، ص80 .

([5]) يعد يوسف سلمان يوسف الملقب بـ(فهد) مؤسس الحزب الشيوعي في العراق ، وهو من مواليد قرية كرمليس في الموصل عام 1901 ، وينتسب إلى عائلة كلدانية عمالية فقيرة ، انتقلت إلى بغداد ثم إلى البصرة عام 1908 طلباً للعمل ، ودخل مدرسة السريان الابتدائية في البصرة وبعد تخرجه دخل مدرسة الرجاء الصالح وقضى فيها سنتين ثم اضطر إلى تركها ، انتقل إلى الناصرية وعمل في معمل الثلج الذي يملكه أخوه داود ثم عاد إلى البصرة وعين في مؤسسة الكهرباء التابعة لميناء البصرة بوظيفة كاتب وشارك في إضراب عمال السفن وأرصفة الميناء عام 1918 ، وفي عام 1927 أنضم إلى أول خلية ماركسية في البصرة ، وعمل مراسل لجريدة الأهالي في الناصرية وكون أول خلية ماركسية فيها . اعتقل في 18 كانون الثاني 1947 في أثناء وزارة نوري السعيد التاسعة وتم تنفيذ حكم الإعدام به في 14 شباط 1949 من قبل وزارة نوري السعيد العاشرة . للاطلاع ينظر : مؤيد شاكر كاظم ، المصدر السابق ، ص74–82 ؛ فهد مؤسس الحزب الشيوعي (نبذة عن حياته) ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد2 ، شباط 1973 ، ص4–7 ؛ سعاد خيري ، فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة ، مطبعة الرواد ، بغداد ، 1973 ، ص5–32 .

([6]) كاظم حبيب وزهدي الداودي ، فهد والحركة الوطنية في العراق ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 2003 ، ص123 .

مايس 1935 ، ومدينة سوق الشيوخ في لواء المنتفك في 9 مايس 1935 والتي واجهتها وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935–29 تشرين الأول 1936)[1] .

أيد الحزب انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الأول 1936 ، كما أيد وزارة حكمت سليمان (29 تشرين الأول 1936– 17 آب 1937) التي تمخضت عن هذا الانقلاب ، لاسيما بعد إطلاقها سراح بعض السجناء الشيوعيين ، وسماحها للمطبوعات الشيوعية الدخول إلى العراق[2] إلا أن نشاطهم المعارض للحكومة وقيادتهم للإضرابات العمالية أدى إلى اعتقال عدد كبير من قادتهم مما أدى إلى خمول نشاط الحزب السياسي[3] وبفضل فهد نشط الحزب مرة أخرى في أوائل الأربعينيات ، وأصدر جريدة "الشرارة" في كانون الأول 1940 ، وجريدة " القاعدة " أوائل عام 1943[4] .

وفي آذار 1945 عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الأول لإقرار ميثاق الحزب الوطني المرفوع من قبل مؤتمر الحزب التمهيدي الذي عقد عام 1944[5] .

وقد تألف ميثاق الحزب من 12 مادة بينت أهداف الحزب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأبرز ما تضمنه ((ضرورة النضال في سبيل السيادة الوطنية وتحقيق استقلال البلاد ، وإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وتنتخب بطريقة ديمقراطية وتطبيق فقرات الدستور فيما يخص حقوق الشعب الديمقراطية ، والسعي لحل مشكلة التموين مع تحسن مستوى حياة الشعب الاقتصادية ورفع قدرة الإنتاج الزراعي بتحسين الزراعة ومحاربة العوامل التي تؤخر تطورها ، والتخلص من شركات الاحتكار الأجنبية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإنصاف العمال والفلاحين وإزالة الضرائب غير القانونية))[6].

قاد الحزب الشيوعي العراقي واشترك بمجموعة كبيرة من الإضرابات العمالية والتظاهرات السياسية مع الحركة الوطنية العراقية لمواجهة الحكومات المتوالية على حكم العراق ، ودخل في صِدام مباشر مع هذه الحكومات مثل إضراب عمال النفط في كركوك (إضراب كاورباغي) في تموز 1946 ،

([1]) للإطلاع ينظر : مؤيد شاكر كاظم ، المصدر السابق ، ص92–95 .

(4) Majid Khadduri , Op. Cit. , P. 93-94 .
(5) Ibid , P. 93 .

([4]) حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثاني ، الحزب الشيوعي العراقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد ، طهران ، 2005 ، ص103 ، ص157 .

([5]) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث ((الحركات الماركسية 1920–1990)) ، مؤسسات المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2001 ، ص43–46 ؛

Walter Z. Laqdar , Op. Cit. , P. 187-188 .

([6]) للإطلاع ينظر : رابطة الشيوعيين العراقيين ، المنهاج والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، 1946.

ووثبة كانون الثاني 1948 ضد وزارة صالح جبر و"معاهدة بورتسموث"[1] ، إلا أنه ساند قرار تقسيم فلسطين ، وعارض الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1948 ، واصفاً إياها (بالحرب الاستعمارية) متفقاً في ذلك مع رأي الاتحاد السوفيتي وموقفه[2] .

بيد ان بروز النشاط السياسي للحزب الشيوعي العراقي بعد الحرب العالمية الثانية كان كفيلاً بإثارة الحكومات العراقية التي شنت حملة اعتقالات واسعة ضد الشيوعيين توجت باعتقال أبرز قادته وهم فهد نفسه وحسين محمد الشبيبي[3] ، وزكي بسيم[4] في 18 كانون الثاني 1947 ، ثم صدر حكماً بإعدامهم نفذ فيهم يومي 14 و 15 شباط 1949[5].

وتوالت على الحزب بعد ذلك قيادات كانت ضعيفة جداً في عملها وتجربتها السياسية مثل قيادة ساسون دلال وزكي وطبان وبهاء الدين نوري وعبد الكريم أحمد الدواد ولم تستقر أوضاع الحزب إلا بعد ان تولى قيادته حسين أحمد الرضي (سلام عادل)[6] عام 1955[7] .

أما الحزب السياسي السري الثاني هو الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني الذي بدأ نشاطه السري في مهاباد أوائل عام 1946 ، وضمت هيئته المؤسسة له كل من الملا مصطفى البارزاني

([1]) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص165-200 .

([2]) سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق (1934-1958) ، ج1 ، دار المرصاد ، بيروت ، (د.ت) ، ص101 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص54-55 .

([3]) حسين محمد الشبيبي : الملقب (صارم) ولد في مدينة النجف عام 1914 ، ابن رجل دين كان مدرساً في أحدى المدارس الثانوية وبدأت علاقته بالشيوعية عام 1941، تعرض للاعتقال عام 1947 ونفذ فيه حكم الإعدام في 15 شباط 1949 . ينظر : مؤيد شاكر كاظم ، المصدر السابق ، ص139 .

([4]) زكي محمد بسيم : الملقب (حازم) ولد في مدينة بغداد عام 1913 وكان كاتباً في إدارة الميناء بدأت علاقته بالشيوعية عام 1941 ، والتقى بفهد ومنذ ذلك الوقت أصبح فهد مصدراً فكرياً له ، اعتقل عام 1947 ونفذ فيه حكم الإعدام في 15 شباط 1949 . ينظر : المصدر نفسه ، ص138-139 .

([5]) د . ك . و ، وزارة العدلية ، الملفة رقم (4392/س/49/61) ، (تنفيذ حكم الإعدام بفهد) ، و2 ، ص1 ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص106 .

([6]) حسين أحمد الرضي واسمه الحركي (سلام عادل) هو معلم من مواليد النجف الاشرف عام 1922 ، وترجع علاقته بالحزب الشيوعي العراقي إلى عام 1943 ، وكان يقود لجنة المنطقة الجنوبية للحزب التي تضم المنظمات الحزبية في ألوية (البصرة والناصرية والعمارة) وحقق نجاحات عديدة في هذه المسؤولية وفي قيادة عدد من الإضرابات العمالية وبخاصة في البصرة ، قاد الحزب الشيوعي للمدة 1955-1963 ، أعدم من قبل حزب البعث بعد انقلاب شباط 1963 . للمزيد من التفاصيل ينظر : ثمينة ناجي يوسف ، نزار خالد ، سلام عادل سيرة مناضل،ج1 ، ط2 ، دار الرواد للطباعة والنشر، بغداد ، 2004 ، ص18-56 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، سلام عادل ودوره في الحركة الوطنية العراقية حتى عام 1958 ، مجلة الاستاذ ، بغداد ، العدد 96 ، أيلول 2009 .

([7]) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص322 ، ص337 ؛ فرهاد ابراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق ، مكتبة مدبولي ، برلين ، 1996 ، ص219 .

وحمزة عبد الله ومير حاج أحمد ونوري أحمد طه ومصطفى خوشناو ومحمد محمود القدسي وخير الله عبد الكريم وعزت عبد العزيز الذين وضعوا منهاج الحزب[1] الذي نص على نضال الشعب العربي من أجل تجسيد طموحاته القومية ، وعلى حق الشعب الفلسطيني باسترجاع حقوقه المغتصبة ، وإقامة علاقات مع كافة الدول الصديقة[2] . وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي لمنطقة كردستان واستكمال البناء الديمقراطي الاشتراكي للعراق[3] ، والاهتمام بتقديم أفضل الخدمات في النواحي الصحية والتعليمية والثقافية ، وإلى تكوين نظام اتحادي في العراق يجعل أساس الأخوة العربية الكردية المساواة والتعاون[4] . وجعل المواطنين العراقيين متساوون أمام القانون على اختلاف قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم ومعتقداتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية[5] .

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره التأسيسي في 16 آب 1946 ببغداد[6] وشكلت عناصر "شورش ورزكاري" ما نسبته 90% من أعضاء المؤتمر التأسيسي للحزب ، فضلاً عن عناصر أخرى في كردستان[7] . وتم انتخاب مصطفى البارزاني رئيساً للحزب ولطيف الشيخ محمود الحفيد نائباً أول للرئيس وكاكا زياد آغا نائباً ثانياً للرئيس وحمزة عبد الله سكرتير للجنة المركزية للحزب[8] .

أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني غير المجاز جريدة "رزكاري" ناطقة باسمه في أيلول 1946[9] ، ومارس الحزب نشاطاً معارضاً سرياً طوال مراحل عمله[10].

([1]) حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر . العمل الحزبي في العراق (1908–1958) ، ج1 ، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 ، ص209 .

([2]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص326–327 .

([3]) للمزيد من التفاصيل ينظر : محسن محمد المتولي ، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2001 ، ص183–184 .

([4]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص229 .

([5]) ناهض حسن جابر الراوي ، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ، كركوك ، 2006 ، ص134–135 .

([6]) المصدر نفسه ، ص90–91 ؛ نسرين أحمد عبد الله الجاف ، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق 1991–1998 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص26 .

([7]) محمد حسن الجابري ، أحزاب عراقية ، جريدة المشرق ، العدد 1707 ، 13 كانون الثاني 2010 ؛ ناهض حسن الراوي ، المصدر السابق ، ص91 .

([8]) حسن شبر ، المصدر السابق ، ص211 .

([9]) فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر 1914–1958 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1984 ، ص79 ؛ عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن (1908–1958) ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد ، 1989 ، ص155 .

وقد وقف الحزب موقفاً معارضاً من الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري السعيد عام 1947 ، وبدأت الحكومة بالضغط على أعضائه القياديين[1] ، لاسيما بعد ان أسهم الحزب مع باقي الأحزاب السياسية في مقاومة "معاهدة بورتسموث" واشترك في لجنة التعاون الوطني اليسارية التي تشكلت في أواخر عام 1947 ومثل الحزب فيها رشيد عبد القادر عضو اللجنة المركزية الأولى للحزب ، وتمكن الحزب من عقد مؤتمره الثاني في آذار 1951 في بغداد وتم انتخاب لجنة مركزية جديدة[2] ، أصبح فيها إبراهيم أحمد سكرتيراً للحزب[3].

ويعد حزب البعث العربي الاشتراكي ثالث هذه الأحزاب السرية أيضاً ، وقد تأسس بصفة رسمية خلال ربيع عام 1947 في دمشق بعد ان أقر نظامه الداخلي إثر اجتماع المؤتمر العام لأعضاء الحزب الذي دام ثلاثة أيام من 4-7 نيسان 1947 وانتخب ميشيل عفلق رئيساً له[4] .

وفي العام نفسه بدأت تأثيرات حزب البعث في العراق من خلال الطلاب والمعلمين السوريين الذين كانوا يدِّرسون في العراق ، ومنهم المدرس السوري أدهم مصطفى الذي استطاع تشكيل أول خلية لحزب البعث في العراق[5] . ثم تطورت وتحولت عام 1949 الى فرقة لتتحول الفرقة بعد توسع التنظيم فأصبحت شعبة تضم ثلاث فرق هي الكرادة والأعظمية والكرخ ، وضمت كلاً من شمس الدين كاظم وفخري قدوري وسعدون حمادي وفايز إسماعيل وتحسين معله وجعفر قاسم حمودي وفؤاد الركابي وطه الرشيد وغيرهم[6] . وفي عام 1952 أصبح تنظيم الحزب فرعاً وقد أعترفت بهذا التنظيم القيادة القطرية في سورية[7] .

وتضمن منهاج الحزب القضاء على النفوذ الأجنبي في الوطن العربي ، وإلغاء المعاهدات والامتيازات غير المتكافئة المعقودة بين العراق والدول الأخرى ، ودعا إلى نظام نيابي دستوري تكون السلطة التنفيذية فيه مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب[8] . كما دعا الحزب إلى

---

(10) حسن شبر ، المصدر السابق ، ص211 .

(1) نسرين أحمد عبد الله الجاف ، المصدر السابق ، ص26 .

(2) عبد الستار طاهر شريف ، المصدر السابق ، ص163 ، ص174 .

(3) محسن محمد المتولي ، المصدر السابق ، ص185-186 .

(4) إسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص274 .

(5) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص286 .

(6) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص282 ؛ هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، ص31-36 .

(7) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص286 .

(8) هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، ص34-38 .

المبادئ الأساسية التي تتعلق بوحدة الأمة العربية وحريتها وشخصيتها ورسالتها الخالدة ، وعلى مبادئ عامة شملت ثلاث عشرة مادة بينت ان الحزب عربي شامل وقومي ، اشتراكي ، شعبي ، انقلابي ، كما جاء في المواد الأولى، الثالثة ، الرابعة ، الخامسة، والسادسة من منهاجه الأساسي[1] . بغض النظر عن ان بعض هذه المبادئ طبقت بعكس ما جاء في منهاج الحزب .

وأصدر الحزب جريدة "الاشتراكي"[2] . وكان لعبد الرحمن الضامن الطالب في كلية الحقوق وشفيق عبد الجبار الكمالي الطالب في كلية الآداب وعبد الله سلوم السامرائي الطالب في دار المعلمين العالية ، دور كبير في نشر أفكار ومبادئ الحزب بين صفوف الطلبة أوائل عام 1950 ، وبعد مدة قصيرة أزداد عدد البعثيين في العراق فقررت قيادة الحزب في دمشق ان يكون فؤاد الركابي أميناً لسر التنظيم في العراق[3] ، في الوقت الذي كانت فيه عوامل تأسيس جمعيات وأحزاب أخرى قائمة على قدم وساق ، ولاسيما ان نجم بعض الساسة قد بدأ بالتألق في سماء السياسة العراقية ، فليس غريباً ان ينطبق ذلك الوصف على سياسي عراقي مثل صالح جبر .

ثانياً : تأسيس كتلة صالح جبر وموقف الأحزاب السياسية منها

أبان أحداث انتفاضة مايس 1941 كان صالح جبر متصرفاً للواء البصرة ، وأبدى تعاونه مع الوصي عبد الإله عند هروبه من بغداد إلى البصرة ، وسعى إلى مخاطبة متصرفي الألوية في الجنوب من أجل مساندة الوصي والوقوف بجانبه ولكنه فشل في ذلك[4] . مما أدى إلى اعتقاله وطرده من منصبه من قبل حكومة الدفاع الوطني ونفي إلى إيران[5] .

وبعد فشل الانتفاضة واحتلال بريطانيا للعراق وعودة الوصي عبد الإله إلى بغداد أوائل حزيران 1941 ، قدرت خدمات صالح جبر فأسندت إليه مناصب وزارية مختلفة ، وأخذ يعمل على تكوين حاشية موالية له تضم الشباب المتعلم وبعض الوجهاء والإقطاعيين[6] .

عندما ألف نوري السعيد وزارته التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946 ، أصبح

([1]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص297-304 .

([2]) فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق ، ص79 .

([3]) هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، ص121-122 .

([4]) صلاح الدين الصباغ ، رواد العروبة في العراق ، ط2 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1983 ، ص282 ؛ ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، المصدر السابق ، ص22 .

([5]) مذكرات علي محمد الشيخ علي ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، دار واسط للنشر ، بغداد ، 1984 ، ص29 .

([6]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ، 1971 ، ص67-68 .

صالح جبر وزيراً للمالية[1] وشكل تجمعاً سياسياً في العام نفسه أطلق عليه اسم "الكتلة" ضم بعض الساسة القدماء المتفقين معه في الميول السياسية ، مثل صادق البصام وزير المعارف والسيد عبد المهدي[2] عضو مجلس الأعيان[3] وصدر الدين شرف الدين ، بعد ان أوضح صالح جبر أن غاية هذه الكتلة الحفاظ على سلامة الانتخابات النيابية في العراق ، وانتخاب من تتوفر فيهم الكفاية لمجلس النواب العراقي . وقد اتخذت هذه الكتلة من جريدة "الساعة" لصاحبها صدر الدين شرف الدين لسان حال لها[4] .

وفي أثر إعلان وزارة نوري السعيد التاسعة عن نيتها إجراء الانتخابات النيابية في آذار 1947 ، بدأ النزاع بين الأحزاب السياسية المتمثلة بحزب الاستقلال وحزب الأحرار ، والحزب الوطني الديمقراطي وبين كتلة صالح جبر[5] ، بعد ان صرح الأخير ان وجوده في الوزارة لا يمنعه من التدخل في الانتخابات لعضد من يعتقد ان في مصلحة البلاد انتخابهم نواباً ، وأكد بأنه سوف لا يستغل نفوذه في الوزارة وإنما يعمل بصفته مواطناً له وجهة نظر معينة في كيفية حكم البلاد[6] ، واتفق معه في هذا التصريح وزير المعارف صادق البصام عندما قال ما نصه ((إنني مصمم على خوض المعركة الانتخابية ليس لعضد أخواني في المبدأ وأصدقائي في العقيدة فحسب ، وإنما أخوضها بداعي الواجب الوطني إنقاذاً للبلد مما ينتابه من المبادئ الوافدة المتنوعة الميول المختلفة الأشكال))[7] ، الأمر الذي دفع جريدة "صوت الأحرار" الناطقة باسم حزب الأحرار الى نشر مقالاتها الافتتاحية الناقدة والمعارضة لتصريحي صالح جبر وصادق البصام حول الانتخابات النيابية مبينة أنهما ينويان من خلال هذه التصريحات التدخل في الانتخابات واستعمال نفوذهما للتأثير في الموظفين الإداريين المحسوبين على الكتلة[8] .

وفي الوقت نفسه تتبعت جريدة "صوت الأهالي" تاريخ صالح جبر وكيف تدرج من حاكم في أحدى المحاكم إلى نائب في البرلمان ثم وزير ، وأنه بذلك مدين للوضع الشاذ الذي أدى إلى تقدمه في

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص132 ؛حيدر طالب حسين الهاشمي ، المصدر السابق، ص103.

(2) للاطلاع على نشاط السيد عبد المهدي ينظر المبحث الاول من الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(3) محمد رشيد عباس ، مجلس الأعيان العراقي 1925–1958 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص138–140 .

(4) جريدة الحوادث ، العدد 1251 ، 1 كانون الأول 1946 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص451 .

(5) جريدة صوت الأهالي ، العدد 1317 ، 20 كانون الأول 1946 .

(6) جريدة الساعة ، العدد 615 ، 26 تشرين الثاني 1946 .

(7) نقلاً عن : المصدر نفسه ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص451 .

(8) جريدة صوت الأحرار ، العدد 148 ، 22 كانون الأول 1946 .

هذه المناصب الوزارية ، وذكرت الصحيفة ان صادق البصام كان من الخارجين على جعفر أبو التمن وحزبه الوطني العراقي[1] ، وان السيد عبد المهدي يسعى إلى إيصال صالح جبر إلى رئاسة الوزارة ، فقالت الجريدة ما نصه : ((ان الحزب الوطني الديمقراطي يؤمن بالديمقراطية وحرية الانتخابات ويقف ضد أساليب رجال الكتلة))[2] .

وأوضح كامل الجادرجي ((ان جدالنا القائم الآن مع الكتلة ورجالها وجريدتها الساعة لا يختلف في جوهره عن جدالنا مع أرشد العمري رئيس الوزراء السابق وسياسته))[3] .

لقد أدت تصريحات أعضاء الكتلة حول الانتخابات النيابية ، إلى توجيه الانتقاد إلى وزارة نوري السعيد التاسعة ، التي أصبح يطلق عليها "وزارة الكتلة" وكان في مقدمة المنتقدين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار[4] وهذا ما أكده كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عندما خاطب رئيس الوزراء نوري السعيد بالقول ((كان حزبنا يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع فخامتكم واشترك في الوزارة ، أنه يخطو خطوة محفوفة بالصعاب ، ولكن رغبته الصادقة في سبيل خدمة النظام الديمقراطي واعتماده على الرأي العام هو ما دفعه إلى ذلك . غير أنه سرعان ما أثبتت الحوادث ان هناك تكتلاً في داخل الوزارة يرمي إلى عكس الغاية التي ألفت من أجلها ، وقد ظهرت بوادر هذا التكتل في التصريحات التي أدلى بها صالح جبر وصادق البصام ، مما كان له أثر سيء لدى الرأي العام بصفة عامة ولدى الأحزاب بصفة خاصة ، بسبب ما احتوت عليها من تحدٍ ، وما ظهر فيها من اتجاه نحو رغبتهم في التدخل بالانتخابات ، وكان من المنتظر ان يقف فخامتكم موقفاً حاسماً من هذا الاتجاه وهو في بدايته ، ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث ، فشرعت هذه الجماعة المتكتلة بتنفيذ خطتها ، وأخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلاً فعلياً في قضايا الانتخابات ، غير مبالين في استعمال نفوذهم السياسي الرسمي . وتكاثرت الدلائل والبراهين على ذلك ، مما جعل حزبنا يقتنع بان

([1]) الحزب الوطني العراقي : هو أول حزب عراقي شكل في ظل الحكم الوطني في 2 آب 1922 من قبل محمد جعفر أبو التمن وبهجت زينل ومحمد مهدي البصير ومولود مخلص وحمدي الباجه جي وعبد الغفور البدري والشيخ أحمد الداود ومزاحم الباجه جي ، وتركزت نشاطات الحزب في بغداد والكاظمية والحلة والديوانية وكربلاء والناصرية ، وكلف الحزب أحد أعضائه عبد الغفور البدري بإصدار جريدة الاستقلال . للاطلاع ينظر : خالد التميمي ، محمد جعفر أبو التمن دراسة في الزعامة السياسية العراقية ، دار الوراق للدراسات والنشر ، دمشق ، 1996 ، ص167–168 ؛ أحلام حسين جميل ، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب(1922–1932)، مطبعة الزمان،بغداد ، 1985 ، ص20–21 ؛عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908–1945 ، ط2 ،دار الحرية للطباعة،بغداد ، 1980 ، ص148 ، ص186 .

([2]) جريدة صوت الأهالي ، العدد 1321 ، 24 كانون الأول 1946 .

([3]) نقلاً عن : كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ص151 .

([4]) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص79 .

وجود وزراء منتمين إلى ما يسمى بـ(الكتلة) يجعل الانتخابات الحرة أمراً متعذراً ، فيفسد الأسس التي اشترك الحزب بموجبها في الوزارة ويحبط مهمتها الأصلية))[1] .

المسوغ نفسه ورد على لسان وزير التموين محمد حديد ممثل الحزب الوطني الديمقراطي في كتاب استقالته من الوزارة في 28 كانون الأول 1946 والذي بين فيه بأن الوزراء الذين ينتمون إلى الكتلة لا يلتزمون بأسس عمل الوزارة بل يخالفونها تبعاً لمصالحهم ، وبشكل يتعارض وصفتهم وزراء من واجبهم الحفاظ على حرية الانتخابات مما أصبح هناك تناقضاً في آراء ووجهات نظر أعضاء الوزارة وأصبح من المتعذر العمل فيها بانسجام[2].

من جهة أخرى قدم ممثل حزب الأحرار علي ممتاز الدفتري وزير المواصلات استقالته من الوزارة في 28 كانون الأول 1946 بعد قرار اللجنة العليا لحزب الأحرار الانسحاب من الوزارة ، بناء على تدخلات أعضاء الوزارة المنتسبين إلى (الكتلة) في حرية الانتخابات واستعمال نفوذهم وتأثيرهم في الموظفين الإداريين المنتسبين اليهم[3].

واتهم الحزب الوطني الديمقراطي نوري السعيد رئيس الوزراء بأنه يوجه الانتخابات نحو فوز كتلة صالح جبر ، تمهيداً لإسناد رئاسة الوزارة إليه ، وكتبت جريدة صوت الأهالي بدورها مقالاً بعنوان "الكتلة في الميزان" هاجمت فيه رجال الكتلة واصفة إياهم بخصوم الشعب ، وطالبتهم بالنزول إلى ميدان السياسة بحزب رسمي[4] .

من جانبه أنكر نوري السعيد هذه الاتهامات وتدخل وزراء الكتلة بالانتخابات ، وطالب كامل الجادرجي بتقديم أدلة واضحة تثبت هذا التدخل[5] ، لكي يستند عليها للقيام بالتحقيقات وينفذ وفقها أحكام القانون[6] .

وفق هذه التطورات عقد مجلس الوزراء اجتماعاً في 29 كانون الأول 1946 حضره الوصي عبد الإله لمناقشة موضوع استقالة وزيري الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد وحزب الأحرار علي ممتاز الدفتري ، وأثناء الاجتماع طالب صالح جبر نوري السعيد بالاستمرار في تولي الوزارة ، وإكمال الانتخابات النيابية ، وأنكر استغلاله لمركزه في التأثير في حرية الانتخابات ، وأيده في ذلك كل من

---

(1) نقلاً عن : جريدة صوت الأهالي ، العدد 1322 ، 25 كانون الأول 1946 .

(2) جريدة صوت الأهالي ، العدد 1329 ، 3 كانون الثاني 1947 ؛ سامي النقيب ، الصحافة والصراع النيابي في العراق ، موقع صحيفة المدى www.almadapaper.vit.

(3) جريدة صوت الأحرار ،العدد 155 ،30 كانون الأول 1946 .

(4) جريدة صوت الأهالي ، العدد 1317 ، 20 كانون الأول 1946 .

(5) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 84 ، 2 كانون الثاني 1947 ؛ فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص81 .

(6) جريدة الساعة ، العدد 640 ، 2 كانون الثاني 1947 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص452 .

صادق البصام وزير المعارف وعمر نظمي وزير العدلية[1] ، وبذلك قبل الوصي عبد الإله استقالة وزيري الحزبين محمد حديد وزير التموين وعلي ممتاز الدفتري وزير المواصلات يوم 30 كانون الأول 1946[2] .

وفي أثر ذلك اضطر وزيري الكتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف تقديم استقالتيهما من الوزارة في يوم 30 كانون الأول 1946 ، وذكرا في كتاب استقالتيهما (ان انسحاب وزيري الحزبين أزال ائتلاف الوزارة) وأنكرا التهم التي وجهت اليهما من قبل الأحزاب السياسية في التدخل في الانتخابات ، وأوضحا عدم صحتها[3] . وبدوره قبل نوري السعيد استقالتهما يوم 31 كانون الأول 1946[4] .

بعد استقالة وزيري الحزبين الوطني الديمقراطي والأحرار من الوزارة نشب الصراع بينهما وبين الكتلة ، وأخذت صحف هذه الأحزاب بالتهجم على أعضاء الكتلة ، فنشرت جريدة صوت الأحرار مقالة بعنوان ((فضح دسائس هدامة ، وجناية الكتلة المرموقة على الوحدة الوطنية)) هاجمت فيه أعضاء الكتلة واتهمتهم انهم يدعون إلى التفرقة الطائفية وتشتيت حقوق الشعب وبينت فيه ((ان الكتلة حالها حال معاوية الذي جرح الإسلام ، وأراق دماء المؤمنين باستغلاله قميص عثمان ، فان هذه الكتلة تريد ان تمثل هذه المسرحية الملونة مسرحية الطائفية البغيضة على مسرح الطيش والفتن ، وتفرقة الشعب إلى شيع متنافرة وكتل متباغضة متباعدة وعلى أنقاض نتائج هذه الفتن ، تقيم صرحها وتشيد بنائها وتصل إلى أهدافها ، وهنيئاً للاستعمار على هذه الكتلة التي تعاديها الأحزاب الخمسة على اختلاف وجهات النظر ، ويعاديها المناضلون الصادقون ، ويبغضها الرأي العام الوطني المدرك الواعي)) [5] .

ومن جانبها ردت جريدة "الساعة" الناطقة بلسان الكتلة على مقالات جريدة "صوت الأحرار" بمقال حمل عنوان ((الطائفية ... سلاح محرم في الحرب السياسية ، حزب الأحرار لا يقف على ساقيه في جولة الحرية)) بينت فيه ((ان سبب الطائفية التي ما فتئ يرددها ويورث نارها حزب الأحرار هو إحساسه بالفشل والضعف بالوقوف على ساقيه في جولة الحرية الشعبية الدائرة ، ويبدو ان حزب الأحرار مدفوع إلى هذه الضغائن الكريهة لا بعامل الضعف فقط بل يظهر ان هناك عوامل أخرى تدعوه

([1]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص452-453 .

([2]) جريدة صوت الأحرار ، العدد 155 ، 30 كانون الأول 1946 ؛ محمد حديد ، المصدر السابق ، ص204 .

([3]) حيدر طالب حسين الهاشمي ، المصدر السابق ، ص107 .

([4]) د . ك . و ، وزارة الداخلية ، ملفة بلا رقم ، الملف الخاص بـ(صدور إرادة ملكية) ، و32 ، ص34 ؛ جريدة الساعة ، العدد 638 ، 31 كانون الأول 1946 .

([5]) نقلاً عن : جريدة صوت الأحرار ، العدد 155 ، 30 كانون الأول 1946 .

إلى إثارتها ، وان اتهام الآخرين بالطائفية دليل على أخفاقة وفشله واندحاره في معركة الحرية))[1] ، كما أوضحت الجريدة ان الكتلة وأعضائها من حملة الوحدة الوطنية ، وأركان الدعوة إلى الفكرة العربية ، وأن حزب الأحرار يتهمها بالطائفية لكون السيد عبد المهدي وصالح جبر وصادق البصام من الشيعة ، وان هذا لا يصلح في المنطق دليلاً على هذه التهمة ، لان في الكتلة جماعة كثيرة من غير الشيعة ، ولان العمل السياسي في العراق قائم على هذه التجربة ، وان الكتلة لا تستند إلى طائفة بل تستند إلى الشعب بكامله وان تهمة الطائفية تهمة باطلة من سائر الوجوه وليست هذه التهمة إلا وسيلة من وسائل الإعلام عن طائفية حزب الأحرار ، وسبباً من أسباب الدعاية له[2] .

وإزاء هذا التنافس الكبير بين الأحزاب السياسية في الانتخابات ، أخذت الكتلة تصعد من نشاطاتها السياسية إذ عقدت أوسع اجتماع لها في 3 كانون الثاني 1947 ، ألقى صالح جبر فيه كلمة حول المشاركة في الانتخابات قال فيها ((ان هذه الانتخابات من أطيب الظواهر المبشرة بحياة ديمقراطية صحيحة تمكننا من السير وراء أهدافها الإصلاحية وفقاً لأمانينا الوطنية وخططنا القومية ، فيجب ان نختار الرجال المخلصين العاملين الأوفياء لمجد هذه البلاد وتاريخها ومبادئها الفضلى))[3] .

وأوضح السيد عبد المهدي من جانبه في هذا الاجتماع منهاج الكتلة الذي لخصه بتنحية العناصر غير الملائمة لتبوأ المقاعد في المجلس النيابي ، وإحلال كل وطني مخلص صادق فيها ، والعمل على ترصين وحدة العراق وجمع كلمته ولم شتاته ، وبين ان منهاج الكتلة هذا لاقى النجاح والاستجابة في جميع ألوية العراق[4] .

أما موقف حزب الاستقلال من نشاط الكتلة السياسي ، فعلى الرغم من معارضته لها إلا أنه كان أقل حدة في هذه المعارضة من حزب الأحرار ، فقد ذكر محمد مهدي كبه رئيس الحزب في تصريحه ما نصه ((وقف المستقلون إلى جانب الكتلة المعروفة في معسكر ووقف حزب الاستقلال في معسكر آخر ، ولكن النجاح سوف يكتب له في النهاية ، لان إيمانه يستمد القوة من حيوية هذه الأمة ومن حسن تفهمها للرجال))[5] ، كما بين بأن هناك تعاون وتنسيق بين الحزب الوطني الديمقراطي من جهة

---

(1) جريدة الساعة ، العدد 645 ، 8 كانون الثاني 1947 .

(2) د . و . ك ، وزارة الداخلية ، ملفة بلا رقم ، الملف الخاص بـ(صدور إرادة ملكية) ، و32 ، ص34 ؛ جريدة الساعة ، العدد 642 ، 5 كانون الثاني 1947 .

(3) د . و . ك ، وزارة الداخلية ، ملفة بلا رقم ، الملف الخاص بـ(صدور إرادة ملكية) ، و32 ، ص34 ؛ جريدة الساعة ، العدد 642 ، 5 كانون الثاني 1947 .

(4) المصدر نفسه .

(5) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 110 ، 5 شباط 1947 .

وبين مرشحي الكتلة من جهة أخرى ، ضد مرشحي حزب الاستقلال في المنطقة الخامسة في بغداد ، عندما عقدت الكتلة اجتماعاً في 7 آذار 1947 في سينما دار السلام بدعوة من مرشيحها . وحضر الاجتماع ممثل الحزب الوطني الديمقراطي مع تسعة من المنتخبين الثانويين المنتمين إلى الحزب المذكور إلى جانب أقطاب الكتلة صالح جبر والسيد عبد المهدي وصادق البصام حيث أنسحب في هذا الاجتماع المرشحون الآخرون وأعطوا أصواتهم إلى مرشحي الكتلة[1] .

وقال رئيس حزب الاستقلال أيضاً انه من المؤسف المؤلم هو ان يقف حزب سياسي مثل الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يشجب الكتلة وتصرفاتها ومداخلاتها إلى جانبها فيما بعد ، والى جانب الحكومة ، وان هذا الحزب سحب ممثله من الوزارة بحجة تدخلات الكتلة في الانتخابات ، ومن ثم أخذ يناصبها العداء في مقالات عدة في جريدته صوت الأهالي ، وان الحزب الوطني الديمقراطي يتعاون مع الكتلة والحكومة معاً من دون مسوغ إذ ليس له مرشح في هذه المنطقة حتى يسوغ لنفسه الأقدام على مثل هذه الحركة التي بها تحريض ضد الحياة الحزبية وتصديع لها[2] .

ومن جهة أخرى أنكر الحزب الوطني الديمقراطي تعاونه مع الكتلة ونشرت جريدة "صوت الأهالي" مقالاً بينت فيه ان الأشخاص التسعة المشتركين في الاجتماع مع الكتلة ليسو منتسبين إلى الحزب الوطني عدا ممثل واحد ثانوي[3] .

وعلى الصعيد الخارجي أشادت بعض الصحف العربية بالفوز الذي حققته الكتلة على الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية للمنتخبين الثانويين ، فنشرت جريدة "المصري" مقالاً جاء فيه : ((ظهر في العراق أخيراً حزب سياسي باسم حزب الكتلة استطاع ان يكتسح الأحزاب ويفوز في الانتخابات النيابية التي تشغل البلاد اليوم وكان فوزاً عظيماً ، ومن الغريب ان هذا الحزب لم يعلن عن مبادئه وآرائه حتى اليوم ولكن المعتقد أنه حزب قومي عربي معتدل ، ويعتقد أيضاً ان هذا الحزب سيدعى لتسلم زمام الحكم بعد انتهاء معركة الانتخابات باعتباره حزب الأكثرية في البلاد))[4] ، كما أولت جريدة "النضال البيروتية" في عددها الصادر في 3 شباط 1947 اهتماماً بالتقدم الذي حققته الكتلة في الانتخابات النيابية الثانوية في العراق على الأحزاب السياسية الأخرى[5].

---

(1) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 137 ، 11 آذار 1947 .

(2) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 137 ، 11 آذار 1947 .

(3) جريدة صوت الأهالي ، العدد 1353 ، 13 آذار 1947 .

(4) جريدة المصري ، 10 شباط 1947 ، نقلاً عن جريدة الساعة ، العدد 673 ، 11 شباط 1947 .

(5) جريدة النضال البيروتية ، العدد 1749 ، 3 شباط 1947 ، نقلاً عن جريدة الساعة ، العدد 668 ، 5 شباط 1947 .

انتهت الانتخابات النيابية يوم 10 آذار 1947[1] ، وأسفرت عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأربعة مقاعد في مجلس النواب في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى على أي مقعد نيابي ، لذا لاقى مجلس النواب الذي جاءت به الانتخابات احتجاجاً واسعاً بسبب التدخل الحكومي الذي أبرز أكثرية نيابية كبيرة من المنتمين إلى الكتلة وأنصار نوري السعيد[2] ، وبذلك كونوا كتلة نيابية قوية بوجه الأحزاب الأخرى وكان لها تأثيراً داخل المجلس وخارجه على مجريات الأمور السياسية[3] ، لذا عندما أفتتح البرلمان جلساته أعلن نوري السعيد استعداده لتأييد وزارة يؤلفها صالح جبر[4] ، في ظل تعقيد غير قليل شهدته السياسة العراقية آنذاك على الصعيد الداخلي والخارجي .

ثالثاً : موقف أعضاء الكتلة من وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث

بعد ان قدمت وزارة نوري السعيد التاسعة استقالتها في 29 آذار 1947 ، عهد الوصي عبد الإله إلى صالح جبر بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في 29 آذار 1947[5] .

والغريب في الأمر ان أعضاء هيئة الوزارة لم يكن بينهم أي شخص من الكتلة التي أسسها صالح جبر ماعدا توفيق وهبي الذي بدأ يتقرب آنذاك من صالح جبر وكتلته ، ويبدو من ذلك ان عملية اختيار هؤلاء الأعضاء قد فرضت عليه من الوصي عبد الإله الذي كان يملي عليه وضع الاسماء المقربة إليه والتي يتفق مع تطلعاتها وتوجهاتها الفكرية ، وليس المقربة إلى صالح جبر ، ومع ذلك أدت كتلة الأخير دوراً ملحوظاً في إسناد الوزارة الجديدة ومشاريعها السياسية لاسيما ما يخص مشروع عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة 1930 ، وانسجاماً مع منهاج الوزارة فيما يخص السياسة الخارجية ، والذي نص على ((العمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند للند ، على ضوء مبادئ ونصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، تعزيزاً للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا))[6] ، بدأت مفاوضات بين ممثلي الحكومتين البريطانية

---

(1) جريدة الساعة ، العدد 699 ، 11 آذار 1947 .

(2) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص558 .

(3) جميل الأورفلي ، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1971 ، ص78 .

(4) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص558 .

(5) ضمت الوزارة صالح جبر رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة ويوسف غنيمة وزيراً للمالية وفاضل الجمالي وزيراً للخارجية وجمال بابان وزيراً للعدلية ووكيلاً للاقتصاد وعبد الإله حافظ وزيراً للتموين وضياء جعفر وزيراً للمواصلات والأشغال وجميل عبد الوهاب وزيراً للشؤون الاجتماعية وشاكر الوادي وزيراً للدفاع وتوفيق وهبي وزيراً للمعارف . ينظر : د . ك .و ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32050) ، (المنهاج الخاص بالوزير صالح جبر) ، و29 ، ص1–3 ؛ جريدة الساعة ، العدد 715 ، 30 آذار 1947 .

(6) نقلاً عن : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص214 .

والعراقية بصورة سرية في 8 مايس 1947 ، وعقدت عدة اجتماعات في قصر الرحاب بإشراف الوصي عبد الإله[1].

وقبل ذهاب الوفد العراقي المفاوض لعقد المعاهدة برئاسة صالح جبر عقد اجتماعاً في قصر الرحاب برئاسة الوصي عبد الإله مساء 28 كانون الأول 1947 حضره عشرون شخصية[2] سياسية ، من أجل التشاور معهم وأخذ آرائهم في تعديل المعاهدة العراقية البريطانية[3] ، عدا رؤساء الأحزاب السياسية الذين لم توجه إليهم دعوة الحضور[4].

وطرحت في الاجتماع مقترحات وآراء متعددة حول تعديل المعاهدة ، فأشار مصطفى العمري وهو من رؤساء الوزراء السابقين على الحكومة بان توضع أسس التفاوض مع بريطانيا بوساطة خبراء فنيين وعقد معاهدة وجلبها للمجلس من أجل المصادقة عليها ، وتجعله تحت الأمر الواقع ، على ان تكون المعاهدة على أساس المصلحة والاستقلال التام بدون احتلال[5] ، وذكر حمدي الباجه جي ((ان الجهة البريطانية الفنية تبقى بالمطار والجيش العراقي هو الذي يحرسها ، ولا لزوم لبقاء الجيوش البريطانية تحتل البلاد ، وإذا احتاج البريطانيون إلى مطارات فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا))[6] ، في حين أكد نوري السعيد ان لا تعقد معاهدة أكثر من عشر سنوات ، وإذا حصل العراق فيها على شيء أفضل من معاهدة 1930 ، فيجب الموافقة عليها[7] .

فانبرى السيد عبد المهدي مدافعاً عن صالح جبر ، مشيراً إلى عدم اعتراضه على جعل العراق كله مطاراً للقوات البريطانية فيما إذا شعر بخطورة الوضع[8] ، وبين أنه ليس من السهل أبداء الرأي

([1]) المصدر نفسه ، ص214-216 .

([2]) هم صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي وجميل المدفعي وحكمت سليمان ، وحمدي الباجه جي وأرشد العمري من رؤساء الوزراء السابقين ، والسيد محمد الصدر ومحمد رضا الشبيبي والسيد عبد المهدي وصادق البصام ومصطفى العمري وعمر نظمي وداود الحيدري وعبد العزيز القصاب ونجيب الراوي ونصرت الفارسي ومولود مخلص وبهاء الدين نوري وأحمد مختار بابان الذي تولى ضبط محضر الاجتماع . ينظر : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص504 .

([3]) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 268 ، 30 كانون الأول 1947 ؛ عبد الرزاق الهلالي ، من حديث الذكريات سبع سنوات في التشريفات الملكية في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2002 ، ص35-54 .

([4]) جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد 1921-1958 ، ترجمة وتعليق : سليم طه التكريتي ، ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 1991 ، ص254 .

([5]) صالح جبر ، صفحات مطوية من تاريخ العراق القريب ، جريدة النبأ ، (بغداد) ، العدد 1015 ، 28 كانون الثاني 1952 .

([6]) نقلاً عن : جرالد دي غوري ، المصدر السابق ، ص254 .

([7]) المصدر نفسه ، ص254 .

([8]) صالح جبر ، صفحات مطوية من تاريخ العراق القريب ، جريدة النبأ ، العدد 1015 ، 28 كانون الثاني 1952 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص223 .

بهذه القضية ، والمعاهدة السابقة لعام 1930 فيها ما يمس استقلال العراق الشيء الكثير[1] . وان الطريقة التي تلائم العراق ، هي تعديل المعاهدة على أساس الند للند ، أما المعاهدة القائمة وهي معاهدة 1930 ، فإن فيها ما يبعدها عن قاعدة الند للند ، ولذلك جاء منهاج وزارة صالح جبر ليصحح هذه الفقرة تحديداً[2] .

وأشار صادق البصام الى ((أننا في أمس الحاجة إلى حلف مع الانكليز لان هذه البلاد لا تنضم إلى حلفاء الشيوعية ، ولكن يجب ان ندرك بان هذه المجريات لم تكن تحدث إلا لكون الجميع من هؤلاء الساسة ، وعلى رأسهم الوصي حريصون أشد الحرص على تلبية المطالب البريطانية))[3] ، وأضاف ان البريطانيين لهم قواعد كثيرة قريبة من العراق ولأجل أن تبرهن بريطانيا على حسن نيتها ، يجب إعادة النظر في هذه المعاهدة من دون مساس باقتصاديات البلاد وسيادتها ، وان كان بين الحكومة البريطانية والعراقية ، أتفاق على حراسة وإدارة قاعدتي (الشعيبة والحبانية) ، وان تشكيل هيئة فنية مشتركة لإدارة هذه المطارات لا يؤثر في جوهر الموضوع إلا انه بأسم الفن قد يحصل التدخل لأجل إسكات الاتحاد السوفيتي ، وعلى بريطانيا أعطاء العراق استقلاله من خلال تسليم القاعدتين المذكورتين ، وأنه يجب ان يكون العراق مرتبط ببريطانيا بصداقة وحلف سياسي وعسكري ، وأسس هذه الصداقة يجب ان لا تمس كيان العراق واستقلاله[4] .

وبعد مباحثات طويلة بين الجانبين العراقي والبريطاني تم التوقيع على المعاهدة في 15 كانون الثاني 1948 في ميناء بورتسموث في بريطانيا[5] ، هذه المعاهدة التي واجهها الرأي العام العراقي والحركة الوطنية العراقية بمعارضة شديدة جداً حولت أجواء البلاد إلى ما أشبه ما يكون بأجواء الثورة ، وخشية من اضطراب الوضع أكثر مما هو عليه ، أتصل جمال بابان وكيل رئيس الوزراء بالوصي واقترح عليه عقد اجتماع برئاسته يحضره رئيسا مجلسي الأعيان والنواب والرؤساء السابقين للوزارة وممثلو الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات البارزة لمعالجة الوضع المتأزم[6].

([1]) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص253 .

([2]) عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص39-40 .

([3]) نقلاًعن : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص506 .

([4]) صالح جبر ، حقائق معاهدة بورتسموث ، جريدة الأمة ، الأعداد 971 و 972 و 975 و 976 ، 29 و30 كانون الثاني و3 و4 شباط 1952 .

([5]) للاطلاع على مفاوضات المعاهدة بين الجانبين وما تضمنته من بنود ، ينظر : فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة العراقية 1922-1948 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 ، ص381 .

([6]) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص528 .

وبناءً على ذلك عقد الاجتماع في الساعة الثالثة من عصر يوم 21 كانون الثاني 1948 وحضره قرابة خمسة وعشرين سياسياً[1] ، وافتتحه الوصي بقوله ((إننا والحكومة كنا نعتقد بان مشروع المعاهدة الجديدة هو في مصلحة الشعب ، وقد رأيتم ما وقع في البلاد من أحداث مؤلمة حول هذه المعاهدة))[2] .

تحدث المعارضون للمعاهدة وأبدوا آرائهم فيها بكل صراحة ، وجميعهم انتقدوها وطالبوا برفضها[3] وكان في مقدمتهم رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي الذي بين ان هذه المظاهرات وطنية وقومية ، وان ما حدث ليس حركة تلاميذ وليست هناك أيادٍ هدامة ومفسدة كما أدعى البعض ، ودعا إلى إلغاء المعاهدة وإقالة الحكومة، وأيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال دعوة الجادرجي بانسحاب حكومة صالح جبر من الحكم[4] ، وبين ان الشعب كان ينتظر ان تكون المعاهدة مطمئنة للرأي العام العراقي ، في حين وجدها بعد عقدها ونشر بنودها ، أنها تزيده قيوداً ثقيلة على القيود السابقة وتفرض التزامات على العراق سياسية وعسكرية واقتصادية وتربط العراق بالعجلة البريطانية[5] وأبدى بعض الحاضرين أيضاً آرائهم حول المعاهدة[6] .

---

(1) من أبرزهم السيد محمد الصدر وجميل المدفعي وحكمت سليمان وحمدي الباجة جي وأرشد العمري ومحمد رضا الشبيبي وداود الحيدري ومصطفى العمري ونصرت الفارسي وعمر نظمي وصادق البصام ونجيب الراوي وجلال بابان وجعفر حمندي والسيد عبد المهدي ومولود مخلص وعبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب ، وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعلي ممتاز معتمد حزب الأحرار وغيرهم . ينظر : عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص110 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص528 .

(2) نقلاًعن : فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص217–218 ؛ سجاد غازي اسماعيل ، تعقيب شاهد عيان على أحداث يومي 21 و27 في الوثبة ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 21 ، 2009 ، ص115 .

(3) عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1962 ، ص317 ؛ توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1969 ، ص474 .

(4) محمد حديد ، المصدر السابق ، ص224 .

(5) نقلاً عن : جريدة الأمة ، بغداد ، العدد 970 ، 28 كانون الثاني 1952 .

(6) قال جميل المدفعي ((انه ليس من السهل تمشية المعاهدة على وضعها الحالي ، فأن كلنا أو أكثرنا يعتقد بضرورة التحالف مع بريطانيا ولكن بشرط يضمن مصلحتنا وكرامتنا)) وأكد أرشد العمري ((لا أقول ان هناك أحد مدسوس بين الطلاب أثناء المظاهرات ، يوجد موتورون محركون طبعاً يستغلون هذه الفرص لكن عددهم قليل)) . وقال نصرت الفارسي ((أنا اعتقد ان المعاهدة لا بشكلها ولا بظروفها حسنة)) ، في حين رأى محمد رضا الشبيبي ان الحل الوحيد لهذه الأزمة هو انسحاب الوزارة من الحكم وتأليف وزارة قومية تعطي بياناً للرأي العام بإعادة النظر في المعاهدة والشروع بمفاوضات جديدة . وذكر علي ممتاز ((إذا أردنا ان نعالج الوضع يجب ان نضع اللوم كله على المعاهدة بالإضافة إلى الظروف والأزمات الاقتصادية التي أثقلت كواهل الناس ، فعندما جاءت المعاهدة أولعت النار)) ، أما حمدي الباجة جي فقد انتقد المعاهدة والوفد المفاوض الذي عقدها بدون أخذ رأي رجال البلد ، واقترح على الحكومة ان تعلن ببيان للشعب بان توقيع المعاهدة في لندن ليس بصورة نهائية بل هناك مجلس وزراء سينظر في الأمر واقترح على الوصي ان يعلن بأنه لم يوافق على هذه المعاهدة مادام الشعب لا يرضاها ، وأيد هذا الاقتراح معظم الحاضرين . للإطلاع ينظر :صالح جبر ، حقائق معاهدة بورتسموث ؛

وسعى أعضاء كتلة صالح جبر للدفاع عنه والمعاهدة فقد قال السيد عبد المهدي ان المظاهرات التي حدثت في بغداد هي بتحريض من الحزب الشيوعي العراقي[1] ، وان ((الحوادث التي وقعت في المظاهرات مع الأسف استغلت ووجهت إلى وجهات لا تتناسب والجهة الظاهرية ، ونظرة إلى ما حدث أمس من حوادث قتل وجرح وحرق ونهب وهتافات مختلفة ومتنوعة ، وأعمال في الأقوال والأفعال ، خرج منها على القانون لا بل على الدستور نفسه ، نرى ونؤمن ان هناك أيد ونزعات ومذاهب وأفكار هدامة ترمي إلى استغلال الموقف ، وان القضية ليست كما تفضل الأخوان ، كل منا رأى ما وقع من فوق السطوح والخانات والشرفات المطلة مقابل دائرة التحقيقات الجنائية وإطلاق الرصاص على الشرطة والمتظاهرين وأعني بهم جماعة من اليهود))[2] .

ورداً على كلام حمدي الباجه جي وهو من المعارضين للمعاهدة ، والذي استبعد وجود عناصر مدسوسة بين الوطنيين الخلص ، قال السيد عبد المهدي ما نصه ((أسأل الأخ حمدي عن الـ(40) يهودياً الممسوكين بمسدساتهم والموجودين في (الموقف) هل هؤلاء وطنيون ؟ الرصاص المنطلق من فوق سطوح الأسواق والخانات لأجل إثارة الرأي العام هل هذا شعور خالص ؟ لا يا أخوان الموضوع أستغل استغلالاً فظيعاً جداً))[3] .

وتبين ان موقف صادق البصام كان أقل حماساً من موقف السيد عبد المهدي إذ بين ان المظاهرات هي ثورة بسبب المعاهدة ، وسببها الرئيس هو موقف بريطانيا من العراق وموقفها من العرب وبخاصة من قضية فلسطين ، وتمسكها بالمعاهدة القديمة ، وان التصديق على المعاهدة الجديدة يجعل العراق آلة تسيرها منافع بريطانيا ، وان العالم مقسوم إلى قسمين سوفيتي وانجلو أمريكي ، وان الاتحاد السوفيتي صرف نصف مليون دينار دعاية معادية لهذه المعاهدة[4] ، وطالب البصام في نهاية حديثه ((عدم إنهاء الاجتماع من دون اتخاذ أي خطوة لإيقاف هذه الأشياء خشية انتشارها خارج العاصمة ، حيث سمعت ان هناك مظاهرات في النجف والسليمانية وغيرها ، وكلنا يعرف العراق إذا عمت الفوضى فلا يستطيع أحد إيقافها لذلك نرجو من الأخوان النظر في إيقاف هذا الهياج ، في المملكة غلاء فاحش لا تتحمله الطبقة الوسطى فالناس متذمرون ، ثم قضية فلسطين ، وما حدث فيها من قتل المسلمين وما

عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992، ص294 ؛ عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق ، ص72-75 .

(1) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ص172-174 .

(2) نقلاً عن : عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص76 .

(3) صالح جبر ، أسرار معاهدة بورتسموث .

(4) عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص82-83 .

اتخذته بريطانيا من موقف أثار الناس ، وفي هذا الحال نشرت المعاهدة بشكل خيب الآمال ، هذه كلها دفعت الشبان والمثقفين للمظاهرة والذي دفعهم أكثر اعتقادهم ان البرلمان بيد الحكومة))[1] .

وقد أسفر الاجتماع عن صدور بيان من رئاسة التشريفات الملكية نص على رفض المعاهدة لانها لا تحقق أماني البلاد ، وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين لاسيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديقها ، وان الوصي عبد الإله وعد الشعب بان لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد الوطنية[2] .

ومن الجدير بالذكر ان صادق البصام كان أحد أعضاء اللجنة التي وضعت لغرض كتابة البيان الختامي لهذا الاجتماع وقد أشار على المجتمعين ان يقتصر البيان على ما
يلي : " بعد المداولة ارتؤي ان غرض المعاهدة غير قانوني"[3] .

أما توفيق وهبي وزير المعارف في وزارة صالح جبر والسيد عبد المهدي فقد عارضا ان يصدر البيان الختامي باسم الوصي لان صدور البيان عنه يعني إقالة الوزارة وفق أحكام الدستور وقد أيدهما رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان لذا صدر بيان رفض المعاهدة باسم رئاسة التشريفات الملكية[4] .

وبعد صدور البيان ابتهج المعارضون لصالح جبر ووزارته فبين كامل الجادرجي (ان هذا البيان بمثابة نصر كبير للشعب العراقي) ، وعد سعد صالح البيان ثمرة الحركة الوطنية في العراق ، ورأى محمد مهدي كبه ان البيان كان له أثراً كبيراً في تطمين خواطر الشعب العراقي ، في حين وصف محمد رضا الشبيبي البيان بانه ظفراً رائعاً للديمقراطية في العراق[5] ، وعدت العناصر اليسارية المتمثلة بالحزب الشيوعي العراقي البيان وسيلة من وسائل تخدير الأعصاب وإسكات الناس وطالبته بالاستمرار بالتظاهر حتى تستقيل الوزارة ويعلن عن إلغاء المعاهدة الجديدة والقديمة أي معاهدة 1930[6] .

وهكذا تنصل الجميع عن المعاهدة وعن صالح جبر بعد ان باركوها في اجتماع 28 كانون الأول 1947 ، فنجدهم ينتقدونها ويرفضونها في اجتماع البلاط يوم 21 كانون الثاني 1948 بعد ان

---

(1) نقلاًعن : المصدر نفسه .

(2) جرالد دي غوري ، المصدر السابق ، ص261-262 ؛ سجاد غازي اسماعيل ، المصدر السابق ، ص115-116 .

(3) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ص176 .

(4) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص261 .

(5) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص529 ؛ طارق الناصري ، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939-1958 حياته ودوره السياسي ، ج2 ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1990 ، ص377 .

(6) طارق الناصري ، المصدر السابق ، ص377 .

برز الرأي العام العراقي والحركة الوطنية قوة ذات ثقل وتأثير في اتخاذ القرار السياسي لم يحسب حسابها من قبل ، وهو عامل كان حاضراً بقوة في التطورات السياسية التي لم يكن صالح جبر ولا كتلته بعيدين عنها بأي حال من الأحوال .

رابعاً : نشاط الكتلة بعد استقالة وزارة صالح جبر

أجبرت الظروف السياسية التي مر بها العراق أبان أحداث وثبة كانون الثاني 1948 صالح جبر على تقديم استقالة وزارته في 27 كانون الثاني 1948 ، فتوجهت الكتلة إلى الاشتراك في الانتخابات النيابية التي أجرتها وزارة السيد محمد الصدر في 15 حزيران 1948 ، تلك الانتخابات التي شهدت منافسة شديدة بين الأحزاب السياسية العلنية والسرية التي أعلنت اشتراكها فيها وبين رجال الكتلة التي أصبحت تسمى بـ"جماعة معاهدة بورتسموث"[1] ، معتمدين على أموالهم الطائلة وما بقي لهم من النفوذ في خوض هذه الانتخابات[2] ، وتركز نشاطهم الانتخابي على العشائر ، حيث عقدو مؤتمراً لرؤساء العشائر في دار محسن أبو طبيخ يوم 21 آذار 1948[3] ، أوضحوا فيه الهدف من اشتراكهم في الانتخابات النيابية ، هو تحقيق الأماني الوطنية والتمسك بالنظام القائم ومقاومة كل دعاية وعمل يخالف القوانين المرعية والديانات المعترف بها وعدم التفريق بين الطوائف المختلفة للشعب[4] .

وعلى الرغم من التعاون الذي جرى بين الأحزاب السياسية والكتل المشاركة في الانتخابات ، لافشال كتلة صالح جبر ، إلا أنها لم تحرز الكثير في الانتخابات ، بدليل فوز حزب الاستقلال بأربعة مقاعد فقط والحزب الوطني الديمقراطي بثلاث مقاعد وحزب الأحرار بمقعد واحد ، في حين حصلت كتلة صالح جبر على عشرين مقعداً[5] ، ويتضح لنا مما سبقت الإشارة اليه ان فشل مشروع معاهدة 1948 الذي أثر في سمعة الفئة الحاكمة ، وقلل من الرصيد السياسي لصالح جبر نفسه ، لم يمنع أصحاب المناصب من المجاهرة بتأييده ، وممارستهم تأثيراً واضحاً في مجرى نتائج هذه الانتخابات النيابية بفعل ما لديهم من نفوذ .

---

(1) Majid Khadduri , Op . Cit , P.271 .

(2) اسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص252 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص587 .

(3) اسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص253 .

(4) جريدة الحوادث ، العدد 1649 ، 24 آذار 1948 .

(5) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952 ، ص7 ؛ ينظر الملحق رقم (1) من هذه الدراسة .

ولما أخذت حدة السخط على صالح جبر تهدأ شيئاً فشيئاً بمرور الزمن ، بسبب ما خلفته الإدارة العرفية التي أعلنت في زمن وزارة محمد الصدر[1] ، بعد أن استغلت تلك الإدارة العرفية لغير الأسباب التي أعلنت من أجلها ، أخذ صالح جبر يعزز كتلته ليسترد مكانته في بعض الأوساط التي لم تعد تخشى من المجاهرة بتأييده ليعود مرة أخرى مرشحاً احتياطياً من قبل البريطانيين ليحل محل نوري السعيد لرئاسة الوزراء في الوقت المناسب[2] .

وعندما أجرى مزاحم الباجه جي تغييرات وزارية في وزارته الثانية (26 حزيران 1948–6 كانون الثاني 1949) بعد شهرين من تشكيلها ، استدعى فاضل الجمالي وهو من مؤيدي صالح جبر من القاهرة لتولي منصب وزير الخارجية ، وعين توفيق النائب وهو حاكم ومتصرف ، ومن أنصار صالح جبر وزيراً للداخلية[3] ، وعين شاكر الوادي وهو من المقربين لصالح جبر أيضاً وزيراً للدفاع في تشرين الأول 1948[4] .

وبذلك تكون الظروف الجديدة التي مر بها العراق في أعقاب وثبة 1948 ، ساعدت صالح جبر على الظهور من جديد على مسرح الأحداث السياسية ، وأخذ أنصاره يجاهرون بتأييده مرة أخرى ، وأصدروا جريدتي النبأ والأمة عام 1948[5] الجريدتان اللتان أصبحتا لساناً غير رسمي لصالح جبر وكتلته[6] .

دافعت الصحيفتان ومنذ صدورهما عن صالح جبر وكتلته فقد نشرت صحيفة النبأ في 23 آذار 1949 صوراً لصالح جبر بمناسبة نشر الوثائق المتعلقة بأحداث انتفاضة كانون الثاني 1948 التي أطلقت عليها "حركات الفئة المارقة" التي أرادت ان تحل الفوضى والفتن محل الاستقرار والطمأنينة ، في هذا البلد لقلب النظام القائم مبينة ان صالح جبر هو أول سياسي نظر بعيداً ، وأقدم بجرأته المعروفة على حل حزبي الشعب والاتحاد الوطني بعد ان لمس بأدلة قاطعة انحراف هذين الحزبين ، والمتمثل بالعمل لنشر المبدأ الشيوعي بين طبقات الشعب ، كما كان أول من نبه إلى ان أحداث كانون

([1]) أعلنت الأحكام العرفية من قبل وزارة السيد محمد الصدر في 14 مايس 1948 بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب للقتال في فلسطين إثر التطورات التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بإعلان تأسيس دولة إسرائيل وقيام الحرب العربية – الإسرائيلية : ينظر ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص304 .

([2]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص70 .

([3]) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص582 .

([4]) المصدر نفسه ، ص583 .

([5]) لمزيد من التفاصيل حول جريدتي النبأ والأمة ينظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

([6]) جريدة النبأ ، العدد 1 ، 20 نيسان 1948 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص643 .

الثاني 1948 هي من تدبير الشيوعيين على حد تعبير الصحيفة[1] . ومن جانبها أخذت صحيفة الأمة الدفاع عن "معاهدة بورتسموث" وصالح جبر ، مشيرة إلى ان كون المعاهدة بحاجة إلى الإيضاح والتفسير هو أمر مقبول من الجميع سواء من المعارضين ذوي النيات الحسنة أو من المؤيدين[2] .

ونشرت الصحيفتان نشاطات رجال الكتلة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فقد أولتا أهمية بالغة لحديث صالح جبر في مجلس الأعيان في جلسة 25 تشرين الثاني 1948 حول القضية الفلسطينية ، وأشارتا إلى جهوده التي بذلها عندما كان رئيساً للوزراء في إنقاذ فلسطين ، وذكرتا استناداً إلى خطاب صالح جبر ان المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا كان يريد حل القضية الفلسطينية لصالح العرب ، وأنه أعطى وعداً بتسليح الجيش العراقي وتزويده بالأسلحة بحيث تمكنه من دخول فلسطين المحتلة وضرب العصابات الصهيونية ، وكانت الخطة ان يقف الجيش العراقي على حدود شرق الأردن ثم يزحف على فلسطين المحتلة إثر انسحاب الجيش البريطاني لتسلم المناطق التي يخليها البريطانيون ويستمر ذلك حتى يتسلم الجيش العراقي جميع الأراضي المحتلة ، وبينت ان عدم تصديق "معاهدة بورتسموث" من قبل مجلس الأمة العراقي جاء ضربة لهذا الاتفاق ، حيث امتنع البريطانيون عن تزويد الجيش العراقي بالأسلحة وسلموا المناطق المحتلة إلى اليهود بدلاً من ان يسلموها إلى أصحابها العرب[3].

وزيادة على ذلك ، أشارت الصحيفتان انه على أثر صدور قرار لجنة التحقيق الدولية وفحواه تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية – ويهودية ، اتصل صالح جبر بممثل الجامعة العربية وأبلغه بضرورة عقد اجتماع لرؤساء حكومات الدول العربية في مدينة صوفر بلبنان ، لاتخاذ خطة مشتركة موحدة حيال قرار لجنة التحقيق في فلسطين فوافقت الحكومات العربية وعقد الاجتماع يوم 16 أيلول 1947 وجرى فيه مناقشة المقررات السرية السابقة التي قرر الأعضاء العمل بها عندما لم تراع حقوق الجانب العربي في فلسطين ، وقد بقيت هذه المقررات سرية ولم تدون في المحضر لخطورتها ، وبذلك يكون صالح جبر أول من دعا مجلس الجامعة إلى البحث في قضية فلسطين لمناقشة المقررات التي اتخذتها اللجنة السياسية في اجتماع بلودان لإقرارها وتنفيذها لأن مقترح تقسيم فلسطين إذا ما نفذ عُدّ كارثة على البلاد العربية ، لاسيما إذا ما انسحبت الجيوش البريطانية وأصبحت فيها دولة يهودية ، ولما تليت

([1]) جريدة النبأ ، العدد 206 ، 23 آذار 1949 .

([2]) جريدة الأمة ، العدد 147 ، 6 أيار 1949 .

([3]) جريدة الأمة ، العدد 11 ، 25 تشرين الثاني 1948 ؛ جريدة النبأ ، العدد 103 ، 26 تشرين الثاني 1948 ؛ جميل الاورفلي ، المصدر السابق ، ص91–92 .

المقررات السرية للجنة السياسية على المجلس قرر مجلس الجامعة العربية تشكيل لجنة فرعية من رؤساء وفود الدول العربية وهم محمود النقراشي من مصر ورياض الصلح من لبنان وجميل مردم من سورية وسمير الرفاعي من المملكة الأردنية الهاشمية ويوسف ياسين من المملكة العربية السعودية وعلي المؤيد من اليمن ومعين الماضي من فلسطين وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية فضلاً عن صالح جبر من العراق ، لبحث هذه المقررات برمتها وما يتصل بموضوع القضية الفلسطينية من جميع نواحيها العملية ، ولاتخاذ الإجراءات السريعة بخصوص ذلك ، وبعد عدة جلسات عقدتها اللجنة المذكورة قدمت تقريرها الذي تضمن مقررات بلودان السرية[1] .

من جانب آخر حاول بعض الساسة استمالة صالح جبر وكتلته لاحتوائهما وضمهما إلى رصيدهم السياسي ، وفي مقدمة هؤلاء نوري السعيد الذي حاول ، عندما شكل وزارته العاشرة (6 كانون الثاني 1949-10 كانون الأول 1949) ، لم شمل بعض الأحزاب القومية مثل حزب الاستقلال وشخصيات أخرى للعمل معه إلا أنه فشل في ذلك ، فقرر التعاون مع صالح جبر لتأليف حزب باسم "الاتحاد الدستوري" وأرسل ضياء جعفر وزير الاقتصاد إلى صالح جبر ليخبره بالموضوع فوافق على ذلك ، وكان الاتفاق ان يقدم صالح جبر مع بعض الشخصيات القومية طلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب[2].

ويبدو أن نوري السعيد اتفق مع موسى الشابندر[3] ، ومحمد علي محمود[4] ، أن يشتركا مع صالح جبر في تقديم طلب تأسيس الحزب ، ولما علم صالح جبر بذلك بدأ يماطل في التوقيع على الطلب[5] ، لأنه كان لا يحبذ العمل مع هذين الشخصين لاشتراكهما في أحداث انتفاضة مايس 1941

([1]) جريدة الأمة ، العدد 11 ، 25 تشرين الثاني 1948 ؛ جريدة النبأ ، العدد 103 ، 26 تشرين الثاني 1948 .

([2]) عماد عبد السلام رؤوف وأحمد السامرائي ، ضياء جعفر سيرة ومذكرات ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 2001 ، ص190-191 .

([3]) موسى الشابندر : ولد في بغداد عام 1899 ، عين وزيراً للخارجية في وزارة رشيد عالي الثالثة في 31 آذار 1940 والرابعة في 12 نيسان 1941 ، وعندما ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة أصبح وزيراً للخارجية . ينظر :نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص71 ؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9 ، ص137.

([4]) محمد علي محمود : عين وزيراً للمالية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة عام 1940 ، ووزيراً للأشغال في وزارته الرابعة 1941 ، وشغل منصب وزير العدلية في وزارة جميل المدفعي السابعة واحتفظ بالمنصب نفسه في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة عام 1954 . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 2008 ، ص227 ، ص235 ؛ أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق السياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1988 ، ص165 .

([5]) خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1967 ، ص122 .

ووزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة (12 نيسان 1941 – 29 مايس 1941)) ، فقرر نوري السعيد الانفراد في العمل الحزبي ، وتقدم مع أنصاره من دون صالح جبر بطلب إلى وزارة الداخلية التي وافقت على إجازة حزب الاتحاد الدستوري في 24 تشرين الثاني1949[1] .

لكن صالح جبر وأعضاء كتلته ، اشتركوا في وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 شباط 1950-15 أيلول 1950) فشغل صالح جبر منصب وزير الداخلية والسيد عبد المهدي منصب وزير المواصلات والأشغال وعبد الكريم الازري منصب وزير المالية وسعد عمر منصب وزير المعارف[2] ، إلا ان وزراء الكتلة سرعان ما دخلوا في خلاف مع رئيس الوزراء توفيق السويدي بسبب محاولة وزير الداخلية صالح جبر إصدار قانون للمطبوعات[3] ، مما ولد امتعاض الوصي عبد الإله ، ولاسيما وان وجود صالح جبر وبعض أعضاء الكتلة جعل الوصي وبقية ساسة العراق يعتقدون بان الكتلة هي المسيرة للوزارة[4] وبالفعل فقد كانت كلمة صالح جبر هي المسموعة والمؤثرة أثناء اجتماعات مجلس الوزراء ، مما أثر بشكل واضح في عمل الوزارة التي اضطرت بدورها إلى تقديم استقالتها في 15 أيلول 1950[5] مع ان الدور السياسي لصالح جبر وكتلته لم يقتصر على ذلك . فقد قرر لهما – أخيراً – أن يعبرا عن نفسيهما تنظيماً وفكراً .

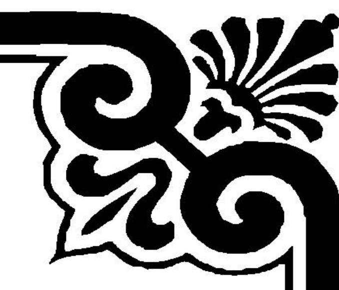
([1]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج8 ، ص117 ؛جميل الاورفلي،المصدر السابق،ص110-112 .

([2]) جميل الاورفلي ، المصدر السابق ، ص118 .

([3]) قانون المطبوعات ، أراد صالح جبر وزير الداخلية إصدار قانون للمطبوعات والمطابع الذي يشمل الصحف والمجلات والكتب والرسائل والمواد المطبوعة سواء كتابة أو رمزاً تنشر بنسخة واحدة أو أكثر سواء كان الطبع بواسطة المطابع أو اليد وعندما أحيل مشروع القانون الى لجنتي الحقوق والداخلية في مجلس النواب في 27 أيار 1950 لتدقيقها ، انتقدتها الصحف في العراق بنشر المقالات المطولة ضدها وأضربت الصحف عن الصدور لثلاثة أيام . وعندما أصرت وزارة الداخلية على تشريع هذا القانون في مجلس النواب عمد رئيس الوزراء توفيق السويدي إلى إخلال نصاب مجلس النواب من أجل عدم تشريع القانون ولذلك حصل خلاف بين صالح جبر ورئيس الوزراء مما أدى إلى عدم تشريع القانون . ينظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص168 .

([4]) عماد عبد السلام رؤوف وأحمد السامرائي ، المصدر السابق ، ص159-160 .

([5]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص179-181 ؛ جميل الاورفلي ، المصدر السابق ، ص118.



الفصل الثاني

تأسيس حزب الأمة الاشتراكي وموقف الأحزاب السياسية منه

1954-1951

أولاً : تأسيس الحزب والمنهاج الأساسي له

- **تأسيس الحزب عام 1951**
- الجذور الاجتماعية لمؤسسي الحزب

ثانياً : المنهاج الأساسي للحزب

ثالثاً : موقف الأحزاب السياسية من تأسيس حزب الأمة الاشتراكي

أولاً : تأسيس الحزب ومنهاجه الأساسي

1- تأسيس الحزب عام 1951

كان طبيعياً ان يقابل النشاط المعارض الذي قام به حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي ، نشاطاً موالياً للحكومة أضطلع به كل من حزب الاتحاد الدستوري وحزب الإصلاح[1] . بيد ان الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله كان له رأياً آخراً في الأمر ، إذ لم يكن يسعى إلى إيجاد أحزاب حكومية مواجهة للوضع السياسي القائم في البلاد فحسب بل كان يسعى إلى إيجاد حزب سياسي يحد من نفوذ نوري السعيد وحزبه الاتحاد الدستوري ، ولما لم يكن بإمكانه تأسيس هذا الحزب بصفته وصياً على عرش العراق فقد وجد ضالته هذه في صالح جبر[2] . فأوعز إليه بتأسيس حزب ينافس به نوري السعيد وحزبه[3] . والتقت رغبة عبد الإله هذه مع الفكرة البريطانية القائلة بضرورة إيجاد شخصية سياسية موالية لبريطانيا تحل محل نوري السعيد عند الحاجة ، ولإبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود بعد ان تردت سمعة صالح جبر عقب وثبة عام 1948[4] . أخذ صالح جبر يستعد لتشكيل حزب سياسي جديد يمكن ان يضم العناصر المعارضة لسياسة نوري السعيد ، فضلاً عن المناصرين له ، لاسيما الشيعة في الجنوب وفي منطقة الفرات الأوسط ، إلا أنه كان متردداً في هذه الخطوة بعض الشيء لأنه خشي أن يقوده ذلك الى الصِدام المباشر مع نوري السعيد[5] . لكن تأثير الوصي عبد الإله فيه كان واضحاً ، فشرع في مناقشة أنصاره في الأمر ، أولئك الأنصار الذين اعتقدوا هم أنفسهم ان الوضع السياسي مهياً لظهور الحزب الجديد بزعامته[6] .

وعلى وفق ذلك تقدمت الهيئة المؤسسة للحزب التي ضمت كل من صالح جبر وتوفيق وهبي والسيد عبد المهدي وعبد الرزاق الازري وعز الدين النقيب وأحمد الجليلي وحبيب الطالباني ومحمد

([1]) إسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص276 .

([2]) عبد الرزاق محمد أسود ، موسوعة العراق السياسية ، المجلد6 ، الجمعيات والأحزاب السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1986 ، ص269 .

(3) Majid Khadduri , Op. Cit. , P. 301 .

([4]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص73 .

([5]) مؤيد إبراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1992 ، ص130 .

([6]) عبد الرزاق محمد أسود ، المصدر السابق ، ص269 .

النقيب وعبد الكاظم الشمخاني وجواد جعفر وحنا خياط ونظيف الشاوي[1] ، بطلب إلى وزارة الداخلية بتاريخ 20 حزيران 1951 لتأسيس حزب باسم "حزب الأمة الاشتراكي" وأرفقت مع طلبها هذا النظامين الأساسي والداخلي للحزب ، ولدى تدقيق هذين النظامين أتضح لدى الوزارة ان المادة الثانية من النظام الداخلي ، أباحت للمنظمات المعترف بها قانوناً مثل النقابات والجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها حق الانتساب للحزب ، ولما كان قانون الجمعيات قد حصر حق الانتساب للجمعيات بالأفراد غير المنتسبين لهذه المنظمات ، اعترضت الوزارة على ذلك ، فوافقت الهيئة المذكورة على حذف هذه المادة[2] . فأجازت الوزارة تأليف هذا الحزب بكتابها المرقم 9044 والمؤرخ في 24 حزيران 1951[3] . وبعد ذلك أصدرت الهيئة المؤسسة للحزب بياناً أوضحت فيه أهداف الحزب والتي لخصت بتحقيق الإصلاح العام والشامل في البلاد وفق المبادئ الاشتراكية التي آمن بها الحزب وبالأسلوب الديمقراطي المستند إلى ممارسة أفراد الشعب لكافة حقوقه وحرياته الدستورية ، كما دعا الحزب في هذا البيان أبناء الشعب العراقي للانتساب إليه[4] ، ولاسيما أنه قد ثبت أن مؤسسي الحزب كانت لهم جذورهم الاجتماعية التي توزعت على مناطق مختلفة من العراق ، فضلاً عن أدوارهم المشهودة في أحداث البلاد السياسية .

2- الجذور الاجتماعية لمؤسسي الحزب

يعد محمد صالح جبر النجار بن علي المؤسس لحزب الأمة الاشتراكي ، وهو من مواليد مدينة الناصرية عام 1896[5] ، نشأ في محلة الجامع الكبير في مدينة الناصرية ، وقد شجعه والده على الدراسة فدخل المدرسة الرشدية في المدينة عام 1902 ، وكانت لعائلة صالح جبر علاقة جيدة مع وجهاء المنطقة ، ولرغبته الشديدة في التعلم والدراسة ، اتقن اللغة التركية إلى حد ما الأمر الذي ساعده على ان يجد له وظيفة في المحاكم[6] .

---

(1) حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج حزب الأمة الاشتراكي ونظامه الداخلي ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1951 ، ص35 ؛ حسن شبر ، المصدر السابق ، ص226 .

(2) جريدة الأمة، العدد 787 ،21 حزيران 1951 ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص217-218.

(3) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 ؛ جريدة الاتحاد الدستوري ، (بغداد) ، العدد 361 ، 26 حزيران 1951 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 838 ، 27 حزيران 1951 .

(5) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص15 ؛ أحمد فوزي ، حكايات سياسية وصحفية 12 رئيس وزراء في العهد الملكي ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1984 ، ص253 .

(6) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص66 .

وبعد ان أنهى دراسته في المدرسة الرشدية عام 1910 ، انتقل إلى بغداد للدراسة في المدرسة الجعفرية واستمر بها حتى عام 1919 ، إذ انتقل بعدها لدراسة الحقوق وعين كاتباً في المحكمة الشرعية الجعفرية أثناء دراسته في مدرسة الحقوق لإجادته اللغة الانكليزية[1] ، ثم تخرج في مدرسة الحقوق عام 1925 وعين حاكماً في قضاء الهندية[2].

دخل صالح جبر إلى الميدان السياسي عام 1930 ، إذ اشترك في انتخابات المجلس النيابي وفاز فيها ممثلاً عن لواء المنتفك[3] . وفاز في انتخابات الدورة الانتخابية الرابعة في آذار 1933 ، والخامسة في كانون الأول 1934[4] ، وعين أول مرة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي الأولى في 9 تشرين الثاني 1933 واستقال منها في شباط 1934[5] ، فعين متصرفاً للواء كربلاء في نيسان 1935 وكان التوفيق يحالفه في أعماله[6] ، لأنه كان تقدمي النزعة بعيداً عن قيود الطائفية وتقاليدها ولما برز في الإدارة بجد ونشاط نقل إلى لواء أكبر وأهم وهو لواء البصرة حيث عمل فيه بكل سعي حثيث ونشاط بارز[7] . ثم أصبح وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان في 29 تشرين الأول 1936 التي شكلت في أثر انقلاب بكر صدقي ، وعندما شكل نوري السعيد وزارته الثالثة (25 كانون الأول 1938– 6 نيسان 1939) شغل صالح جبر منصب وزير المعارف فيها[8] ، واحتفظ بمنصبه في وزارة نوري السعيد الرابعة (6 نيسان 1939 – 19 شباط 1940)[9] ، وانتخب نائباً عن لواء الديوانية للدورة الانتخابية التاسعة في حزيران عام 1939[10] . وعندما اندلعت انتفاضة مايس 1941 كان صالح جبر

---

(1) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص16 ؛ توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، مطبعة رياض الريس ، لندن ، 1987 ، ص140 .

(2) حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996 ، ص112.

(3) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص549 ؛ عمر أبو النصر ، العراق الجديد ، مطبعة دار الاحد ، بغداد ، 1937 ، ص214 ؛ نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص77 .

(4) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، مؤسسة الريس ، لندن ، 1987 ، ص209 .

(5) أحمد فوزي ، حكايات سياسية ، ص253 ؛ علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي ، دار الحكمة ، لندن ، 2004 ، ص143-144 .

(6) عمر أبو النصر ، المصدر السابق ، ص215 ؛ نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص77 ؛ جعفر لبجه ، صالح جبر مؤسس حزب الأمة ومعاهد بورتسموث

www.iraqlights.org/vb/showthread.php?t=54315

(7) توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، ص141-142 .

(8) حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص112 .

(9) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3 ، ص206 ؛ عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص549.

(10) مير بصري ، المصدر السابق ، ص210 .

متصرفاً للواء البصرة وقدم يد المساعدة إلى الوصي عبد الإله في محاولته القضاء على الانتفاضة ، فعدته حكومة الدفاع الوطني من رجال البلاد الموالين للوصي عبد الإله فاعتقل وجلب إلى العاصمة وفصل من الخدمة ، ثم نفي إلى إيران وبقي فيها حتى انتهاء أحداث الانتفاضة فرجع إلى العراق[1] . وتقديراً لخدماته عين وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد السادسة (9 تشرين الأول 1941 – 3 تشرين الأول 1942)[2] ، وأصبح في 4 حزيران 1944 وزيراً للمالية في وزارة حمدي الباجه جي وبقي فيها حتى استقالة الوزارة في 23 شباط 1946[3] .

شغل صالح جبر منصب وزير المالية مرة رابعة في وزارة نوري السعيد التاسعة التي شكلها في 21 تشرين الثاني 1946[4] ، وانتخب رئيساً لمجلس الأعيان في آذار 1947[5] ، وفي هذه المدة لاقى دعماً كبيراً من بريطانيا ، فشكل وزارته في 29 آذار 1947 التي لاقت معارضة كبيرة من قبل الأحزاب السياسية الأخرى[6] .

وفي 15 كانون الثاني 1948 عقد صالح جبر "معاهدة بورتسموث" مع الحكومة البريطانية ، وقد قوبلت بموجة من التظاهرات الشعبية التي عرفت بالوثبة قدم على أثرها استقالة وزارته في 27 كانون الثاني 1948 ، وذهب لاجئاً إلى عشيرة زوجته (آل جريان) في الحلة[7] إلا أنه اختير عضواً لمجلس الأعيان في العام نفسه[8] . وعندما شكل توفيق السويدي وزارته الثالثة في 5 شباط 1950 أصبح صالح جبر وزيراً للداخلية مرة ثالثة[9] . وفي 6 حزيران 1957 سقط على كرسيه متوفياً بالنوبة القلبية أثناء خطاب ألقاه في مجلس الأعيان[10] .

---

(1) فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941 ، دراسة تحليلية نقدية مقارنة ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1987 ، ص193 ؛ أحمد فوزي ، حكايات سياسية ، ص253 ؛ توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، ص142 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ص51 .

(3) مير بصري ، المصدر السابق ، ص210 .

(4) حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص112 .

(5) مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ترجمة فيصل نجم الدين الاطرقجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1964 ، ص186 ؛ فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص138 .

(6) حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص112 ؛ علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص145–150 .

(7) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص541–542 ؛ عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص164 .

(8) حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص112 ؛ جعفر لبجه ، صالح جبر مؤسس حزب الأمة ومعاهدة بورتسموث www.iraqlights.org/vb/showthread.php?t=54315

(9) عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ،ج8 ، ص145 ؛ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق ، ص549.

(10) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص149–150 ؛ فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص338.

أما توفيق وهبي فهو من مواليد السليمانية عام 1891[1] ، درس في مدارسها الدينية ، وتعلم فيها الأدب الكردي والفارسي والتركي وشيئاً من العربية ، ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية ، وأكمل دراسته في الإعدادية العسكرية في بغداد فتخرج فيها عام 1905[2] . ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول على نفقة الدولة وتخرج برتبة ملازم ثانٍ في عام 1908[3] . واشترك في الحرب العالمية الأولى عام 1914 بصفته ضابطاً في الجيش العثماني ، ودخل كلية الأركان وحصل على شهادتها عام 1918[4] .

عرف توفيق وهبي بنشاطه الثقافي ليس على صعيد العراق فحسب بل على صعيد عدد من دول العالم من خلال مؤلفاته ومقالاته ومحاضراته باللغات العربية والتركية والكردية والانكليزية والفارسية حول التاريخ واللغة والآثار والأديان[5] ، واشرف على إصدار عدد من الجرائد والمجلات ، وكان له دوراً فاعلاً في تأسيس عدد من النوادي والجمعيات الثقافية[6] ، وله مكتبة كبيرة حافلة بكتب الآثار واللغات والأدب والتاريخ بلغات مختلفة. ومن مؤلفاته باللغة الكردية (القاموس الكردي – الانكليزي) طبع عام 1946 و(قواعد اللغة الكردية) و (اللغة الكردية بالحروف اللاتينية) طبع عام 1933 و(القاموس كردي- عربي) طبع عام 1943[7] ، و(الصرف والنحو في اللغة الكردية) و (الأصل والاستطراد في أصول معنى بغداد) طبع عام 1950 و(أصل اسم كركوك) طبع عام 1958 ، وغيرها ، وعمل مدة من الزمن في وزارة المعارف مدرساً ومفتشاً ومحاضراً في المعاهد العالية[8] .

عين قائمقاماً لقضاء رانية، وانضم إلى الجيش العراقي عند تأسيسه عام 1921[9].

([1]) هيو حميد شريف ، توفيق وهبي (1891-1984) حياته ودوره السياسي والثقافي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص11-12 .

([2]) المصدر نفسه ، ص13 .

([3]) باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث (1869-1969) ، ج1 ، مراجعة ناجي معروف ، مطبعة أوفسيت الميناء ، بغداد ، 1978 ، ص185.

([4]) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي (1945-1958) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص50-51 .

([5]) هيو حميد ، المصدر السابق ، ص21 .

([6]) المصدر نفسه ، ص23 .

([7]) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص52 .

([8]) باقر أمين الورد ، المصدر السابق ، ص186 .

([9]) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص51 .

ثم أصبح آمراً للكلية العسكرية عام 1929 ، ومتصرفاً للواء السليمانية في العام نفسه[1] ، وعين وزيراً للاقتصاد في وزارة حمدي الباجه جي الأولى (3 حزيران 1944 – 28 آب 1944) واحتفظ بمنصبه في وزارته الثانية (29 آب 1944 – 29 كانون الثاني 1946)[2] ، وعندما شكل صالح جبر وزارته في 29 آذار 1947 أصبح وزيراً للمعارف[3] .

انتخب نائباً بدلاً من جمال بابان بعد ان أصبح الأخير عضواً في مجلس الأعيان عن لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشرة عام 1947[4] ، وكان عضواً في الجمعية الجغرافية البريطانية وعضواً في المجمع العلمي العراقي عام 1948[5] ، وعين عضواً في مجلس الأعيان في العام 1948[6] ، وشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة توفيق السويدي الثالثة التي ألفها في 5 شباط 1950[7] ، واختير عضواً في مجلس الأعيان العراقي مرة ثانية عام 1955 وبقي في منصبه حتى قيام ثورة 14 تموز 1958[8] .

أما بالنسبة للسيد عبد المهدي فهو ابن السيد حسن السيد ناصر السيد عيسى آل شبر وينتهي نسبه إلى الإمام زين العابدين علي بن الإمام الحسين بن الإمام علي (عليهم السلام)[9] ، ولد في مدينة الشطرة عام 1890[10] ، في لواء المنتفك وهو من أسرة ذات نفوذ وتمتلك أراضٍ زراعية واسعة[11] ، تتلمذ على يد أساتذة متخصصين فقرأ مقدمات

---

(1) حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج1 ، ص36 ؛ عادل تقي البلداوي ، نضال الشعب الكردي وموقع البرزاني في الوثائق العراقية السرية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 2003 ، ص23 .

(2) مير بصري ، أعلام الكرد ، دار الريس للكتب والنشر ، لندن ، 1991 ، ص203 ؛ محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص171 .

(3) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص155 .

(4) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص32 .

(5) حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج1 ، ص36 .

(6) مير بصري ، أعلام الكرد ، ص203 .

(7) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص145 .

(8) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص51 .

(9) علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية ، دار العباد للنشر ، بغداد ، 2008 ، ص127 ؛ حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج3 ، ص167 .

(10) مؤيد شاكر كاظم الطائي ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص9 .

(11) نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص55 .

العلوم العربية والبيان ، وانشأ في بيته ديواناً كان بمثابة ملتقى للمثقفين ، وكان وطنياً ومن دعاة فكرة العروبة والاستقلال . وانتسب إلى الجمعية العربية اللامركزية وفرع جمعية الإصلاح التي كان مقرها في البصرة[1] ، وانتمى إلى جمعية حرس الاستقلال عام 1919[2] .

اشترك في ثورة العشرين[3] ، وانتخب عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924 ، وأصبح نائباً في المجلس النيابي العراقي في الدورة الانتخابية الأولى لعام 1925 عن لواء المنتفك[4] ، وشغل عضوية عدد من الأحزاب البرلمانية مثل حزب الشعب[5] وحزب الاخاء الوطني[6] وتقلد عدد من المناصب الوزارية منها منصب وزير المعارف في وزارة جعفر العسكري الثانية حتى استقالته منها في 7 حزيران 1927[7] .

انتخب نائباً عن لواء المنتفك في المجلس النيابي في الدورات الانتخابية الثانية عام 1928 ، والرابعة عام 1933 ، والسادسة عام 1935 ، والسابعة عام 1937 ، والتاسعة عام 1939[8] وكان له دور كبير في جلسات المجلس النيابي ، فقد استنكر الهجمات التي قامت بها القبائل النجدية على العشائر العراقية والمخافر الحدودية وطالب في 2 كانون الثاني 1928 رئيس الوزراء عبد المحسن

([1]) حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج3 ، ص167 .

([2]) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص130 .

([3]) عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط4 ، دار الكتب للنشر ، بيروت ، 1978 ، ص298-299 .

([4]) ثامر عبد الحسن العامري،موسوعة أعلام القبائل العراقية ، ج1 ،مطبعة الوفاق، بغداد ، 1998 ، ص154-155.

([5]) حزب الشعب : تأسس في 30 كانون الأول 1925 برئاسة ياسين الهاشمي ومن أبرز أعضائه أحمد الداود وفخري الجميل ومحمود صبحي الدفتري ورشيد الخوجه ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحي ومزاحم الباجه جي ونصرة الفارسي وسعيد ثابت وإبراهيم كمال وثابت عبد النور ومحمد رضا الشبيبي والسيد عبد المهدي ومحمد باقر الشبيبي ، وقد وقف الحزب موقف المعارض في البرلمان من الوزارات القائمة ، وأصدر جريدة نداء الشعب . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص94 ؛ عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص320 .

([6]) حزب الاخاء الوطني : تأسس في 20 تشرين الثاني 1930 وضمت الهيئة المؤسسة له عدد من الملاكين والشيوخ وأبرز مؤسسيه ياسين الهاشمي ورشيد الكيلاني وناجي السويدي وحكمت سليمان وعلي جودت الأيوبي ومحمد زكي وكامل الجادرجي وعبد الإله حافظ والسيد عبد المهدي وحسن النقيب ، وأصدر جريدة "الاخاء الوطني" ودعا لتحقيق الاستقلال وصيانة حقوق العراق . ينظر : نوري عبد الحميد العاني ، الأحزاب السياسية العراقية في فترتي الانتداب البريطاني والأحتلال الأمريكي ، مجلة الحكمة ، العدد 40 ، تموز 2005 ، ص26 ؛ عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب ، ص40-41 ؛ الأحزاب السياسية العربية ، منتدى العلوم السياسية ، منتديات بوابة العرب

www.vb.arabsgate.com.

([7]) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص127 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ، ص77 .

([8]) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص127 .

السعدون الاهتمام بالتدابير المتخذة لمواجهة هذه الاعتداءات وبإعطاء تعويضات للمتضررين[1] . ووقف موقف المعارض من منهاج عدد من الوزارات التي توالت على حكم العراق ومنها وزارة ناجي السويدي التي تشكلت في (18 تشرين الثاني 1929 – 9 آذار 1930) ، وأكد ان معارضته هذه هي من دافع الإخلاص والحب للوطن مبيناً ان العراقيين داخل المجلس وخارجه لا يتأخرون في مساندة الحكومة إذا كانت تعمل على تحقيق الأهداف الوطنية ، وأشار إلى وجوب ان تسير الوزارة على أساس الاستقلال التام وإلغاء الاتفاقيات والانتداب وبعقد المعاهدات مع البريطانيين على أساس الاستقلال[2] . وأثنى السيد عبد المهدي على منهاج وزارة جميل المدفعي الرابعة (17 آب 1937 – 24 كانون الأول 1938) وناشد الحكومة ان تعمل أعمالاً نافعة للبلاد في ظل الهدوء والطمأنينة التي تتمتع بها[3] .

عين وزيراً للمعارف في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى (20 آذار 1933– 9 أيلول 1933) والثانية التي تشكلت في (9 أيلول 1933– 28 تشرين الأول 1933)[4] وأصبح وزيراً للاقتصاد في وزارة نوري السعيد السادسة (9 تشرين الأول 1941 – 4 تشرين الأول 1942) وعين وزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة نوري السعيد السابعة التي ألفها في 8 تشرين الأول 1942 ولكنه قدم استقالته منها بعد مدة قصيرة[5]. وعين وزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة توفيق السويدي الثالثة التي ألفها في 5 شباط 1950[6] . وكان قد اختير عام 1941 عضواً في مجلس الأعيان وأعيد انتخابه عام 1948 وبقي في منصبه حتى عام 1958[7] .

---

[1] م . م . ن ، الدورة الانتخابية الأولى الاجتماع الاعتيادي لسنة 1927 ، الجلسة الثامنة ، 2 كانون الثاني 1928 ، ص74–75 .

[2] م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية لعام 1928 ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929 ، الجلسة السادسة ، 23 تشرين الثاني 1929 ، ص53 .

[3] م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثانية ، 10 تشرين الثاني 1938 ، ص10 .

[4] قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892–1965 ، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة ، بغداد ، 2006 ، ص85 ، ص92–93 ؛ ثامر عبد الحسن العامري ، المصدر السابق ، ص155.

[5] عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939–1945 دراسة تاريخية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2004 ، ص103 ، ص115 .

[6] محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص155 ؛ علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص127 .

[7] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص145 ؛ مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص186 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص145 .

أما أحمد الجليلي ، فهو أحمد بن ايوب بك الجليلي ولد في الموصل في 12 أيلول 1898[1] . كان عضواً في جمعية العهد[2] ، التي تأسست أوائل عام 1919 في الموصل[3] ، كما كان أحد مؤسسي الحزب الوطني في الموصل في حزيران 1925[4] .

أصبح نائباً في المجلس النيابي للدورة الانتخابية الثانية عام 1928 عن لواء الموصل وقد غاب عن اجتماع مجلس النواب عند المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 . وأعيد انتخابه نائباً عن لواء الموصل في الدورة الانتخابية الثالثة في تشرين الثاني 1930 ، ثم شغل منصب رئيس بلدية الموصل حتى عام 1932[5] . وأعيد انتخابه عن لواء الموصل نائباً في المجلس النيابي للدورات الانتخابية السابعة عام 1937 والثامنة عام 1938 والتاسعة عام 1939 والعاشرة عام 1943 والحادية عشرة عام 1947[6] . واشترك في الدورة الانتخابية الثانية عشرة التي أجرتها وزارة السيد محمد الصدر في 15 حزيران 1948 وفاز بعضويتها[7] .

تميز بمواقفه الصريحة داخل مجلس النواب العراقي ، فعند مناقشة المجلس لميثاق الجامعة العربية ، وصفه بانه خطوة لا بأس بها في سبيل القضايا التي ضحى العراق من أجلها ، وذكر ان قضية فلسطين يجب ان تسوّى بروح العدل والإنصاف لكي يعم الاستقرار ويتخلص العرب من الخطر الصهيوني[8] ، وندد بالدول الكبرى التي لم تحقق وعودها للعرب ، وأشار إلى ضرورة احترام حق الأمم الضعيفة في الحياة ، وان تتخلى هذه الدول عن جشعها وطمعها ورغبتها بالتحكم في مصير الدول الصغيرة[9] .

---

(1) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ص295 .

(2) تأسست جمعية العهد في أوائل 1919 وكانت تمثل فرعاً لجمعية العهد التي ألفها في اسطنبول عزيز علي المصري في 28 تشرين الأول 1913 وكان للجمعية فرعان أحدهما في بغداد برئاسة بهاء الدين النقشبندي والآخر في الموصل وضم أبرز وجهاء المدينة أمثال ابراهيم عطار باشي وأحمد الجليلي ومصطفى الأمين اغا ومصطفى العمري وغيرهم . ينظر : عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي الأحزاب ، ص18–19 .

(3) المصدر نفسه ، ص19 .

(4) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ص295 .

(5) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص153 .

(6) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ص295 .

(7) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، تقرير مدير مجلس النواب العام على أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952، ص7 .

(8) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة 27 ، 27 آذار 1945، ص348 .

(9) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1945 ، الجلسة 52 ، 23 تشرين الأول 1945 ، ص12.

وله العديد من المواقف في القضــايا الداخلية أثناء مناقشات مجلس النواب العراقي إذ طالب الحكومة أثناء الجلسة الثامنة للمجلس في 10 كانون الثاني 1948 بإكمال نواقص الجامع الكبير في الموصل وبناء المكتبة الوقفية العامة[1] ، وطالب وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (15 ايلول 1950 – 10 تموز 1952) بنقل مطار الموصل إلى مكان بعيد عن المدينة بدلاً من توسيعه[2] .

أما عز الدين النقيب ، فهو من مواليد مدينة مندلي في لواء ديالى عام 1899[3] ، عين رئيساً لبلدية مندلي عام 1924 ، ثم انتخب نائباً في مجلس النواب عن لواء ديالى
في الدورة الانتخابية الثانية عام 1928 ، ومثل اللواء المذكور في مجلس النواب في
جميع الدورات الانتخابية المتعاقبة حتى ثورة 14 تموز 1958 ، عدا الدورة الانتخابية السابعة في 27 شباط 1937[4] .

عرف بنشاطه الواسع في مجلس النواب خلال مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تهم البلد ، إذ وصف خطاب العرش الذي ألقاه حمدي الباجه جي عندما ألف وزارته الثانية في 29 آب 1944 ، أثناء اجتماع مجلس النواب بانه خطاب مليء بالآلام والأوجاع لإهماله معالجة وضع البلاد الاقتصادي المتردي[5] . وعند مناقشة الأمور المالية والاقتصادية التي تهم قوت الشعب في 26 نيسان 1950 اعترض على وزير المالية عبد الكريم الازري عندما طلب من مجلس النواب الموافقة على زيادة الرسوم والضرائب المفروضة ، وفرض رسوم جديدة[6] .

وكان عز الدين النقيب أحد أعضاء الوفد الذي مثل العراق في اجتماعات جامعة الدول العربية عام 1945 وبذل جهوداً كبيرة لوضع المقررات التي عرفت باسم مقررات مؤتمر بلودان السرية التي كانت لصالح القضية الفلسطينية موضع التنفيذ[7] .

أما حنا خياط ، فهو مسيحي ولد في مدينة الموصل عام 1884 ، وهو من أسرة جمعت بين الدين والتجارة ، تتلمذ على يد الآباء الدومنيكان في الموصل ، وأكمل الدراسة الإعدادية والجامعية في

---

(1) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص154.

(2) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1951 ، الجلسة 29 ، 29 آذار 1951، ص471 .

(3) سالار عبد الكريم الدوسكي ، المصدر السابق ، ص192 .

(4) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق ، ج2 ، ص383 .

(5) عبد الزهرة الجوراني ، المصدر السابق ، ص167–168.

(6) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، الحياة البرلمانية في العراق 1945–1953 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 ، ص164 .

(7) المصدر نفسه ، ص252–253 .

بيروت على يد الآباء اليسوعيين عام 1903[1] ، درس الطب في بيروت وباريس ، وله خبرة طبية وإدارية ، وكان يتقن اللغة الفرنسية ، وكان رئيساً لمستشفى الموصل في المدة الواقعة بين عامي 1914 و 1918[2] .

كان عضواً في عدد من الجمعيات الطبية العالمية ،وحاضر في عدد من الكليات، وكتب ونشر مقالات في الصحف العراقية ، ومن أهم مؤلفاته المطبوعة (لمحة اختيارية وفنية في الحمى التيفوئيدية) طبع عام 1911 و (تناقص النفوس في العراق) طبع عام 1923[3] .

تولى حنا خياط وزارة الصحة في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية (12 ايلول 1921 – 18 آب 1922) فكان أول وزير صحة عراقي في الحكم الوطني[4] وحينما ألغيت وزارة الصحة عام 1922 ، قبل منصب مدير الخدمات الطبية ، وعين مديراً عاماً لوزارة الخارجية في تشرين الأول 1931 ، وعين مفتشاً عاماً للصحة في عام 1932 ، وأصبح مديراً للمستشفى الملكي في بغداد[5] ، ثم عين عميداً للكلية الطبية الملكية في أيلول عام 1934[6] .

أصبح حنا خياط نائباً في المجلس النيابي في الدورة الانتخابية العاشرة عام 1943 ، واختير رئيساً للجنة لائحة التعديل الثاني للقانون الأساسي لسنة 1925 والتي صادق عليها مجلس النواب في 13 تشرين الأول 1943[7] . وانتخب نائباً في المجلس النيابي عن لواء الموصل في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام 1948[8] .

أما نظيف الشاوي ، فهو ضابط في الجيش العراقي وكان موقفه متذبذب من الانقلاب العسكري المعروف بانقلاب الفريق بكر صدقي عام 1936[9] ، وعين وزيراً للدفاع في وزارة جميل المدفعي الخامسة (2 حزيران 1941 – 21 أيلول 1941)[10] . وانتخب نائباً في المجلس النيابي في الدورة

---

[1] حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج2 ، ص66 .

[2] نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص62 .

[3] حمدي المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج2 ، ص66 .

[4] باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث ، ج1 ، ص315 .

[5] نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص62 .

[6] حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج2 ، ص66 .

[7] عبد الزهرة الجوراني ، المصدر السابق ، ص144 .

[8] م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، تقرير مجلس النواب العام على أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، ص7 .

[9] فاضل البراك ، المصدر السابق ، ص193 .

[10] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ص7 .

الانتخابية العاشرة عام 1943 عن لواء الديوانية[1] . واختير نائباً لرئيس لائحة التعديل الثاني للقانون الأساسي التي صادق عليها
مجلس النواب في 13 تشرين الأول 1943[2] .

وكان له دور في مجلس النواب أثناء مناقشة الأمور المهمة ، فعند مناقشة مجلس النواب العراقي لميثاق مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في 26 نيسان 1945، أوضح نظيف الشاوي ان الغاية من الميثاق هو عزم الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وطالب بأن يكون الميثاق دليلاً لصيانة الحقوق الإنسانية[3] وكان له رأي بوجوب تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي من خلال إلغاء أسلوب الانتخابات غير المباشرة وتشريع قانون الانتخابات المباشرة [4] . وعين ممثلاً للعراق في اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية في شباط 1948[5].

وكان عبد الرزاق الازري ، من مواليد الكاظمية في بغداد 1902 ، من عائلة ذات أصول وأملاك واسعة[6] . وكان من أبرز أعضاء الهيئة الإدارية المؤسسة لحزب النهضة العراقية[7] ، عام 1922[8] .

انتخب نائباً في البرلمان العراقي للدورات الانتخابية الثانية عام 1928 عن لواء الحلة ، والدورة الثالثة عام 1930 عن لواء بغداد ، والدورة الانتخابية التاسعة عام 1939 عن لواء بغداد أيضاً ، والدورة

([1]) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة الثالثة ، 13 تشرين الأول 1943، ص1-2 .

([2]) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة الثالثة ، 13 تشرين الأول 1943، ص2-4 .

([3]) عبد الزهرة الجوراني ، المصدر السابق ، ص235 .

([4]) عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص74 .

([5]) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة مقررات مجلس الوزراء لسنة 1948 ، كتاب وزارة الخارجية المرقم 13/237/1053/ في 28 شباط 1948 ، و5 ، ص14 .

([6]) حنا بطاطو ، الكتاب الأول : العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مطبعة فرصاد ، طهران ، 2005 ، ص342 .

([7]) حزب النهضة العراقية : تأسس في 19 آب 1922 وضمت الهيئة المؤسسة له محمد أمين الجرجفجي ومهدي الجرجفجي وعبد الجليل عوني وآصف قاسم آغا وأحمد الشيخ ظاهر وعبد الرسول كبه ومهدي البير ومحمد حسن كبه وعبد الرزاق الازري ، وكان هدفه توطيد دعائم الاستقلال التام وتحقيق حكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية . ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص45-49 ؛مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ص100.

([8]) عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب ، ص24 .

الانتخابية العاشرة عام 1943 عن لواء الديوانية[1] . وأصبح نائباً في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام 1948 عن لواء الديوانية[2] . وتولى منصب وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد
السابعة في 8 تشرين الثاني 1942[3] .

وكان حبيب الطالباني ، كردياً من مواليد مدينة كركوك 1891 ، وأحد وجهاء وملاكي المدينة ، أصبح عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924[4]، واختير عضواً في لجنة المجلس لدراسة المعاهد العراقية – البريطانية لعام 1922[5]، وكان عضواً في لجنة تدقيق قانون انتخاب مجلس النواب الذي أقره المجلس التأسيسي في جلسته الثانية والأربعون في 21 تموز 1924[6] ، وعين مديراً لناحية قره حسن في لواء كركوك في أيلول 1925[7]

فاز بعضوية مجلس النواب العراقي في ثلاث دورات انتخابية وهي الدورة الأولى عام 1925 ، والدورة الثالثة عام 1930 ، والدورة الخامسة عام 1934 ومثل بجميعها لواء اربيل[8] . وخلال عضويته في مجلس النواب العراقي وافق على تصديق المعاهدات الثلاث التي عقدت بين العراق وبريطانيا في الأعوام1922 و1926 و1930[9] ، وأصبح في 1 تموز 1942 قائمقام طوزخرماتو ، وفي 7 مايس 1943 عين مفتشاً
للتموين في لواء كركوك ، وأعيد تعيينه قائمقام لقضاء دهوك في 23 آذار 1944[10] .

---

(1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج10 ، ص290–292 و ص300–302 .

(2) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، تقرير مدير مجلس النواب العام على أعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952 ، ص7 .

(3) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص494 ؛ قسم الدراسات والبحوث ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية ، 1920–2003 ، بغداد ، 2007 ، ص106 .

(4) علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، بغداد ، 2008 ، ص82 .

(5) محمد مظفر الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية،مطبعة السعدون،بغداد،1976 ،ص491.

(6) فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي (1925–1945) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2009 ، ص46 .

(7) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32050/4107) ، اضبارة التحقيق الذي جرى ضد قائمقام دهوك السيد حبيب الطالباني في أيلول 1946 ، و 8 ، ص11 .

(8) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج10 ، ص289 و ص292–294 .

(9) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 ، ط7 ، ص120 ، ص151 .

(10) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32050/4107) ، اضبارة التحقيق الذي جرى ضد قائمقام دهوك السيد حبيب الطالباني في أيلول 1946 ، و 8 ، ص11 .

أما جواد جعفر فقد ولد في بغداد عام 1902 وانتخب نائباً في مجلس النواب في الدورة العاشرة عام 1943 عن لواء العمارة[1] ، والدورة الحادية عشرة عام 1947 عن لواء الكوت[2] ، والدورة الثانية عشرة عام 1948 عن لواء بغداد[3] . وكشفت مناقشاته داخل مجلس النواب عن اهتمام واسع في القضايا الاقتصادية ، فعند مناقشة المجلس لأزمة الخبز التي حدثت أبان حكم وزارة صالح جبر 1947 ، بين جواد جعفر الذي كان مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب ((ورد في الميزان التجاري العراقي التخميني لسنة 1946 ، ان قيمة البضائع المصدرة بلغت ثلاثة عشر مليون دينار ، وقيمة البضائع المستوردة بلغت اثنين وعشرين مليوناً ونصف المليون دينار فيظهر من خلال ذلك التدهور الاقتصادي الذي أصاب العراق ، إذ ان الفرق بين صادراته ووارداته يبلغ تسعة ملايين دينار))[4] .

وعند مناقشة مجلس النواب العراقي لتعديل قانون انتخاب مجلس النواب في 11 مايس 1946 قال ما نصه ((ان الأحوال القديمة في الانتخابات لازالت متبعة أيضاً ، والتدخلات لازالت ممكنة ، فكان الأجدر على ما أعتقد أيها السادة ان نترك تلك الطرق السطحية التي عانى منها العراق ما عاناه والركون إلى الانتخاب المباشر)) [5] ، داعياً إلى ممارسة الأساليب الديمقراطية بدلاً من أساليب العنف والاضطهاد في الانتخابات النيابية[6] .

وتحدث جواد جعفر في مجلس النواب عند مناقشة المجلس للميزانية السنوية عام 1952 فقال ما نصه ((أنا اعتقد ان الحكومة والنواب يعرفون جيداً ان هذه الميزانية ما هي إلا ميزانية استهلاكية أو ميزانية موظفين كما سميت في السنين السابقة . إذ ان الميزانية الإنشائية أقرها مجلسكم العالي وخصها مجلس الأعمار ولذلك فقد رأت الحكومة ان من الضير عليها ان تعلن لكم وللملأ ميزانية فيها عجز بمبالغ تتراوح بين ستة إلى سبعة ملايين دينار))[7] .

وعرف من بين المؤسسين محمد النقيب وكان كردياً من مواليد مدينة اربيل 1906 ، انتخب نائباً في مجلس النواب في الدورة الانتخابية العاشرة عام 1943 عن لواء اربيل[8] ، وفي الدورة الانتخابية

---

(1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج10 ، ص302 .

(2) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة الثانية ، 18 آذار 1947 ، ص4.

(3) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، تقرير مدير مجلس النواب العام على أعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952 ، ص7 .

(4) نقلاً عن : عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص187 .

(5) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص74 .

(6) المصدر نفسه ، ص74 .

(7) نقلاً عن : عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص239 .

(8) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945 ، الجلسة الحادية والعشرون ، 5 آذار 1946 ، ص207–222 .

الحادية عشرة عام 1947 عن لواء اربيل أيضاً[1] وكان ضمن أعضاء الجبهة الدستورية البرلمانية الذين قدموا استقالاتهم في 27 كانون الثاني 1948 من أجل أجبار صالح جبر على تقديم استقالة وزارته[2] . وعين مديراً للمعادن في وزارة الاقتصاد ، واسهم في المفاوضات التي أجراها الوفد العراقي في 27 نيسان 1950 في بغداد مع وفد شركة النفط الانكليزية حول زيادة واردات العراق من النفط[3] .

وعُدّ من المؤسسين عبد الكاظم الشمخاني وهو من وجهاء مدينة البصرة . ولد عام 1891 ، وكان أحد أعضاء الهيئة المؤسسة لنادي الإصلاح[4] ، الذي أجيز من وزارة الداخلية عام 1920[5] .

انتخب نائباً في المجلس النيابي للدورة الانتخابية الأولى عام 1925 ، وقد غاب عن جلسة مجلس النواب التي تمت فيها المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1926[6] .

ومما يلاحظ على الهيئة المؤسسة لحزب الأمة الاشتراكي وجود بعض الأكراد فيها مثل توفيق وهبي نائب رئيس الحزب ، وهو ما يفسر لنا توسع قاعدة الحزب في المناطق الكردية[7] . بانضمام بعض الإقطاعيين والملاكين الأكراد إليه[8] مستهدفين منافسة مؤيدي نوري السعيد في الانتخابات النيابية وتحقيق مصالحهم الخاصة ، منهم على سبيل المثال من اربيل معروف الحاج بيرداوه آغا دزئي وسيد محمد سيد عبد الله النقيب ، وهما من ملاك الأراضي في اربيل [9] .

وقد اقتصر نفوذ هذا الحزب في الأساس في الريف الكردي ، وتحديداً بين أقارب وحاشية المتنفذين من ملاكين وفلاحين أغنياء وسراكيل ، في حين لم يكن له نفوذ في المدن الكردية الأخرى ، سوى في صفوف بعض المثقفين والموظفين الذين انتموا إليه بدوافع المصلحة الشخصية[10] .

---

(1) م. م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشرة لسنة 1947 ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ،الجلسة الثانية ،8 آذار 1947 ،ص4.

(2) علي عبد شناوه ،محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام 1965 ،بيت الحكمة ، بغداد، 2003 ، ص268.

(3) نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925–1952 ، بيروت ، 1980 ، ص372 .

(4) نادي الإصلاح : أسس في مدينة النجف مطلع عام 1920 من مجموعة من الشخصيات ، مثل محمد باقر الشبيبي وعبد الحسين الازري وأحمد الظاهر وصادق البصام وغيرهم ، لغرض نشر العلوم والمعارف وبث المبادئ العربية الإسلامية وتحسين الأحوال المعيشية في العراق ، أصدر مجلة باسم "الإصلاح" واستقطب عدد من المثقفين العراقيين . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص550 .

(5) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (311/1204) ، (الأحزاب والجمعيات السياسية) ، و1 ، ص3 .

(6) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 ، ص151 .

(7) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص644 ؛ فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص156 .

(8) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص75 .

(9) صالح حيدري ، مذكرات ولمحات من تاريخ الحركة الوطنية والثورية في كردستان العراق 1940–1958 ، ج1 ، القسم الثاني ، (د.م) ، (د.ت) ، ص121 .

(10) المصدر نفسه ، ص121–122 .

ويبدو ان صالح جبر كان حريصاً على ان يتصف حزبه بصفة التمثيل لجميع مناطق العراق ومكوناته ، وهذا ما يفسر لنا وجود بعض الشخصيات المسيحية في الحزب مثل حنا خياط وأدور جرجي وغيرهما وكانت مبادئ الحزب ديمقراطية ووطنية على الرغم من ان بعض أعضاء الحزب كانوا من العناصر الإقطاعية والعشائرية ، حيث تركزت قوة الحزب في المناطق الشيعية وبصورة خاصة في الفرات الأوسط[1] .

وتشير بعض المصادر إلى ان حزب الأمة الاشتراكي اتخذ الاشتراكية شعاراً دعائياً له وهو في واقع حاله لم يعتمد على المبادئ الاشتراكية بل اعتمد على تنظيم الشيعة لمساندته[2] . إذ استطاع ان يكسب إلى صفوفه عدداً من المؤيدين والموالين في الألوية العراقية المختلفة من الشيعة أمثال جعفر القزويني ومحمد سعيد الاعرجي ومحمد باقر الحلي ومحمد محسن القزويني وعبد القادر أسعد وإسماعيل اسكندر والشيخ دوهان الحسن وحسين الصافي وموسى العمران ومحي الشلاه وغيرهم ، من الحلة[3] ، وغياث الدين بحر العلوم وحسن الرماحي وناجي شبر والشيخ رشيد البهاش من النجف ، وحامد الصكبان وجعفر المكوطر وعبد الأمير الحاج شعلان من الديوانية ، وسلمان الشواف وحيدر الملاك والحاج حسن الفايز من البصرة ، وكاظم النقيب ومحمد رضا ثابت وعبد الحسين كمونه من كربلاء والشيخ فائق الطالباني والشيخ ناظم العاصي والمحامي أكرم نشأت من كركوك[4] .

وانضم إلى الحزب أيضاً عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية من مختلف الألوية العراقية سواء من النواب الذين كانوا في مجلس النواب أو غيرهم ، مثل سامي شوكت ومكي الشربتي وعبد الحميد رشيد وفاضل معله ورشيد الصوفي وناصر الشذر وحسين السهيل وكمال السنوي وسوادي الحسون ومزهر السمرمد وموجد الشعلان وأدور

---

(6) George L. Harris , Op. Cit. , P. 94 .

(1) Lord Birdwood , Nuri As-said , A Study in Arab Leadership , London , 1959 , P. 220 .

([3]) جريدة النبأ ، العدد 987 ، 26 كانون الأول 1951 ؛ عامر جابر ، تاريخ الأحزاب والجمعيات السياسية في الحلة 1908-1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2007 ، ص296-297 .

([4]) م . و . د ، الملفة رقم (17/د/3) ، (الأحزاب السياسية) ، اضبارة حزب الأمة الاشتراكي رقم الاضبارة 166/41 ، مديرية شرطة لواء الديوانية/سري ، العدد س/667 ، 21 تموز 1951 ؛ الملف نفسه ، مديرية شرطة لواء البصرة ، العدد 3574 ، 7 تشرين الأول 1951 ؛ الملف نفسه ، مديرية شرطة لواء كربلاء / سري ، العدد 870 ، 29 كانون الأول 1951 ؛ الملف نفسه ، مديرية شرطة لواء الحلة ، العدد 183 ، 2 شباط 1952 ؛ الملف نفسه ، متصرفية لواء كركوك / سري ، العدد 226 ، 12 مايس 1952 . نقلاً عن عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ، ص93 .

جرجي ، فضلاً عن محمد جواد حيدر وشلاكه المزعل ورفيق عيسى وسالم الخيون وثعبان سالم الخيون من لواء المنتفك[1] ، وفاضل النوري والبير قسطوا المحامي وجار الله العلاق المحامي ومحمود خيري النائب من الموصل[2] ، وعبد الهادي البجاري وعبد الصمد البجاري وجعفر البدر وسلمان الابراهيم وعبد اللطيف آغا جعفر وسالم آغا جعفر وطالب بركات وعبد العزيز النقيب من البصرة[3] ، وصالح بحر العلوم من النجف وغازي العلي وكاظم الشلال وحسين الخلف ورشيد الخلف وعلي كاظم أبو التمن وعدنان القاضي وعيسى طه وحسين المؤمن وعبد الوهاب الحسن من بغداد[4] . وانضم إلى الحزب عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية وشيوخ العشائر والملاكين والذين كان لهم دور كبير في نشر أفكار ومبادئ الحزب وتوسيع القاعدة الشعبية له في مختلف مناطق البلاد ، مثل عبد الرحمن خضر ومصطفى راغب وعبد الكريم السعود وجابر السيد سرحان وعلي سلمان الجبار ورسن الفهد وفريق المزهر وجعفر أبو طبيخ وعبد الأمير الشهد وعلي السهيل ومكي الشكري وناجي الجوهر وعبد الكريم الفيصل والشيخ فاهم الحاج كمال آغا[5] .

لقد عقد تأسيس حزب الأمة الاشتراكي الآمال بإمكانية السير بتجربة نظام الحزبين في العراق وبما يؤمن خلق تجربة ديمقراطية برلمانية جديدة ، غير ان مثل هذه الآمال سرعان ما تلاشت بسبب الصراعات الشخصية بين نوري السعيد وصالح جبر[6] .

وبعد نيل الحزب الإجازة الرسمية من وزارة الداخلية عقدت هيئته المؤسسة اجتماعاً يوم 20 تموز 1951 جرى فيه انتخاب اللجنة المركزية للحزب وأسفرت عن فوز صالح جبر رئيساً للحزب وتوفيق وهبي نائباً وعز الدين النقيب سكرتيراً عاماً للحزب ، واتخذ الحزب مقراً له الدار الواقعة في الصالحية بجانب الإذاعة العراقية[7] .

حاول الحزب منذ بداية تأسيسه ان يتوغل في جميع أوساط المجتمع وهذا ما أكده صالح جبر رئيس الحزب عندما علق على منح حزبه الإجازة الرسمية بقوله ((ان حزب الأمة الاشتراكي يرعى

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 796 ، 20 تموز 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 989 ، 28 كانون الأول 1951 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 924 ، 4 كانون الأول 1951 ، جريدة النبأ ، العدد 969 ، 4 كانون الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 989 ، 28 كانون الأول 1951 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 856 ، 20 تموز 1951 .

(5) جريدة النبأ ، العددان 854 و 855 ، 18 و 19 تموز 1951 ؛ جريدة الأمة ، العددان 1050 و 1051 ، 30 نيسان و 1 مايس 1952 .

(6) مؤيد إبراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص125 .

(7) جريدة الأمة ، العدد 796 ، 20 تموز 1951 .

الجميع من البناءين والحدادين والعطارين والبقالين والقصابين والبزازين والعمال وكافة أصحاب المهن الحرة ، فهذا الحزب مفتوح للجميع لمساعدتكم))[1] ، معتمداً في ذلك على التطلعات الكبيرة التي عبر عنها منهاج الحزب .

ثانياً : المنهاج الأساسي للحزب

أوضح حزب الأمة الاشتراكي في منهاجه ان مقر الحزب الرئيسي في بغداد ، وله الحق في تأسيس الفروع التابعة له في أنحاء البلاد كافة بعد استحصال موافقة وزارة الداخلية ، وبين الحزب في منهاجه ان الأسباب الرئيسية لتأسيسه هي :

((الشكوى من تردي الأوضاع على كل لسان ، والتذمر من سوء الأوضاع في العراق وتأخر البلاد ، وما يعانيه عامة الناس من فقر وأحوال معاشية قاسية ، في الوقت الذي ينعم العراق بالثروات الطبيعية والأراضي الخصبة والمياه الوفيرة))[2].

وقد قسم منهاج الحزب على خمسة فصول رئيسة : **الفصل الأول :** تناول سياسة العراق الخارجية وبين فيه مسعى الحزب إلى توطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله وجعل علاقاته

([1]) نقلاً عن : فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص293 .

([2]) نقلاً عن : فاطمة صادق عباس ، المصدر السابق ، ص289 .

الخارجية قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة ، وتنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد فيدرالي يشملها جميعاً على ان يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانضمام إليه[1] ، ورأى الحزب ان جامعة الدول العربية يجب ان تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد . ودعا إلى مساعدة الأقطار العربية غير المستقلة في الحصول على استقلالها . والعمل على تحقيق الأماني العربية في قضية فلسطين[2] ، وإقامة أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة[3] .

وتضمن **الفصل الثاني :** من المنهاج الشؤون الداخلية للبلاد والنظام السياسي ، فقد دعا إلى التوازن بين السلطات كشرط أساس في توطيد النظام الديمقراطي والحكم الشعبي ، فمتى ما مارست كل واحدة من هذه السلطات حقها الدستوري المحدد لها ممارسة واقعية ، أمكن عندئذ تحقيق الحقوق والواجبات وتوزيع المسؤوليات والتبعات ، ورأى الحزب ان ذلك يتحقق بالوسائل الآتية :

1- تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور ، وتوطيد الحريات الدستورية مثل الحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والاجتماع ودعم الحياة الحزبية وضمان ممارسة النشاط الحزبي[4] .

2- دعم استقلال القضاء وتقويته ورفع مستواه حتى يتمكن من تحقيق العدالة وصيانة حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم .

3- تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها ليكون العراقيون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات[5] .

4- إعادة النظر في التشريعات القائمة ، وإخضاع جميع العراقيين إلى قوانين موحدة لا يكون فيها غبن لطبقة أو فئة أو تميز بين فئة وأخرى[6] .

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 832 ، 20 حزيران 1951 ؛ خالد صبحي الخيرو ، المصدر السابق ، ص105 .

(2) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص644 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 787 ، 21 حزيران 1951 ؛ فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص158 .

(4) اسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص277 ؛ خالد جمعة حسن العاني ، المصدر السابق ، ص119 .

(5) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق 1953-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987 ، ص11 .

(6) فاطمة صادق عباس ، المصدر السابق ، ص290 .

5- تعزيز الجيش العراقي وتجهيزه بالأسلحة والاعتناء بأفراده ضباطاً وجنوداً كي يتمكن من القيام بواجبه في الدفاع عن البلاد على أحسن وجه .
6- تنظيم قوى الشرطة والأمن الداخلي بحيث يشعر المواطنون جميعاً أنها وسيلة لخدمتهم والمحافظة على أمنهم وسلامتهم وصيانة حقوقهم وحرياتهم[1] .
7- العناية بالجهاز الحكومي وإصلاحه وتنظيمه بصورة تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الأكمل مستعيناً بالوسائل الآتية :-
أ- اعتبار الكفاءة والنزاهة أساس التعيين والترفيع .
ب- إعادة النظر في قوانين الخدمة على أساس جعل رواتب الموظفين والمستخدمين مؤمنة لمعيشتهم ومعيشة عوائلهم .
ج- القضاء على أسلوب الروتين في الدوائر الحكومية كونه يعرقل أعمال الحكومة ومصالح الناس واختصار المعاملات إلى أقصى حد ممكن .
د- تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ، واختيار العناصر الكفوءة من الشباب لوظائف الدولة وإعطائها الصلاحيات الكافية لإدارة دفة الأمور والمصالح العامة[2] .
8- إعادة النظر في القوانين والتشكيلات الإدارية المحلية والبلدية على أساس انتخاب أعضاء المجالس الإدارية المحلية ومجالس البلديات ورؤسائها انتخاباً مباشراً من قبل الآهلين ، والعناية بهذه المجالس وتوسيع صلاحياتها لتقوم بواجباتها على أتم وجه[3] .

وتضمن **الفصل الثالث** : من المنهاج موضوع الشؤون المالية والاقتصادية ، وبين هذا الفصل ، أن الهدف الأساس لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين المستوى المعاشي للشعب بشكل يحقق لهم الكرامة الإنسانية والسعادة الشخصية والوطنية والعمل على زيادة الدخل الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً[4] . وان شعار الحزب في سياسته الاقتصادية والمالية هو ان مهمة الحكومة الأساسية توجيه ماليتها وجهودها وسلطتها لزيادة الإنتاج الوطني باستغلال الإمكانيات الكامنة[5] ، ورأى الحزب ان خير وسيلة لزيادة الإنتاج الوطني هو وضع منهج أعماري واسع يستند إلى دراسة عميقة علمية

---

(1) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص5-6 .
(2) جريدة النبأ ، العدد 832 ، 20 حزيران 1951 .
(3) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص197 .
(4) عبد الجبار عبد مصطفى ، المصدر السابق ، ص176 .
(5) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص7 .

وشـاملة لإمكانيات العـراق الزراعيـة والصـــناعية والمعدنيـة . وان زيـادة الإنتـاج المؤديـة إلـى التـوازن والاستقرار الاجتماعي يجب ان تكون مقترنة بسياسة أخرى تحقق التوزيع العادل لثمرة ذلك الإنتاج[1] ، عن طريق الوسائل الآتية :

أ- **في الشؤون المالية والنقدية** من خـلال إخضـاع مصـادر الدخل للضـرائب التصـاعدية المباشرة والاستعاضة عن ضريبة الاستهلاك بضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي تستوفى على أساس الوحدة الزراعية ، وسن التشريع اللازم لفرض الضريبة على التركات والعمل على تحقيق استقلال البلاد المالي والنقدي وزيادة احتياطي المصرف الوطني[2] .

ب- **فـي الأراضـي الزراعية** ، رأى الحـزب ان تعميم الملكيـة الصـغيرة شـرط جوهـري لإيجـاد الرفاهيـة والاستقرار في البلاد ، ولتحقيق هذا الهدف كان ضـرورياً ان يكون توزيع الأراضـي الأميرية الصـرفة على أساس الملكية الصغيرة فقط . والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتنويعه بإدخال الآلات الميكانيكية لتوسيع المساحات المزروعة ، والاهتمام بشؤون الري وإنشاء مشاريع الري الكبرى من سدود وخزانـات والإكثار مـن المزارع التعاونية والحقول النموذجية وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية[3] ، والعنايـة بـالثروة الحيوانيـة وحمايتهـا مـن مختلف الأمـراض مـع تحسـين أجناسـها وأنواعهـا ، والعنايـة بالغابات والمحافظة عليها وتوسيعها بوصفها مصدر من مصادر الثروة الوطنية . والاهتمام بحاصلات البلاد الزراعية والحيوانية وإيجاد الأسواق الخارجية لبيعها[4]

ج- في الصناعة :

1- يعتقد الحـزب ان توازن الاقتصــاد الوطـني يوجـب تطوير تصـنيع الـبلاد عـن طـريق قيام الدولـة بتأسيس الصــناعات الضــرورية للبلاد ، وإسهام الدولـة مع الأفراد في بعض الصــناعات لبعث الثقة العامة فيها .

2- تخفيض الرسوم الكمركية على ما يستورد من المواد الخاصة للصناعات الوطنية من آلات ومكائن ومواد أولية ، أو إعفائها من الرسوم ومنح الأراضــي اللازمـة لتشيد المعامل عليها مجاناً ، وتخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية لمستورداتها ومنتوجاتها .

([1]) فاطمة صادق عباس ، المصدر السابق ، ص291 .

([2]) جريدة الأمة ، العدد 787 ، 21 حزيران 1951 .

([3]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص8 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 833 ، 21 حزيران 1951 .

3- العمل على توسيع استخدام الآلات الميكانيكية وزيادة الكفاءة الفنية بتوسيع التعليم الصناعي ووضع نظم لتدريب العمال في الداخل .

4- زيادة رأس مال المصرف الصناعي ليتمكن من النهوض بمهمته كما يجب[1] .

د- في التجارة :

1- انتهاج سياسة مستقلة في التجارة الخارجية مع الدول كافة دون التأثر بالاعتبارات التي لا تتفق مع مصلحة البلاد التجارية والاقتصادية .

2- الأخذ بمبدأ توسيع مستوى التجارة بتشجيع التصدير ، وزيادة استيراد المواد الاستهلاكية والإنشائية الضرورية ومعالجة العجز في الميزان التجاري[2] .

3- إعادة النظر في الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة من الدول المرتبطة مع العراق باتفاقيات تجارية .

4- مراقبة الصادرات من المنتجات المحلية لضمان جودتها وتعميم التمثيل التجاري في جميع البلدان التي لها أو التي يمكن ان يكون لها علاقات تجارية مع العراق .

5- توفير وتحسين وسائل النقل البري والبحري والجوي بغية تسهيل نقل المنتجات العراقية إلى الأسواق الخارجية ، وإيجاد شبكة خطوط مواصلات تصل بين أنحاء البلاد كافة[3] .

وتطرق **الفصل الرابع** إلى الشؤون الاجتماعية . فقد أكدت المادة الخامسة منه ان الفرد هو الدعامة الأولى لتكوين المجتمع ، وعلى الدولة ان تهيء جميع الأسباب والوسائل لرفع المستوى الاجتماعي من خلال الوسائل الآتية[4] :

1- تحقيق العدالة في النظم والقوانين والمنافع العامة .

2- تحرير المواطنين من مخافة الغد بإقرار الضمان الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للفئة العاملة ووضع حد أدنى للأجور ، وتشجيع الحركة النقابية والمهنية ورفع مستواها .

3- العمل على مكافحة البطالة ، ورفع مستوى العمال من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[5].

---

(1) جريدة النبأ،العدد 833 ، 21 حزيران 1951 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص248-249.

(2) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص10 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 787 ، 21 حزيران 1951 .

(4) عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات ، ص65 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 833 ، 21 حزيران 1951 .

4- التوسع في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، وتأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك والتوفير من أجل مساعدة العمال وعوائلهم . وتحسين الصحة العامة وبناء المستشفيات والمستوصفات في مراكز الألوية والاقضية والنواحي .

5- الاهتمام بإنشاء المعاهد الطبية والمستشفيات التعليمية والمختبرات والأبحاث والعمل على مكافحة الأمراض الوبائية ، والتوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة .

6- رفع المستوى الثقافي للمرأة لتؤدي دورها في الأسرة والمجتمع ، والعمل على توطين وتحضير العشائر وبخاصة الرحالة منها وإصلاح القرى والأرياف .

7- العناية بالسجون والمدارس الإصلاحية بصفتها دور تهذيب وإصلاح[1] .

وتضمن **الفصل الخامس** الشؤون الثقافية التي أكد عليها الحزب بالسعي إلى نشر التعليم بين مختلف طبقات الأمة ذكوراً وإناثاً والعناية بالمبادئ السليمة والأخلاق الفاضلة من خلال :

1- تعميم التعليم الابتدائي لكافة أبناء الشعب العراقي ، وترصين قواعد التعليم الثانوي .

2- تشجيع التعليم المهني ، الصناعي والزراعي والتجاري ورفع مستواه بصورة تتلائم مع حاجات البلاد في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] .

3- تشجيع الثقافة العامة بين جميع أفراد الشعب عن طريق المدارس المسائية والإذاعة والسينما . وعضد حركة التأليف والترجمة والنشر وتوسيع المكتبات العامة ، ووضع المعاهد العالية على أسس علمية رصينة وضمان توسعها وفق حاجات البلاد ، والعمل على إنشاء الجامعات العراقية .

4- إرسال البعثات الدراسية للخارج لإعداد ما تتطلبه البلاد من علماء وفنيين[3] .

5- إنشاء الأقسام الداخلية للطلاب في العاصمة وفي مراكز الألوية والاقضية لتتيسر لهم الدراسة .

6- تشجيع النشاطات الرياضية والكشفية وإيجاد الساحات والمباني والنوادي لهذا الغرض.

7- العناية بأعضاء الهيئة التعليمية وتوفير الأسباب اللازمة لرفع مستواهم الثقافي والصحي والمعاشي .

8- العناية بالمعاهد التعليمية وتوسيعها لإعداد المعلمين إعداداً تاماً يؤمن حاجة البلاد إلى التعليم[4] .

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 833 ، 21 حزيران 1951 .

(2) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص197 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 787 ، 21 حزيران 1951 .

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر : حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص3-14 .

ويستنتج من فصول المنهاج السياسي لحزب الأمة الاشتراكي بأن الحزب أكد المبادئ والشعارات الاشتراكية في منهاجه ، والواقع انه لم يكن يؤمن بمثل تلك الشعارات والمبادئ ، ويبدو ان سبب اتخاذها شعارات له هو انتشار مصطلح الاشتراكية وميل الكثير من الناس آنذاك إليه ، ولهذا أراد الحزب الحصول على قاعدة واسعة أثناء الانتخابات النيابية . ومع ان الحزب كان إصلاحياً بشكل معتدل إلا أنه لم يقم على أساس المبادئ المتفق عليها ، وإنما على أساس رغبة وميول الشخصيات المنضمة إليه وقيادته وعلى أساس الخوف الطبيعي من التغيرات السياسية المفاجئة غير المتوقعة ، لأنه يتألف من كيان مختلط ومختلف من الطبقات المالكة والراضية عن الأوضاع السائدة بشكل عام ، تلك الطبقات التي كانت تضم الأشراف والإقطاعيين وشيوخ العشائر وأتباعهم . وفي جميع الأحوال ، ثبت أن الحزب الجديد لم يلق ما توقع مؤسسوه أن يلقاه من ترحيب ، مع أن الرفض انطلق من دوافع سياسية في أغلب الأحوال .

ثالثاً : موقف الأحزاب السياسية من تأسيس الحزب

قوبل تأليف حزب الأمة الاشتراكي بحملة مركزة وواسعة ضده من قبل الأحزاب السياسية سواء المجازة وغير المجازة وصحفها التي كانت تصدر آنذاك ، فهاجمته جريدة "صوت المبدأ" وهي من الصحف المستقلة والموالية للأحزاب المعارضة، ووصفت صالح جبر بأنه ممن أساء إلى النظام الديمقراطي في العراق ، وأن أيمانه "الطارىء" بالحياة الحزبية لا يمكن الاطمئنان إليه ، وبينت الصحيفة ان الغاية من تأسيس هذا الحزب هي الحصول على المقاعد النيابية والوصول إلى الحكم[1] .

وانتقدت جريدة "الأهالي" الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي ، حزب الأمة الاشتراكي ، موضحة بأنه يمثل مصالح شخصية لا علاقة لها بالمبادئ الحزبية ومفهومها الحديث ، وأن هدفه الوصول إلى الحكم عن طريق إرضاء الجهات التي يخدمها ، وأن تأسيس هذا الحزب تم بتشجيع الحكومة لتظهر بمظهر المشارك في التنظيم السياسي الشعبي من جهة ، ولتناوئ الحياة الحزبية الحقيقية من جهة أخرى[2]. وقد ردت صحيفة النبأ في مقال لها بعنوان ((منطق)) على صحيفة صدى الأهالي التي نشرت مقالاً بعنوان ((الاشتراكيون المزيفون)) في 25 حزيران عبرت فيه عن أسفها للموقف الذي يتخذه الحزب الوطني الديمقراطي وذكرت أنه ليس من المنطق والأدب السياسي أن يحتكر هذا الحزب مبادئ الاشتراكية والتقدمية والإصلاح لنفسه ويمنعها عن الآخرين[3].

---

(1) جريدة صوت المبدأ، العدد 29 ، 27 حزيران 1951 .

(2) جريدة الأهالي ، (بغداد) ، العدد 25 ، 27 حزيران 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 837 ، 26 حزيران 1951 .

وقد بدا موقف الحزب الوطني الديمقراطي من تأسيس حزب الأمة الاشتراكي واضحاً من خلال موقف كامل الجادرجي عندما اتهم الحزب ورئيسه صالح جبر بالطائفية والانتهازية[1] ، وهذا ما يمكن استنتاجه مما ذكره كامل الجادرجي ((بأنه في تلك الظروف الخاصة تكون حزب الأمة الاشتراكي بزعامة صالح جبر الذي اختار تكوين ظاهري للحزب حاول من خلاله ان يبعده عن الصفة الطائفية فاختير له نائب رئيس سني وأدخلت فيه عناصر أخرى))[2] ، وأن ((حزب الأمة الاشتراكي كانت له لجنة إدارية معلنة ولجنة إدارية خفية تؤلف قيادة الحزب الحقيقية)) ، وان ((صالح جبر والملتفين حوله كانوا يعلمون ان الطائفية ذات نفع لهم بالنسبة للمناصب التي ظلت بتشجيع الوضع القائم تقسم حسب الطوائف من جهة ، ويعلمون من جهة أخرى ان الانكليز على استعداد لإسناد الحزب إذا ما اصطبغ بالصبغة الطائفية))[3] .

إلا أننا لا نتفق مع اتهامات كامل الجادرجي لحزب الأمة الاشتراكي ، فبالنسبة للاتهام الأول فهو لا ينطبق على حزب الأمة الاشتراكي فحسب بل ينطبق على بقية الأحزاب السياسية فقد كان رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه شيعي ونائبه فائق السامرائي سني ، والحزب الوطني الديمقراطي كان رئيسه كامل الجادرجي سني ونائب رئيسه عبد الكريم الازري شيعي ، وحزب الاتحاد الدستوري رئيسه نوري السعيد وهو سني ونائب رئيسه عبد الوهاب مرجان وهو شيعي ، وحزب الأحرار رئيسه سعد صالح وهو شيعي ونائب رئيسه عبد الوهاب محمود سني .

أما عن الاتهام الثاني فان هذا التنظيم كان موجوداً في كثير من الأحزاب السياسية في العراق مثل الحزب الوطني الديمقراطي الذي فضلاً عن الهيئة الإدارية للحزب ، ألف مكتباً للرئاسة من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل .

وليس هذا فحسب بل هاجم كامل الجادرجي مبادئ الحزب أيضاً ، إذ رأى انها صيغت في منهجه صياغة أريد بها ان تعني غير المعاني اللفظية لها ، واتهم مفردة الاشتراكية بانها كان يقصد بها مشاركة الشيعة في الحكم وفي المنافع أو إعطاء الشيعة حصة الأسد بصفتهم يمثلون الأكثرية في العراق[4] . ويفسر الجادرجي ، أمر انضمام بعض العناصر الكردية إلى حزب الأمة الاشتراكي ومحاولة صالح جبر نشر مبادئ وأفكار حزبه في شمال العراق ، وبأنه وليد مؤامرة سابقة بين الشيعة

([1]) عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول حتى صدام ، بغداد ، 2004 ، ص138 .

([2]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص73-74 .

([3]) المصدر نفسه ، ص74 .

([4]) عبد الكريم الازري ، المصدر السابق ، ص139 .

والأكراد ترجع إلى عام 1934[1] ، ولم تظهر آثارها حتى عام 1951 عندما ألف صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي . وختم اتهامه للحزب ولصالح جبر بالطائفية بقوله : ((ومهما حاول صالح جبر وأصحابه التستر على نواياهم الحقيقية ومهما لجأوا إلى المبالغة ، فإن نواياهم كانت مفضوحة حيث كان الطابع للحزب واضحاً ، فقد كان حزباً سداه الطائفية ولحمته الانتهازية والإقطاعية ولونه لون العلم البريطاني))[2] .

ويبدو من ذلك ان الحزب الوطني الديمقراطي وبخاصة زعيمه كامل الجادرجي حاول تهميش وإسقاط حزب الأمة الاشتراكي من خلال إلصاق تهمة الطائفية به وهو أمر ينافي تماماً ما عرف عن الجادرجي وما كان ينادي به من مبادئ التقدمية الاشتراكية والدفاع عن الديمقراطية والحريات الدستورية .

ونجد في قول كامل الجادرجي ما يناقض الواقع والتحليل الموضوعي إذ كيف يجوز ان يكون حزباً طائفياً وأغراضه وأهدافه ليست طائفية ، زيادة على أنه ضم الأشخاص من ذوي الميول والانتماءات المتنوعة .

وعلى الرغم من التحامل الذي يجده المتمعن في كل ما كتبه كامل الجادرجي عن صالح جبر فإن الأخير لم يكن طائفياً لا بالمعنى ولا بالأسلوب ، بل كان بريطانياً بالهدف وعصرياً بالرؤية التي أرادتها بريطانيا آنذاك من دون نسيان ان صالح جبر نفسه عَدّ اعتقاداً منه ان ذلك يصب في مصلحة البلاد ، وان في ذلك الشيء الكثير من الواقعية السياسية ، بغض النظر هنا عن اختلاف تسمياتها .

ولم يقابل حزب الاستقلال تأسيس حزب الأمة الاشتراكي بالترحيب ولم تنشر صحافته خبر إجازته[3] . وعلى الرغم من ذلك فإن موقفه كان أقل حدة من موقف الحزب الوطني الديمقراطي ، والاتهامات التي أطلقها ضد حزب الأمة الاشتراكي[4].

وكان موقف حزب الجبهة الشعبية موقفاً سلبياً أيضاً بعد ان فسر تأسيس حزب الأمة الاشتراكي على أساس ردة فعل للقلق الذي ساور الانكليز والبلاط والفئة الحاكمة من بروز فكرة الجبهة الشعبية التي أريد بها ضم أحزاب وطنية ووطنيين في جبهة معارضة للوضع القائم في البلاد مما زاد من رد الفعل في إيجاد مؤسسات حزبية تقابل هذا التكتل ، فكان ظهور حزب الأمة الاشتراكي ، كون حزب

([1]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص92 .

([2]) نقلاً عن : كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص74–75 .

([3]) جريدة لواء الاستقلال ، العددان 1309 و 1310 ، 25 و 26 حزيران 1951 .

([4]) المصدر نفسه .

الاتحاد الدستوري لن يتمكن بمفرده من مواجهة الأحزاب المعارضة[1] . ولذلك بدأ حزب الجبهة الشعبية بفضح الأهداف الخفية من وراء وجود حزب الأمة الاشتراكي وكشف نوايا قادته ، وأطلق عليهم ((زمرة البورتسموثيين)) متهماً إياهم بكونهم السبب في البطش وسفك الدماء[2] ، كما وصف حزب الأمة بأنه حزب لا يمت إلى الأمة بصلة لأن رئيسه تولى محاربة الأمة وقتل أبنائها في الشوارع ، وأنه يمثل مصالح الاستعمار[3] ، وهو يمول من شركات النفط وهدفه إشاعة الفرقة بين الناس خدمة للاستعمار البريطاني ، وان صحفه منبراً لنشر الخلافات ، كما اتهم حزب الأمة بشراء ذمم الناس لتحويلهم إلى مؤيدين له[4].

وقد ردت جريدة "الأمة" على تلك التهم والانتقادات التي أطلقتها صحيفة حزب الجبهة الشعبية بمقالات متعددة ، منها المقال الذي جاء تحت عنوان ((هذا أسلوبكم وتبعته عليكم وكفى)) ، دعت فيه إلى تأديب جريدة الجبهة الشعبية[5] ، وهاجمت محمد رضا الشبيبي هجوماً عنيفاً وحاولت التقليل من وطنية بعض الشخصيات البارزة في حزب الجبهة الشعبية[6] .

ومن جهة أخرى أخذت جريدة الجبهة الشعبية بنشر وثائق الوثبة وتوجيه الاتهامات إلى صالح جبر ، فانبرت جريدة الأمة للدفاع عن رئيس حزبها في مقال بعنوان ((الثالوث الجبهوي الهاشمي ، الجادرجي ، البصام)) ركزت فيه على اتهامات حزب الجبهة الشعبية لحزب الأمة الاشتراكي ووصفته بأنه سلسلة طويلة من الافتراءات والمغالطات[7] .

ويبدو ان الخلافات استمرت مدة طويلة بين الحزبين وقد انعكست على نشاط فروعهما في الألوية وأخذت جريدة "الهدى" الناطقة بلسان فرع الموصل لحزب الجبهة الشعبية تنشر مقالات ضد قادة حزب الأمة الاشتراكي ووصفتهم بأنهم ((متطفلون على موائد السياسة))[8] ، واتهم حزب الجبهة الشعبية زعيم حزب الأمة الاشتراكي صالح جبر بتعاونه مع الحركة الصهيونية العالمية لسنه قانون

([1]) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص73 .

([2]) جريدة الجبهة الشعبية ، العدد 157 ، 1 شباط 1952 .

([3]) خالد حسن جمعة العاني ، المصدر السابق ، ص207 .

([4]) جريدة الجبهة الشعبية ، العدد 101 ، 27 تشرين الثاني 1951 .

([5]) جريدة الأمة ، العدد 894 ، 29 تشرين الثاني 1951 .

([6]) جريدة الأمة ، العدد 941 ، 25 كانون الأول 1951 .

([7]) جريدة الأمة ، العدد 971 ، 29 كانون الثاني 1952 .

([8]) جريدة الهدى ، (الموصل) ، العدد 21 ، 12 حزيران 1952 ؛ نقلاً عن خالد حسن جمعة العاني ، المصدر السابق ، ص208 .

إسقاط الجنسية عن اليهود[1] ، واتهم عناصر حزب الأمة بصلتهم بدوائر الاستخبارات البريطانية معلنين بأن ((المصلحة العامة تضطرنا وتقتضي بالإمساك من كشف النقاب عنها))[2] . فردت جريدة الأمة بكلمات بذيئة بالتشنيع بأعضاء الجبهة الشعبية في مقالٍ بعنوان ((ويا أبطال الجبهة المتصدعة كونوا ساسة بحق))[3] .

وانتقد حزب الجبهة الشعبية موقف حزب الأمة الاشتراكي من قضية النفط وبخاصة دعوته لتأميم النفط ، وسخر من الحزب بحجة أنه جعل فكرة التأميم مستحيلة التطبيق[4] .

ويذكر مزاحم الباجه جي أحد أعضاء حزب الجبهة الشعبية ان حزب الأمة الاشتراكي كان يرتكز على قاعدة شيعية فعُدّ حزباً طائفياً ، لذلك قرر حزب الجبهة الشعبية التعاون مع الهيئات السياسية الأخرى لمعارضته . وفي 11 تموز 1951 اجتمع مزاحم الباجه جي مع كامل الجادرجي وبحثا موضوع الجبهة المتحدة ودرس إمكانية التعاون مع بعض الهيئات العامة لمواجهة حزب الأمة الاشتراكي[5] .

ونشرت جريدة "الاتحاد الدستوري" الناطقة باسم حزب الاتحاد الدستوري وبصفتها من الصحف الحكومية ، خبر إجازة حزب الأمة الاشتراكي من وزارة الداخلية[6] ، إلا أنها لم تتردد عن مهاجمة صحف حزب الأمة الاشتراكي من خلال مقالها المعنون ((الأمة والنبأ تتهربان من مواجهة الحقائق)) انتقدت فيه جريدتا الأمة والنبأ بأنهما لا تريدان مواجهة كل حقيقة مواجهة صريحة سليمة ، أو تتناول أي موضوع تناولاً مفهوم الغرض والهدف بل على العكس من ذلك تحاول كل واحدة منهما جاهدة عن

---

(1) وهو القانون الذي شرعته وزارة توفيق السويدي الثالثة في 2 آذار 1950 وتضمن اسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق ، وأمهلت اللائحة اليهود الهاربين الراغبين بالعودة إلى العراق مدة شهرين وفي حالة عدم عودتهم تسقط عنهم الجنسية العراقية وبموجب هذا القانون هاجر نحو (130) ألف يهودي عراقي إلى فلسطين ، بعد هروب أعداد كبيرة منهم عن طريق إيران والدول المجاورة وتهريب الأموال الكبيرة معهم . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص156 ؛ صالح حسن عبد الله ، تهجير يهود العراق 1941–1952 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2003 ، ص199–200 .

(2) جريدة الجبهة الشعبية ، العدد 159 ، 4 شباط 1952 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 976 ، 4 شباط 1952 .

(4) جريدة الجبهة الشعبية ، العدد 168 ، 14 شباط 1952 .

(5) عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، 1989 ، ص455 .

(6) جريدة الاتحاد الدستوري ، العدد 361 ، 26 حزيران 1951 .

طريق التلاعب بالألفاظ وتزييف الحوادث والتحايل على المنطق ان تتستر على ضعفها وان تلقي ستاراً من الضباب والدخان على موقفها غير الواضح تجاه القضايا المهمة[1] .

وقد ردت صحيفة النبأ على المقالات التي نشرتها صحيفة الاتحاد الدستوري ضد حزب الأمة الاشتراكي ، بمقال عنوانه ((دعاية سخيفة)) أوضحت فيه تدخل أقطاب حزب الاتحاد الدستوري في شؤون وزارة مصطفى العمري ، وأشارت بأنها (وزارة سعيدية بوجه عمري) وأنهم هم الذين جاءوا بمصطفى العمري إلى الحكم ، وبينت الصحيفة نوايا أنصار نوري السعيد في التدخل في الانتخابات النيابية التي ستجريها الوزارة في المستقبل ، وكشفت التناقض الكبير في موقف نوري السعيد وحزبه من وزارة مصطفى العمري[2] .

وعبرت صحيفة النبأ في مقال آخر لها بعنوان ((بعض المنطق)) عن استيائها من موقف حزب الاتحاد الدستوري وجريدته غير الواضح وتحامله على حزب الأمة الاشتراكي واتهامه بتأييده لوزارة مصطفى العمري والمساومة معه ، وأوضحت الصحيفة بأن موقف حزب الأمة الاشتراكي حيادياً مع كل الوزارات العراقية ، وان هناك ضرورة لمنح الوزارة فرصة لكي تعمل ولا يحكم عليها مسبقاً بالفشل وتتهم بالتقصير[3] .

واتخذ حزب الأمة الاشتراكي من جانبه مواقف معارضة لنوري السعيد ومناصريه مع تأكيد موالاته للنظام السياسي القائم آنذاك لان تلك المعارضة كانت منبثقة من خصومة شخصية أكثر من انبثاقها عن صراع إيديولوجي[4] ، حتى أصبح أعضاء حزب الأمة الاشتراكي ينافسون أنصار نوري السعيد في الانتخابات النيابية بقصد الوصول إلى السلطة ، ولم يكن هناك اختلاف فكري أو تمايز طبقي بين الحزبين سوى التنافس على المراكز والمنافع[5] .

أما موقف بعض الأحزاب السرية من حزب الأمة الاشتراكي ، فقد شن الحزب الديمقراطي الكردستاني حملة من الانتقادات ضد حزب الأمة ورئيسه عند زيارة صالح جبر وأعضاء اللجنة المركزية للحزب إلى الألوية الشمالية ، إذ نشر الحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً مطولاً باللغة الكردية ترجمه متصرف لواء السليمانية إلى اللغة العربية بعنوان ((عدو الأكراد صالح جبر السفاك ينزل ضيفاً

---

(1) جريدة الاتحاد الدستوري ، العدد 672 ، 23 حزيران 1952 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1180 ، 12 آب 1952 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1204 ، 15 أيلول 1952 .

(4) غانم محمد صالح ، النظام السياسي في العراق 1948–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 1971 ، ص148 ؛ خالد حسن جمعه العاني ، المصدر السابق ، ص206 .

(5) صالح حيدري ، المصدر السابق ، ص121 .

على الشيوخ القتلة السفاكين)) هاجم فيه بشدة النظام الملكي وصالح جبر والمؤيدين له من الأكراد[1] .
وبين الحزب من خلال هذا البيان أيضاً ان صالح جبر بعد ان أفلس سياسياً يريد ان يجعل من أشلاء العراقيين سلماً للنهوض السياسي ، ومن أجل تكوين رأسمال سياسي والخلاص من الإفلاس يريد ان يعيد مجده القديم على أشلاء الأكراد بمساعدة توفيق وهبي الذي كان يطالب في يوم من الأيام باستقلال الأكراد وأصبح سبباً لقتل الآلاف منهم ، وأصبح اليوم خادماً أميناً
لصالح جبر[2] .

وانطلق هذا الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني تجاه صالح جبر ومناصريه مما جرى خلال مدة رئاسة صالح جبر للوزارة عام 1947 ، حينما أقدمت حكومته على إعدام الضباط الأكراد الأربعة[3] الأعضاء في الحزب المذكور[4] ، مع أن ذلك الموقف وغيره من المواقف التي فصلت سابقاً ، لم تفت في عضد الحزب الجديد ، بدليل انه شهد تطورات تنظيمية مهمة ، كان لها دورها في امتداد فروعه الى مناطق مختلفة من البلاد

الفصل الثالث

التطورات التنظيمية في حزب الأمة الاشتراكي 1951-1954

أولاً : النظام الداخلي للحزب وفروعه

- النظام الداخلي
- فروع الحزب

1- فرع الحلة
2- فرع البصرة
ج- فرع الموصل
د- فرع بغداد
هـ - فروع الحزب الأخرى

ثانياً : اندماج حزب الإصلاح بحزب الأمة الاشتراكي

ثالثاً : صحف الحزب ومؤتمراته

الصحف
مؤتمرات الحزب واجتماعاته

أولاً : النظام الداخلي للحزب وفروعه

1- النظام الداخلي

تنقسم التنظيمات الحزبية المتقدمة إلى قسمين ، أحزاب بسيطة التكوين وأحزاب مركبة التكوين ، وهذه الأخيرة تتكون من تنظيمات حزبية قاعدية تتجمع مع بعضها تحت توجيه تنظيمات حزبية متقدمة

أعلى منها ، فضلاً عن ذلك أنها تشكل مع مثيلاتها في كل منطقة من المناطق على حدة لتكوين تنظيمات متقدمة أعلى ، وهكذا حتى تصل إلى المركز العام للحزب ، والهيكلية العامة لهذه الأحزاب تكون على شكل هرمي قاعدته التنظيمات الحزبية وقمته المركز العام للحزب ، ومما يلاحظ بان هذه الأحزاب ليست على درجة واحدة من التركيب وهي تختلف عن بعضها باختلاف عدد المراحل التي تتجمع فيها تنظيماتها الحزبية . أما الأحزاب بسيطة التركيب فتتجمع تنظيماتها الحزبية على مرحلة واحدة وهذا ما ينطبق على تنظيمات حزب الأمة الاشتراكي[1] ، وهذا ما لوحظ في النظام الداخلي للحزب .

اتبع الحزب في تنظيمه المركزية الديمقراطية وكانت مالية الحزب تتكون من مجموع اشتراكات الأعضاء وتبرعات مؤيدي الحزب أينما كانوا ، وفي أي منطقة تميل إلى الأخذ بالمركزية في التنظيم لان ذلك يساعد على سيطرة المركز العام على التنظيمات الحزبية الإقليمية[2] .

جاء النظام الداخلي لحزب الأمة الاشتراكي كوسيلة من وسائل تحقيق أهدافه المذكورة في منهاجه الأساسي وبمثابة المنظم للعلاقة بين تشكيلاته المختلفة وهي :

1- الأعضاء
2- الشعب
3- الفروع
4- الهيئة التنفيذية (المادة الأولى)

فبالنسبة إلى الأعضاء ، نص النظام الداخلي للحزب على أن الانتساب للحزب أمر ممكن لكل عراقي أكمل العشرين من عمره على ان يكون من ذوي الأخلاق الفاضلة ومن غير المحكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف ومؤمناً بمبادئ الحزب ، بحسب ما جاء في المادة الثانية ، على ان يتقدم بطلب إلى الهيئة الإدارية للشعبة المؤسسة في منطقة إقامته ويؤيد هذا الطلب عضوان في الأقل (المادة الثالثة)[3] . وتبت الهيئة الإدارية للشعبة في هذا الطلب خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر وبانقضاء المدة يعد عدم البت في الطلب بمثابة الرفض (المادة الرابعة) . وان قرار الرفض هذا ليس

([1]) شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، ط2 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1975 ، ص87 .

([2]) المصدر نفسه ، ص105–106 .

([3]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص15–16 .

نهائياً إذ يحق لمقدم الطلب ان يجدد الطلب بعد انقضاء ستة أشهر على تقديمه طلب الانتساب الأول ويعد قرار الرفض الثاني نهائياً (المادة السادسة)[1] .

وجاءت المواد (8-13) من النظام الداخلي للحزب لتبين واجبات وحقوق العضو في الحزب وأهم ما نصت عليه :

1- دفع بدل الانتساب ، المشاركات الشهرية المقررة .
2- قطع كل علاقة مع أية هيئة سياسية أخرى .
3- عدم الدخول في الوزارة أو قبول أية وظيفة سياسية أو إدارية ، أو عضو مجلس من المجالس المحلية أو النوادي أو الجمعيات ذات الصبغة السياسية إلا بقرار من المرجع الحزبي المختص .
4- أعضاء الحزب متساوون في الحقوق ، ولكل عضو من الأعضاء ان ينتخب ضمن الهيئة الإدارية للحزب ضمن الحدود المبينة في النظام .
5- للعضو ان يتقدم إلى المراجع الحزبية المختصة بالاقتراحات التي يراها ذات أثر في ازدهار الحزب ونموه[2]

أما بالنسبة للشعب فقد نصت المادة الرابعة عشر على ان الشعبة هي مجموع الأعضاء الحزبيين في القضاء ويعد مركز اللواء قضاء ، ويجوز تأليف أكثر من شعبة واحدة في القضاء اذا دعت الضرورة إلى ذلك . ويجوز للشعبة ان تتخذ لنفسها مقراً ثابتاً تنفق عليه من ميزانيتها بعد موافقة الهيئة الإدارية للفرع بحسب ما نصت عليه المادة الخامسة عشرة ، وتشكل الشعبة عندما يبلغ عدد أعضاء الحزب في القضاء (25) عضواً وتدير أعمالها منظمتان هما الهيئة العامة والهيئة الإدارية (المادة السادسة عشر)[3] .

وتناولت المواد (17-22) الهيئة العامة للشعبة إذ نصت على ان تتألف من مجموع أعضاء الحزب في القضاء وتجتمع هذه الهيئة مرة كل ستة أشهر أو بناء على دعوة من سكرتيرها ، بعد قرار من الهيئة الإدارية للشعبة ، يوجهها إلى أعضاء الحزب تبلغ أليهم قبل خمسة أيام من موعد الاجتماع في الأقل[4] .

---

[1] جريدة الأمة ، العدد 740 ، 25 نيسان 1951 .
[2] حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص16-17 .
[3] جريدة النبأ ، العدد 835 ، 24 حزيران 1951 .
[4] حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص17-18 .

وتعين مواعيد الاجتماعات الرسمية سنوياً بقرار من الهيئة الإدارية للشعبة ، على ان توافق عليه الهيئة الإدارية للفرع ، وتعلن هذه المواعيد في مقر الشعبة شهراً كاملاً ، ويعد الاجتماع قانونياً إذا حضره ثلث الأعضاء ، وإذا لم يتم النصاب فيؤجل الاجتماع إلى موعد آخر تعينه الهيئة الإدارية للشعبة ، ويعد الاجتماع قانونياً في المرة الثانية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين وتتخذ القرارات بالأكثرية النسبية في اجتماع قانوني ، إلا إذا كان هناك نص مخالف في هذا النظام ، وتنتخب الهيئة العامة للشعبة .

وتطرقت المواد 23–31 إلى الهيئة الإدارية للشعبة وبينت أنها تتألف من ستة أعضاء في الأقل وعشرة أعضاء على الأكثر ، وتقرر زيادتهم عندما يتجاوز عدد الأعضاء المنتسبين للشعبة ثلاثة آلاف عضو بنسبة عضو لكل ألف أضافي[1] ، وعندما يتم انتخاب الهيئة الإدارية للشعبة يجتمع أعضائها وينتخبون من بينهم ثلاثة أعضاء ، وتقوم الهيئة الإدارية للفرع بتسمية المعتمد والسكرتير وأمين الصندوق منهم ، وان مدة عضوية الهيئة الإدارية سنتان على ان يتجدد في كل سنة انتخاب نصف الأعضاء ومتى تم انتخاب أعضاء بدل الذين انتهت مدة عضويتهم ، تجتمع الهيئة الإدارية وتختار مجدداً مندوبيها الثلاثة وتنتهي بعد انتهاء سنة على انتخاب أول هيئة إدارية للشعبة مدة عضوية نصف أعضائها بالقرعة[2] .

وأبرز واجبات الهيئة الإدارية للشعبة هي :

1- الإشراف على تنفيذ سياسة الحزب العامة في حدود توجيهات الهيئة الإدارية للفرع .
2- وضع الميزانية السنوية للشعبة وترسلها لهيئة الفرع الإدارية للمصادقة عليها .
3- الموافقة على انتساب الأعضاء في منطقتها .
4- الإشراف على التشكيلات الحزبية القائمة في منطقتها ، وتقدم لهيئة الفرع الإدارية الاقتراحات التي تراها ذات أثر في ازدهار الحزب ونموه .
5- ترشيح بعض أعضاء شعبتها لعضوية المجالس المحلية في المنطقة على ان توافق على ذلك الهيئة الإدارية للفرع[3] .

(1) المصدر نفسه ، ص17–18 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 835 ، 24 حزيران 1951 .

(3) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص18–19 .

وأوضحت هذه المواد ان معتمد الشعبة هو الذي يمثل الشعبة في منطقته ويرأس الجلسات ويوقع التحارير الخارجية ، ويختار من أعضاء الهيئة الإدارية من ينوب عنه عند غيابه . ويدير سكرتير الشعبة أعمال الشعبة ويشرف على تنظيماتها الداخلية ويوقع التحارير الداخلية . في حين يشرف أمين الصندوق على الجباية والصرف في شعبته في حدود الميزانية المقررة .

وتعقد الهيئة الإدارية للشعبة اجتماعين دوريين في كل شهر أو بناء على دعوة من سكرتير الشعبة إذا اقتضت الضرورة أو طلب منه ذلك اثنان من أعضائها في الأقل مع بيان سبب هذا الطلب[1] .

أما الفرع فقد تناولته المواد (33–54) ونصت على أن المنظمة الحزبية تضم جميع الشعب في اللواء ومركز الفرع هو مركز اللواء إلا إذا قررت اللجنة المركزية خلاف ذلك ، ويتشكل الفرع عندما يبلغ عدد الأعضاء الحزبيين في اللواء خمسين عضواً في الأقل ، وتدير أعمال الفرع هيئتان هما الهيئة العامة والهيئة الإدارية للفرع ، الأولى تتألف من مجموع الهيئات الإدارية للشعب التابعة لها ويعد أعضاء مجلس الأمة الحزبيين أعضاءاً في الهيئة العامة ، حيث تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعاً دورياً كل ستة أشهر ، وتجتمع بصورة استثنائية بناءاً على دعوة من الرئيس ، أو على طلب خمسة من أعضاء الهيئة يعللون فيه سبب هذا الاجتماع على ان تبلغ الدعوة إلى أعضاء الهيئة قبل خمسة أيام من تاريخ الاجتماع[2] . ويكون الاجتماع قانوني اذا حضرته أكثرية الأعضاء المطلقة وعند عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر تعينه الهيئة الإدارية للفرع ويبلغ إلى الهيئات الإدارية للشعب ويعد بعدئذ الاجتماع قانونياً مهما كان عدد الأعضاء[3] .

وتشرف الهيئة على سياسة الحزب العامة في لوائها في حدود توجيهات المؤتمر العام ، وتقرر الهيئة الميزانية العامة للفرع وتصادق على نفقات السنة المنصرمة ، وتوضع التشكيلات والمنظمات التي ترى الهيئة الإدارية للفرع إنشاءها في المنطقة ، وتدرس في اجتماعها ما حدد في منهاج أعمالها على أنه يحق لخمسة من أعضاء الهيئة أو لأي هيئة إدارية من هيئات الشعب ان تطلب درج اقتراح ما في هذا المنهج وترسل الطلب إلى الهيئة الإدارية للفرع قبل أسبوع واحد على الأقل من موعد

([1]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

([2]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص20.

([3]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

الاجتماع[1]. وتنتخب في اجتماعها السنوي الأول بالاقتراع السري باقي أعضاء الهيئة الإدارية بدلاً ممن انتهت مدة عضويتهم .

وتتألف الهيئة الإدارية للفرع من ثمانية أعضاء في الأقل واثنا عشر عضواً على الأكثر ، على ان تقرر الزيادة من الهيئة العامة بناءً على اقتراح هيئة الإدارة وموافقة اللجنة المركزية[2] ، ومدتها سنتان ويعاد في كل سنة انتخاب نصف أعضائها وتنتهي بعد مضي سنة على انتخاب اول هيئة إدارية للفرع مدة عضوية نصف أعضائها بالقرعة ، وتجتمع كل سنة بعد تجديد انتخابها وتنتخب بالاقتراع السري رئيساً للفرع وسكرتيراً

ومراقباً ومحاسباً وأميناً للصندوق[3] .

وصلاحيات الهيئة الإدارية هي :

أ- الإشراف على نشر مبادئ الحزب والدعاية لها وتثقيف الأعضاء الحزبيين وإدارة أعمال الحزب في اللواء وتنفيذ مقررات الهيئة العامة للفرع ، وتدرس المقترحات المتعلقة بتشكيلات الحزب في مناطق الشعب وتقرها .

ب- المصادقة على مواعيد اجتماعات الشعب ، ووضع برنامج اجتماعات الهيئة العامة للفرع .

ج- وضع ميزانية الفرع وعرضها على هيئته العامة ، والمصادقة على ميزانيات الشعب التابعة له .

8- تعيين معتمدي وسكرتاري وأمناء صندوق الشعب التابعة للفرع .

هـ - الموافقة على ترشيح وقبول أعضاء الفرع لعضوية المجالس المحلية في اللواء[4] .

وعالجت المواد (55-78) من المنهاج الهيئة التنفيذية وبينت ان هذه الهيئة تشرف على جميع الفروع وتدير أعمال الحزب وتوجه سياسته العامة ، وتدير أعمال الهيئة التنفيذية منظمتان ، هما المؤتمر العام واللجنة المركزية . ويتألف المؤتمر العام من مجموع الهيئات العامة للفروع فضلاً عن ممثل واحد لكل ثلاثين عضواً من الأعضاء الحزبيين في اللواء تنتخبهم الهيئة للفرع والشعب قبل كل اجتماع دوري وان الأعضاء الحزبيين من أعضاء مجلس الأمة مثل الأعضاء الآخرين في الحزب ، ويعقد المؤتمر العام اجتماعاً سنوياً في شهر تشرين الأول ويجتمع استثنائياً بدعوة من رئيس الحزب ، أو بطلب عشرة من أعضاء المؤتمر يعللون فيه سبب الاجتماع وتبلغ الدعوة إلى أعضاء المؤتمر

([1]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص21-22 .

([2]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

([3]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

([4]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص22-23 .

بواسطة الهيئات الإدارية للفروع قبل عشرة أيام من تاريخ الاجتماع ، ويرفق ببطاقات الدعوة منهاج أعمال المؤتمر ولا يجوز البحث في غير ما ورد في منهج الأعمال ، ويحق لخمسة من أعضاء المؤتمر أو لإحدى الهيئات الإدارية للفروع ان تتقدم بطلب درج اقتراح ما في منهج الأعمال على ان يرسل الطلب إلى اللجنة المركزية قبل شهر في الأقل من تاريخ الاجتماع الدوري[1] . ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضرته أكثرية الأعضاء المطلقة وعند عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر تعينه اللجنة المركزية ويكون بعدئذ الاجتماع قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وتتخذ المقررات بالأكثرية النسبية في اجتماع قانوني إلا إذا كان في هذا النظام نص يخالف ذلك[2] . وحددت هذه المواد صلاحيات المؤتمر العام ، وهي الإشراف على سياسة الحزب العامة ، وإقرار الميزانية العامة للهيئة التنفيذية والمصادقة على نفقات السنة الماضية ، وانتخاب المؤتمر في اجتماعه السنوي الأول رئيس الحزب ونائبيه الأول والثاني ، والمراقب العام ونائبه والسكرتير العام الأول والثاني بالاقتراع السري وينتخب باقي أعضاء اللجنة المركزية بدلاً ممن انتهت مدة عضويتهم[3] .

وتتألف اللجنة المركزية من خمسة عشر عضواً في الأقل وثلاثين عضواً على الأكثر على ان تقرر الزيادة من المؤتمر العام باجتماع قانوني وبأكثرية ثلثي الأعضاء المجتمعين ، وان مدة العضوية في اللجنة المركزية سنتان ويعاد في كل سنة انتخاب نصف أعضائها وتنتهي بعد انتهاء سنة على أول انتخاب اللجنة المركزية مدة عضوية نصف أعضائها بالقرعة ، وتجتمع اللجنة المركزية كل سنة بعد تجديد انتخابها وتنتخب من بين أعضائها بالاقتراع السري محاسباً وأميناً للصندوق[4] .

أما أعمال اللجنة المركزية وصلاحياتها فهي تعقد اجتماعين في كل شهر وتجتمع استثنائياً بدعوة رئيس الحزب أو طلب أربعة من أعضائها يعللون فيه سبب الاجتماع ويعد الاجتماع قانونياً إذا حضرته أكثرية الأعضاء المطلقة ، وإلا فيؤجل الاجتماع إلى موعد آخر . وتبلغ الدعوة ثانية إلى الأعضاء ، وعندئذ يعد الاجتماع قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين وتتخذ القرارات بالأكثرية النسبية إلا إذا وجد نصاً يخالف ذلك[5] ، وتشرف على إدارة أعمال الحزب كافة وتنفذ مقررات المؤتمر العام وتنشر مبادئ الحزب وتدعو لها ، وتضع ميزانية الهيئة التنفيذية وتعرضها على المؤتمر العام لإقرارها

---

(1) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص23-24 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

(3) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص24-25 .

(4) جريدة الأمة ، العدد 740 ، 25 نيسان 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

(5) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص27-28 .

، وتعين مرشحي الحزب للانتخابات النيابية وتوافق على ترشيح وقبول الأعضاء الحزبيين للمهمات والوظائف الكبرى والنوادي والجمعيات ذات الصبغة السياسية ، وتوافق بالاشتراك مع الهيئة البرلمانية على ترشيح وقبول المناصب الوزارية[1] .

ونصت هذه المواد أيضاً على ان رئيس الحزب يمثل الحزب ويوقع جميع المكاتبات والمخابرات الخارجية ويرأس جلسات اللجنة المركزية والمؤتمر العام وينوب عنه نائبه الأول عند غيابه ، والثاني عند غياب الاثنين معاً ، في حين يشرف السكرتير العام الأول على التنظيمات الحزبية الداخلية وإدارة الحزب وتنفيذ مقررات اللجنة المركزية ، وتوقيع المخابرات الداخلية ، ويساعده في ذلك السكرتير العام الثاني ويقوم بوظائفه عند غيابه ، وإذا تغيب أحد أعضاء اللجنة المركزية أربع مرات متوالية بدون عذر مشروع ينذر خطياً ثم يعد مستقيلاً من اللجنة[2] ، وتتألف الهيئة البرلمانية من أعضاء مجلس الأمة الحزبيين وتنتهج في المجلس سياسة وفق الخطة التي ترسمها بالاتفاق مع اللجنة المركزية ضمن حدود المنهاج[3] .

وأدرجت المواد (79-114) تحت اسم أحكام عامة وأبرز ما تناولته :

1- مالية الحزب : وبينت ان مالية الحزب تتكون من رسم الانتساب ومشاركات الأعضاء والتبرعات والهبات ، وان كل عضو حزبي يدفع رسم انتساب لا يقل عن دينار ومشاركة سنوية لا تزيد عن اثنين وعشرين ديناراً ونصف ، ويجوز لهيئات الفروع الإدارية ان تقرر إعفاء بعض الأعضاء من هذه الرسوم ، وان الهيئة الإدارية للفرع هي التي تقرر قبول التبرعات والهبات أو رفضها ، وتعرض ذلك على اللجنة المركزية لإقراره وقرارها قطعي وغير معلل ، وتتمتع الفروع باستقلال مالي ويكون لكل فرع صندوق خاص مستقل على انه وجب على كل فرع ان يسهم في نفقات المركز العام ،
وتحدد نسبة هذه المساهمة بقرار من اللجنة المركزية[4] .

2- لجان الحزب : ونصت المواد على ان تتكون في مركز كل فرع أو في المركز العام ما أمكن من اللجان الآتية :

لجنة الدعاية ، ولجنة الثقافة ، ولجنة الدراسات الاقتصادية والمالية ، ولجنة الشؤون المالية ، ولجنة الأمور الخارجية ، ولجنة الأمور الداخلية ، على ان يعين أعضاء اللجان المذكورة ، ويحدد عددهم

([1]) جريدة الأمة ، العدد 740 ، 25 نيسان 1951 .

([2]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص27-28 .

([3]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

بقرار من اللجنة المركزية أو الهيئة الإدارية للفرع ويجوز عند اللزوم وتأليف لجان أخرى بحسب الحاجة . وتعين اختصاصات كل لجنة وأعمالها وصلاحياتها ، بقرار يتخذ من اللجنة المركزية للجان المركز ، أو الهيئة الإدارية للفرع في مراكز الفروع على ان تصادق على ذلك اللجنة المركزية[1] .

3– موظفو الحزب : يجوز في كل شعبة من الشعب أو فرع من الفروع أو في مركز الحزب ان يعين للأعمال الإدارية والقلمية العدد الضروري من الموظفين ، ويشترط فيمن يختارون لهذه الأعمال ان يكونوا من أعضاء الحزب ، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بالطريقة التالية :

أ– في مراكز الشعب بناء على اقتراح الهيئة الإدارية للشعبة وموافقة الهيئة الإدارية للفرع التابعة له .

ب–في مراكز الفروع ، بناء على اقتراح الهيئة الإدارية للفرع وموافقة اللجنة المركزية للحزب .

ج– في المركز الرئيس بناء على اقتراح السكرتير العام وموافقة الرئيس . ويمكن في أي وقت من الأوقات الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين بناءً على قرار من الهيئة التي يلتحقون بها[2] .

4–العقوبات واللجان التأديبية وفصل الأعضاء : إذ بينت إمكانية زوال صفة العضوية بقرار من المراجع المختصة للأسباب الآتية :

1- فقدان الرشد .

2- صدور حكم بجناية شائنة أو ثبوت ما يعيب العضو .

ج– إخلال العضو بعهوده وخروجه على المنهج أو النظام الداخلي وعدم تقيده بها وخروجه على مقررات هيئات الحزب . وان من يبت في قرار الفصل الهيئة الإدارية للشعبة بعد أخذ موافقة الهيئة الإدارية للفرع . أما أعضاء الهيئات الإدارية للشعب فإن البت في فصلهم يعود لهيئات الفروع الإدارية التي ينتسبون اليها ، وكذلك أعضاء هيئات الفروع الإدارية تبت في أمر فصلهم اللجنة المركزية للحزب ، ويستثنى من المادة السابقة معتمدو الشعب ، ورؤساء الفروع وسكرتيروها ، وأعضاء اللجنة المركزية الذين يعود أمر البت في فصلهم لمحكمة الحزب العليا ، كما يستثنى من ذلك أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب[3] .

5– المحكمة الحزبية العليا : وتتألف من رئيس الحزب وسكرتيره العام والمراقب العام فضلاً عن رئيس الفرع في اللواء الذي ينتسب إليه العضو ، وان رئيس الحزب يرأس المحكمة ويقوم سكرتير الحزب العام بوظيفة المقرر لهذه المحكمة ، وتقوم بالاختصاصات الآتية :

([1]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص28–29 .

([2]) المصدر نفسه ، ص29–30 .

([3]) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص31–32 .

1- النظر في قرارات الفصل المستأنفة .

2- النظر في أمر فصل الأعضاء .

ج- الحكم في مخالفات منهاج الحزب وأنظمته وقراراته من أعضاء الحزب[1] ، وتقدم الشكوى إلى رئيس المحكمة الذي يحيلها إلى المراقب العام للتحقيق فيها ووضع تقرير عنها يرفعه إلى رئيس المحكمة ويبلغ هذا التقرير لجميع أعضاء المحكمة وللعضو المشكو منه . وعلى هذا العضو ان يتقدم بدفاعه الخطي خلال أسبوع من تبليغه بهذا القرار[2] .

6- تعديل النظام الداخلي : ونصت بان تعديل هذا النظام بناءً على اقتراح من قبل أحد الفروع يرفع إلى اللجنة المركزية للحزب مع بيان المواد التي يشملها التعديل المقترح وشكله على ان تستحصل موافقة وزارة الداخلية بذلك ، وتدرس اللجنة المركزية هذا الاقتراح وتبين رأيها بتقرير ، وبعد ان يدرج الاقتراح المذكور وتقرير اللجنة المركزية في منهج أعمال أول مؤتمر عام يلي تاريخ الاقتراح ، ويصوت على التعديل بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين في اجتماع قانوني للمؤتمر[3] .

وعلى ما يبدو كان حزب الأمة الاشتراكي من الأحزاب الضعيفة التنسيق التي أخذت بأسلوب الارتباط الأفقي حيث تتصل اللجان الحزبية بعضها مع البعض الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو ما يقود إلى تحديد طبيعة عمل الفروع التي أنشأها الحزب ، والنشاطات التي قامت بها تلك الفروع .

2- فروع الحزب ونشاطاتها

سعى منتسبو حزب الأمة الاشتراكي في الألوية العراقية إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع القاعدة الشعبية للحزب ونشر مبادئه وأهدافه بين الفئات المختلفة من أبناء الشعب والالتزام بالتوجيهات التي جاء بها منهاج الحزب ، ولذلك تقدم الحزب إلى وزارة الداخلية في آب 1951 بأحد عشر طلباً لتأسيس فروع له في ألوية بغداد والبصرة والموصل واربيل وكركوك والسليمانية والحلة وكربلاء والمنتفك والعمارة والديوانية ، غير ان هذه الطلبات لم يجز منها غير طلبين اثنين لفرعي الحلة والبصرة فقط ، إذ امتنعت وزارة الداخلية في بداية الأمر عن إجازة الفروع الأخرى بحجة ان الألوية الأخرى هي ألوية عشائرية متأخرة لا تزال تخضع للمعتقدات البالية والتقاليد العشائرية ولم تصل بعد إلى مستوى يؤهلها

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

(2) حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص32-33 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 836 ، 25 حزيران 1951 .

لممارسة العمل الحزبي[1] . ويعتقد أنها حجة واهية لا يمكن الأخذ بها ، وفي أقل تقدير لا تنطبق على لوائي بغداد والموصل التي كانت في طليعة الألوية العراقية من حيث الثقافة والتقدم .

وبعد مدة من الزمن وتحديداً في تشرين الأول 1951 ، وافقت وزارة الداخلية على خمسة طلبات أخرى نتيجة للجهود الكبيرة والمتابعة المستمرة التي بذلها أعضاء الحزب فافتتحت فروع الموصل ، واربيل ، وكركوك ، والديوانية ، وكربلاء[2] .

أ-فرع الحلة

بعد إجازة فرع الحزب في الحلة من وزارة الداخلية بموجب كتابها المرقم 12965 في 17 أيلول 1951 . بدأ نشاط المنتسبين للحزب من أهالي المدينة يزداد يوماً بعد يوم ونشروا أهداف الحزب السياسية ومبادئه بين مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وملاكي أراضٍ وتجار ومحامين ومثقفين ومتعاطفين مع أفكار الحزب والمؤيدين لأهدافه[3] . واتخذت الاستعدادات من أعضاء الحزب من أهالي الحلة ، ووجهت الدعوة إلى منتسبي الفرع للاجتماع لانتخاب الهيئة الإدارية في بيت السيد جعفر القزويني[4] .

وفي 16 تشرين الأول 1951 عقد فرع الحلة اجتماعاً لانتخاب هيئة إدارية له ، وبعد إجراء عملية الانتخاب فاز بعضوية الهيئة كل من جعفر القزويني معتمد للفرع ومحمد باقر الحلي سكرتير للفرع ومحمد سعيد الاعرجي مراقب للفرع وعبد القادر قاضي جبران المحامي والشيخ دوهان الحسن ومحمد سعيد القزويني المحامي وحسين الصافي وموسى مجيد الاعرجي ونعمت الاعرجي واوسته جابر الخفاجي وموسى العمران ومحي الشلاه أعضاء الهيئة الإدارية للفرع[5] .

وفي 25 كانون الأول 1951 تم افتتاح فرع الحلة للحزب في مركز الحلة الواقع قرب الجسر القديم في بناية نادي الموظفين[6] بحضور رئيس الحزب صالح جبر وأعضاء الهيئة العليا وهم توفيق وهبي والسيد عبد المهدي ونظيف الشاوي وعبد الهادي البجاري وغيرهم من أعضاء الهيئة الإدارية للفرع ورؤساء العشائر والوجهاء وعدد من الشخصيات المعروفة في مدينة الحلة[7] . وألقى صالح جبر

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 877 ، 14 آب 1951 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 917 ، 5 تشرين الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 904 ، 18 أيلول 1951 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 927 ، 15 تشرين الأول 1951 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 929 ، 17 تشرين الأول 1951 ؛ عامر جابر ، المصدر السابق ، ص96 .

(6) جريدة النبأ ، العدد 987 ، 26 كانون الأول 1951 .

(7) جريدة النبأ ، العدد 987 ، 26 كانون الأول 1951 ؛ عامر جابر ، المصدر السابق ، ص292 .

رئيس الحزب خطاباً حماسياً أشاد فيه بالتضحيات الكبيرة لأهالي الحلة وبمواقفهم الوطنية وموآزرتهم وتأييدهم للحزب والانتساب إليه وشكر رؤساء العشائر والوجهاء من أبناء المدينة وذكر في خطابه ما نصه ((ان القضية الأولى والأخيرة التي يجب ان لا تبارح ضمائرنا نحن أبناء العراق في الشمال أو الجنوب هي اننا يجب ان نؤمن الإيمان التام الكامل بحزب الأمة الاشتراكي ، وان نثق الثقة المطلقة بمنهاجه ونظامه الداخلي وان لا نشك في العاملين القائمين على أمور الحزب ، وان نوحد جهودنا ومساعينا ونبذل ما في استطاعتنا لتقوية الحزب لأن في كيان هذا الحزب إصلاح شؤون البلاد وضمان مستقبلها المنشود))[1] .

وغطت جريدة النبأ الناطقة بلسان الحزب في اليوم التالي أخبار افتتاح فرع الحلة لحزب الأمة الاشتراكي والاحتفالات به ، وكانت الصفحة الأولى منها قد حملت العنوانات الآتية : ((شهدت الحلة أمس يوماً وطنياً خالداً بافتتاح فرع حزب الأمة الاشتراكي)) و ((فخامة الرئيس صالح جبر تحتضنه جماهير الشعب في أروع موقف عاطفي)) ، ووصفت الجريدة الحلة ((بانها في يوم عرس وهي مدينة الأدب والشعر والكرم والبطولات وان في هذه التربة المباركة تاريخاً ضخماً يعيش ومجداً أضخم يحيا))[2] .

وفي 15 تشرين الثاني 1952 اجتمعت الهيئة الإدارية لفرع الحلة لغرض الاقتراع على نصف أعضاء الهيئة استناداً إلى أحكام المادة (45) من النظام الداخلي وبعد إجراء القرعة أسفرت النتائج عن انتهاء عضوية كل من محمد سعيد الاعرجي وحسين الصافي وعبد القادر أسعد ومحمد باقر الحلي وموسى العمران ومحي الشلاه[3] ، وانتخب أعضاء جدد بدلاً منهم . وأصبحت الهيئة الإدارية متكونة من اثنا عشر عضواً ، وانتخب بالاقتراع السري وفقاً للمادة (46) من النظام الداخلي كل من جعفر القزويني رئيساً للفرع ومحمد سعيد الاعرجي سكرتيراً ومحمد محسن القزويني مراقباً وعبد القادر أسعد محاسباً وإسماعيل اسكندر أميناً للصندوق[4] .

ب- فرع البصرة

([1]) جريدة النبأ ، العدد 987 ، 26 كانون الأول 1951 .

([2]) المصدر نفسه .

([3]) عامر جابر ، المصدر السابق ، ص297 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 1262 ، 21 تشرين الثاني 1952 .

بعد حصـول موافقة وزارة الداخلية بموجب كتابها المرقم (12964) في 17 أيلول 1951 على إجازة فرع البصـرة للحزب ، وجهت الدعوة إلى كافة منتسبي الحزب في لواء البصـرة إلى الاجتماع لانتخاب الهيئة الإدارية من أجل تنظيم شؤون الحزب في المدينة[1] .

وعلى وفق ذلك عقد اجتماع لمنتسبي الحزب لانتخاب الهيئة الإدارية في قاعة سينما الحمراء في العشار يوم 14 تشرين الأول 1951 ، وألقى أنصـار الحزب في المدينة وهم سلمان الابراهيم وعبد العـزيز النقيب وكامـل السـريح ، كلمـات حـول تأسـيس الحـزب وأهدافه وسياسـة الحـزب الداخلية والخارجية . وأسفرت عملية الانتخـاب عـن فوز كل من سـالم آغـا جعفر وسـلمان الابراهيم وسـلمان الشواف وعبد الصـمد البجاري وادور جرجي وطالب بركات والحاج حسين الفايز وعبد الفتاح الرديني وكاظم صـبر وعبد القادر السواد وحبيب الملاك وعبد العزيز النقيب بعضـوية الهيئة الإدارية[2] ، التي اجتمعت وانتخبت كل من سالم آغا جعفر رئيساً وسلمان الابراهيم سكرتيراً وعبد الفتاح الرديني مراقباً وعبد العزيز النقيب محاسباً والحاج حسين الفايز أميناً للصندوق[3] .

مارس فرع البصـرة للحزب نشاطاته السياسية والثقافية بشكل ملحوظ ، فنظمت اللجنة الثقافية في الفرع حفلة خطابية يوم 30 تشرين الثاني 1951 في مقره وألقى فيها سلمان الابراهيم سكرتير الفرع محاضـرة عن (الواجبات الحزبية)[4] . وعقد فرع الحزب في 9 كـانون الأول 1951 محاضـرة ثقافية بعنوان ((الديمقراطية الصـحيحة)) في مقره أيضـاً ، بين فيها عبد الرزاق العائش عضـو اللجنة الثقافية الأسس الديمقراطية التي تبنى عليها الحياة الحزبية في العراق[5] . ونظمت اللجنة الثقافية لفرع البصرة ندوة ثقافية أخرى يوم 16 كانون الأول 1951 ، ألقى فيها سلمان الابراهيم سكرتير الفرع محاضرة بعنوان ((الاشتراكية))[6] .

بعد هذه النشاطات أخذت الهيئة الإدارية للحزب تستعد لافتتاح فرع الحزب بحضـور صـالح جبر ونظيف الشاوي وسالم الخيون وعبد الرحمن خضير وصالح بحر العلوم ومحمد النقيب والحاج محمود سالم وجعفر المكوطر والشيخ أحمد آغا وسعيد الاعرجي والسيد عبد المهدي وجواد جعفر وعبد اللطيف آغا جعفر وغيرهم من أعضـاء الحزب . حيث تم افتتاح الفرع في 28 كـانون الأول 1951 ، بخطـاب

([1]) جريدة الأمة ، العدد 897 ، 19 أيلول 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 904 ، 18 أيلول 1951 .

([2]) جريدة النبأ ، العدد 927 ، 15 تشرين الأول 1951 .

([3]) جريدة النبأ ، العدد 928 ، 16 تشرين الأول 1951 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 966 ، 1 كانون الأول 1951 .

([5]) جريدة النبأ ، العدد 974 ، 10 كانون الأول 1951 .

([6]) جريدة النبأ ، العدد 981 ، 18 كانون الأول 1951 .

ألقاه صالح جبر في منتسبي الحزب والمؤيدين والمتعاطفين معه ، أوضح فيه سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يعيشها أبناء العراق ، ومبيناً أسبابها ، وهي السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومات المتعاقبة على حكم العراق ، وبخاصة فيما يتعلق باستصلاح الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين ومحاسبة المحتكرين والمهربين لأموال الشعب ، وأوضح بأن المستقبل سيشهد تطوراً في تقديم الخدمات في جميع المجالات ، ودعا أعضاء الحزب إلى ان يكونوا أقوياء في إيمانهم شديدي الثقة بمستقبل زاهر على أيدي حزب الأمة الاشتراكي ، طالباً منهم ان يكونوا على يقين بان الأيادي التي ستتولى رعاية مصالحهم وتعمل على تشغيل العاطلين ورفعهم بمصاف أرقى الأمم حضارة ومدنية ، أيادي أمينة على ما أئتمنوها[1] .

وأوضح محمد النقيب عضو اللجنة المركزية للحزب في كلمته أثناء حفلة الافتتاح أهمية الحياة الحزبية في البلاد بقوله : ((لا خير لأمة تفقد الحياة الحزبية ولا يمكن ان تنال أمة أمانيها الوطنية إلا بالعمل الحزبي تنظم به جهودها ، فتأتي ثمراتها اليافعة من تثقيف أبناء الشعب وتنظيم أموره وتهيأ له لحياة كريمة وعيش رغيد ومكانة لائقة بين الدول والشعوب الأخرى في ميادين العلم والقوة والسياسة في السلم وفي الحرب))[2] .

وحقق فرع البصرة للحزب فوزاً كبيراً في انتخابات مجلس إدارة اللواء العام التي جرت يوم 19 شباط 1952 حيث فاز أربعة من مرشحي الحزب من مجموع خمسة أعضاء وهم عبد الفتاح الرديني وكاظم صبر وعلي الموسوي وجعفر الحاوي[3] .

ج- فرع الموصل

بعد تزايد المنتسبين لحزب الأمة الاشتراكي في لواء الموصل بعد الجهود المبذولة من أعضائه ، لاسيما أحمد الجليلي وغياث الدين صالح وسعيهم في نشر أهداف الحزب ومنهجه بين المثقفين من شباب ومحامين وغيرهم من فئات المجتمع ، قدم الحزب طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس فرع للحزب في اللواء في 21 آب 1951[4] وبعد مماطلات من الوزارة وافقت على إجازة فتح فرع للحزب في 4 تشرين الأول 1951 ، وعلى وفق ذلك وجهت الدعوة إلى منتسبي الحزب لانتخاب أعضاء الهيئة

---

(1) جريدة النبأ ، العددان 989 و 990 ، 28 و 29 كانون الأول 1951 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 989 ، 28 كانون الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1035 ، 20 شباط 1952 .

(4) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205914/10712) (لواء الموصل / حزب الأمة الاشتراكي) ، و3 ، ص3 ؛ ينظر الملحق رقم (2) من هذه الدراسة .

الإدارية للفرع يوم 3 كانون الأول 1951 وحضره عدد كبير من منتسبي الحزب[1] . وأسفرت الانتخابات عن فوز كل من أحمد الجليلي ورؤوف الفلالي وفاضل النوري والبير قسطو المحامي وجار الله العلاق المحامي وجرجيس سرسم المحامي وغياث الدين صالح ويونس يحمي آغا ومحمود خيري النائب وأحمد الحمادي كأعضاء للهيئة الإدارية للفرع[2] .

وفي 4 كانون الأول 1951 عقدت الهيئة الإدارية لفرع الموصل اجتماعاً لها وانتخبت من بينها أحمد الجليلي رئيساً للفرع وفاضل النوري مراقباً وغياث الدين صالح سكرتيراً وجار الله العلاق محاسباً والمحامي البير قسطو أميناً للصندوق[3] .

وفي 15 مايس 1952 تم افتتاح فرع الموصل لحزب الأمة الاشتراكي بحضور زعيم الحزب صالح جبر الذي ألقى خطاباً في المنتسبين والمؤيدين والمؤازرين للحزب تناول فيه الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد في النواحي الاقتصادية والمالية والصحية وغيرها ، وبين إن الإصلاح الذي تنشده الجماهير لا يتحقق إلا في ظل حكومة رشيدة تشعر بشعور الشعب وتتألم لآلامه . وقد بين صالح جبر في خطابه سياسة الحزب الداخلية والخارجية ، ودعا الشعب إلى الاستعداد لما وصفه معركة الحرية الحاسمة التي ستقرر المستقبل المنشود والمقصود منه تحشيد الجماهير لصالح الحزب في الانتخابات النيابية[4] .

وأعقبه أحمد الجليلي رئيس فرع الموصل للحزب الذي أكد في كلمته مطاليب أهالي الموصل المتمثلة في تقديم الخدمات من الماء والكهرباء وفتح الطرق وتعبيدها وإنشاء المستشفيات وغيرها والتي لم تقم الحكومات المتعاقبة بإنجازها وعدم إيفاء تلك الحكومات بالوعود التي قطعتها على نفسها[5] .

استطاع فرع الحزب في لواء الموصل ان يحرز نصف مقاعد مجلس اللواء العام في الانتخابات التي جرت يوم 19 شباط 1952 حيث حصل على ثلاثة مقاعد من مجموع ستة مقاعد شغلها كل من غياث الدين صالح وفاضل النوري ومصطفى بك النجيفي[6] .

([1]) جريدة النبأ ، العدد 969 ، 4 كانون الأول 1951 .

([2]) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32050/10712) (تأسيس فرع لحزب الأمة الاشتراكي في لواء الموصل) ، و5 ، ص5 .

([3]) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، المصدر نفسه ، و6 ، ص6 .

([4]) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32050/10712) (تأسيس فرع لحزب الأمة الاشتراكي في لواء الموصل) ، و6 ، ص7-8 .

([5]) جريدة النبأ ، العدد 1035 ، 20 شباط 1952 .

([6]) جريدة النبأ ، العدد 1107 ، 15 مايس 1952 .

ومن النشاطات الأخرى لأعضاء فرع الموصل لحزب الأمة الاشتراكي مطالبتهم بتقديم الخدمات العامة لأهل الموصل ، من خلال المقترحات الخاصة بالمشروعات العمرانية والإنشائية المتمثلة بإنشاء المستشفيات والمدارس وفتح الطرق وتعبيدها ، التي قدمها أعضاء حزب الأمة الاشتراكي إلى مجلس لواء الموصل[1] . وقام أعضاء الحزب في لواء الموصل أمثال أحمد الجليلي وجار الله أيوب العلاق والمحامي البير قسطوا بزيارات متعددة إلى أقضية ونواحي اللواء وبخاصة قصبة تلكيف من أجل توسيع القاعدة
الشعبية ونشر أفكار ومبادئ الحزب وضم أعضاء جدد إلى صفوفه[2] .

د- فرع بغداد

قدم حزب الأمة الاشتراكي طلباً إلى وزارة الداخلية في كانون الثاني 1952 لفتح فرع للحزب في بغداد وبعد مخاطبات ومراجعات متعددة من الحزب وافقت الوزارة على فتح الفرع في مركز بغداد أواخر شباط 1952[3] .

وقد وجهت الدعوة لمنتسبي بغداد لحضور الاجتماع يوم 13 آذار 1952لانتخاب الهيئة الإدارية للفرع التي أسفرت عن فوز كل من عيسى طه وسعدون الشاوي وعلي أبو التمن وحسن جواد وحسين علي عبد الهادي وعدنان القاضي وعبد الرحمن خضر هاشم وكمال السنوي وحسين المؤمن وخزعل معيلف وشاكر الحاج نصيف[4] .

وفي اليوم التالي عقدت الهيئة الإدارية لفرع بغداد اجتماعاً لها وانتخبت بالإجماع كل من عيسى طه رئيساً للفرع وحسين المؤمن سكرتيراً وعدنان القاضي مراقباً وحسن جواد محاسباً وعلي أبو التمن أميناً للصندوق[5] .

وفي 14 آذار 1952 افتتح فرع بغداد للحزب من قبل صالح جبر رئيس الحزب وسط احتفالات كبيرة حضرها أعضاء اللجنة العليا والمنتسبين والمؤيدين وجمهور كبير من الشباب والمثقفين ، وسلط رئيس الحزب في كلمة له الضوء على شؤون تنظيمات الحزب وآلية فتح فروع الحزب ، مبيناً أنه على الرغم من الطلبات التي قدمها الحزب إلى وزارة الداخلية والمخابرات والمراجعات المتكررة فقد أصرت

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 1003 ، 6 آذار 1952 .

(2) د . ك . و، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205914/10712)،حزب الأمة الاشتراكي في لواء الموصل، و9 ،ص9 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1054 ، 13 آذار 1952 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 1055 ، 14 آذار 1952 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1056 ، 15 آذار 1952 .

الوزارة على رأيها ، وهو ان يفتح الفرع ضمن مدينة بغداد لا في لواء بغداد بأجمعه ، ورفضت السماح لحزب الأمة الاشتراكي بفتح فروع له في بعض الألوية بحجة ان تلك الألوية عشائرية ، وتتحكم فيها النزعة القبلية إلى جانب كونهم أُميين وهم بهذا لا يصلحون لممارسة الحياة الحزبية ، وان تأسيس الفروع للأحزاب في مثل هذه الأولية يشكل خطراً على الأمن والنظام فيها[1].

وتمكن فرع بغداد لحزب الأمة الاشتراكي من افتتاح شعبتين له بعد تزايد أعداد المنتسبين إليه ، الأولى شعبة الكرخ التي تم افتتاحها يوم 23 مايس 1952[2] ، والثانية شعبة الكرادة الشرقية يوم 27 تشرين الأول 1952[3] .

اقتصر نشاط فرع بغداد للحزب على الجانب الثقافي والاجتماعي من خلال إقامة الحفلات التعارفية لمنتسبي الحزب من أجل زيادة الروابط والتماسك بين كوادر الحزب فضلاً عن الحفلات الثقافية والتعارفية التي كانت تقيمها شعبة الكرادة الشرقية للحزب أسبوعيا[4] .

فروع الحزب الأخرى

نتيجة ازدياد نشاط أعضاء حزب الأمة الاشتراكي في أنحاء العراق ونشر أفكار ومناهج الحزب بين أبناء الشعب وزيادة عدد المنتمين والمؤيدين له استطاع الحزب فتح فروع متعددة له في باقي الألوية ، منها اربيل والسليمانية وكركوك وديالى والديوانية وكربلاء والنجف . وأخذ مؤسسو الحزب وأعضاؤه على عاتقهم توسيع القاعدة الشعبية للحزب في مناطق العراق المختلفة . فبعد ان زار رئيسه صالح جبر وتوفيق وهبي وبقية أعضاء اللجنة المركزية للحزب مدينة السليمانية في 25 آب 1951 وافتتح فرع للحزب في اللواء ، واستقبلوا بحفاوة بالغة من قبل رؤساء العشائر وبخاصة قبائل الجاف والهورمان وعدد من الشخصيات السياسية ووجهاء المدينة مثل الشيخ قادر الحفيد وبابا علي الشيخ محمود وغيرهم[5] ، توجهوا نحو حلبجه وقره داغ وسوردانش حيث افتتحوا فيها فروعاٍ للحزب[6] .

وفي 2 مايس 1952 زار وفد كبير من حزب الأمة الاشتراكي الألوية الشمالية وألقى توفيق وهبي كلمة في الحاضرين بين فيها سعي الحزب لتوطيد أركان الوحدة العراقية التي أكدها منهاج الحزب ،

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 1055 ، 14 آذار 1952 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1115 ، 25 مايس 1952 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 1197 ، 29 تشرين الأول 1952 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 1261 ، 20 تشرين الثاني 1952 .

(5) هيو حميد شريف ، المصدر السابق ، ص96 .

(6) المصدر نفسه ، ص96-97 .

وتفقد بعد ذلك وفد الحزب القرى والنواحي في لواء السليمانية ، وجددت قبائل الشوان والجاف والهورمان والبرزنجيه والهماوند وأئمة الطريقة القادرية تأييدها للحزب[1] .

بعد ذلك توجه أعضاء وفد حزب الأمة الاشتراكي إلى مدينة اربيل ، إذ زار الوفد عدداً من القرى والنواحي والاقضية في اللواء ، وقد رحب الأهالي بالوفد وأقاموا الحفلات والمآدب في قرى ومناطق اللواء ، وألقى صالح جبر خطاباً في منتسبي الحزب ومؤازريه ، أكد فيه تقوية الروابط والصلات الأخوية بين أبناء البلاد كافة عرباً وكرداً وتركماناً وذلك تنفيذاً لمبادئ الحزب الساعية إلى العمل على دعم الوحدة العراقية وجعل أبناء هذه البلاد أخواناً يتفاهمون ويتكاتفون ويتعاونون في السراء والضراء وان لا سبيل إلى تقدم البلاد وازدهارها إلا بتحقيق هذه الوحدة لذا من الواجب العمل في سبيلها[2] . وأضاف قائلاً : ((نحن نجتمع لنتعارف عن قرب وليطلع كل منا الآخر على ما يشكو من مظاهر الإهمال ، ان هذه المرحلة لدليل على تمسك حزبنا بالروابط الأخوية بين العرب والأكراد))[3] .

وألقى محمد النقيب خطاباً في حفل تكريم وفد حزب الأمة الاشتراكي أثناء زيارته إلى مدينة اربيل استعرض فيها تاريخ المدينة وما تعرضت إليه من الإهمال والتدهور على مر العهود وأشار إلى حاجة اللواء لكثير من الإصلاح والخدمات في جميع النواحي[4] .

ومن أجل نشر أفكار الحزب ومبادئه في جميع مناطق العراق ، توجه الوفد إلى مدينة سامراء حيث التقى بشيوخ ووجهاء المدينة وألقى صالح جبر كلمة أشاد فيها بالروح الوطنية التي يتحلى بها أبناء المدينة ، وبين ان منهاج حزب الأمة الاشتراكي يدعو إلى دعم الوحدة العراقية ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تشمل الوحدة العراقية جميع أبناء البلاد في شمالها ووسطها وجنوبها ، وفي هذه الوحدة يجب ان يكون شعار الجميع لا فرق بين كردي وعربي[5] . واستمع صالح جبر وأعضاء الحزب إلى شكاوي الشعب ومطالبه المشروعة في شؤون الري والصحة والثقافة والضمان الاجتماعي عند زيارته لمدينة بلد[6] .

([1]) جريدة الأمة ، العددان 1051 و 1055 ، 4 و 8 مايس 1952 ؛ جريدة النبأ ، العددان ، 1098 و 1100 ، 4 و 6 مايس 1952 ؛ عادل تقي البلداوي ، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني ، ص22 .

([2]) جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 ؛ جريدة النبأ ، العدد 1103 ، 10 مايس 1952 .

([3]) نقلاً عن : جريدة النبأ ، العدد 1105 ، 13 مايس 1952 .

([4]) جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1109 ، 18 مايس 1952 .

(6) جريدة الأمة ، العدد 1065 ، 18 مايس 1952 .

ويذكر ان توفيق وهبي بذل جهوداً كبيرة في سبيل توسيع القاعدة الشعبية للحزب في لواء السليمانية ، لاسيما بين كبار الملاكين للأراضي الزراعية وطبقة التجار والمثقفين وغيرهم من أبناء المدينة ، وأدى الدور نفسه في لوائي كربلاء والديوانية كل من صالح بحر العلوم وفاضل معله وجعفر المكوطر . واستطاع الشيخ حبيب الطالباني وفاضل الطالباني من كسب أعداد كبيرة من أهالي مدينة كركوك لصفوف الحزب ، في حين تمكن كمال السنوي من توسيع القاعدة الشعبية للحزب في لواء العمارة ونشر مبادئه وشرح منهاج الحزب وأهدافه التي تدعو إلى تحقيق المساواة والعدالة بين أبناء الشعب وتقديم أفضل الخدمات في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وحقق أعضاء حزب الأمة الاشتراكي فوزاً كبيراً في انتخابات مجلس بلدية الناصرية وهم محمد العضاض وطه الياسين وعبود الجازع وعبد الصاحب العجام[1] ، في حين أدى فاضل معله رئيس فرع النجف لحزب الأمة الاشتراكي دوراً كبيراً في تطور التنظيم الحزبي ونشر أفكار الحزب وبخاصة بين شيوخ العشائر والمتنفذين وطلاب المناصب في النجف الذين كانوا لا يكفون عن إرسال برقيات المدح والتأييد وعرائض الانتساب إلى مقر الحزب في بغداد[2] ، ليسهم ذلك ، زيادة على سعي الحزب نفسه إلى توحيد جهوده مع أحزاب أخرى ، في توسيع قاعدته الجماهيرية والسياسية .

ثانياً : اندماج حزب الإصلاح بحزب الأمة الاشتراكي

بقي حزب الإصلاح برئاسة سامي شوكت يمارس نشاطه السياسي بعد إجازته في تشرين الثاني 1949 سنة ونصف السنة تقريباً ، حتى أسس صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي ، فوجد سامي شوكت ان أهداف الحزب الجديد لا تختلف كثيراً عن أهداف حزبه ، فتقرر دمج الحزبين في حزب واحد بمبادرة من سامي شوكت ، بسبب العلاقة الحسنة القائمة بينه وبين صالح جبر ، وتحقق ذلك بعد إقرار هيئة حزب الإصلاح في 4 تموز 1951[3] ، فعد الحزب منحلاً وإبلاغ ذلك إلى الجهات الرسمية المختصة ، كما ورد في نص المادة الرابعة من منهاج الحزب[4] .

(1) جريدة النبأ ، العدد 981 ، 19 كانون الأول 1951 .

(2) مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، تاريخ النجف السياسي 1941–1958 ، دار الأضواء للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص101–102 .

(3) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص188 ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص637 ؛ فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص195 .

(4) حزب الإصلاح ، المصدر السابق ، ص5 .

ويذكر عبد الرزاق الحسني ان سامي شوكت كان يرتبط بعلاقة شخصية مع صالح جبر ومن هنا بدأ سامي شوكت مفاوضاته مع صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي من أجل دمج حزبه مع حزب الأمة الاشتراكي ، وعلى وفق ذلك اجتمعت الهيئة الإدارية لحزب الإصلاح في 4 تموز 1951 وقررت ما يلي : ((نظراً للتشابه ووحدة الأهداف الموجودة في منهجي حزب الإصلاح وحزب الأمة الاشتراكي . ولاعتقادهما ان تعدد الأحزاب المتشابهة في بلد واحد لا فائدة فيه ، بل يؤدي إلى بعثرة القوى وتشتيت الجهود واستناداً إلى الاتفاق الحاصل بين الحزبين فقد تقرر دمجهما))[1].

وهذا الأمر حقق نوعاً من الدعاية لإبراز أهداف حزب صالح جبر عن طريق الصحافة والرأي العام[2] .

بيد ان حزب الأمة الاشتراكي لم يتعامل مع حزب الإصلاح بوصفه حزب مندمج معه ، وان أعضاءه تلقائياً سوف يصبحوا أعضاء في حزب الأمة الاشتراكي ، بل عده حزباً منحلاً ، وناشد من يرغب من أعضائه الانتماء لحزب الأمة الاشتراكي ان يسجل انتسابه وفق أحكام النظام الداخلي لحزب الأمة الاشتراكي ، وحسب الطريقة التي يتم بموجبها انتساب أي شخص آخر[3] ، وهو أمر مفهوم ، ولاسيما أن الحزب كان يسعى إلى إثبات وجوده وإبراز أهدافه عن طريق الصحف التي أمتلكها ، والمؤتمرات التنظيمية التي عقدها .

([1]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص206 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، ص326 ؛ قيس عبد الحسين الياسري ، المصدر السابق ، ص133 .

([2]) فاطمة صادق عباس ، المصدر السابق ، ص169 .

([3]) جريدة الأمة ، العدد 808 ، 18 تموز 1951 .

ثالثاً : صحف الحزب ومؤتمراته

1- الصحف

هيئت الأحداث السياسية التي شهدها العراق في أعقاب وثبة 1948 ، الفرصة من جديد لصالح جبر للظهور على مسرح الأحداث السياسية ، وأخذ أنصاره يجاهرون بتأييده ومساندته بإصدار جريدتي النبأ والأمة كما ذكر ذلك سابقاً[1] .

صدر العدد الأول من جريدة النبأ يوم 20 نيسان 1948 بوصفها جريدة يومية سياسية مستقلة بأربع صفحات لصاحبها عبد الهادي البجاري وكان مديرها المسؤول المحامي غياث الدين بحر العلوم[2] .

كما صدر العدد الأول من جريدة الأمة يوم 14 تشرين الثاني 1948 بأربع صفحات لصاحبها رفيق السيد عيسى ومديرها المسؤول عبد المجيد محمد[3] . وقد أصبحت هاتان الجريدتان لساناً غير رسمي لصالح جبر وكتلته[4] وأراد صالح جبر وأنصاره بعد إصدار جريدة النبأ ، إصدار جريدة باسم "الأمة" لتكون لسان حال الحزب وجريدة باسم "المساء" لتكون مسائية ناطقه باسمه أيضاً غير أنه أصدر الأولى من دون يصدر الجريدة الثانية[5].

وأخذت صحيفة الأمة على عاتقها نشر مبادئ الحزب وأهدافه بحجة بث الوعي والشعور الوطني والقومي في نفوس أبناء البلاد وزرع الثقة والطمأنينة والتفاؤل بالمستقبل من خلال تحقيق أهداف ومنهاج

(1) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص643 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1 ، 20 نيسان 1948 ؛ زاهده ابراهيم ، كشاف بالجرائد والمجلات العراقية ، مراجعة عبد الحميد العلوجي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1976 ، ص169 .

(3) يحدد جعفر عباس حميدي تاريخ صدور جريدتي النبأ والأمة في عام 1950 . ينظر : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص643 . إلا أننا وبعد الاطلاع على عددي الجريدتين الأول وجد ان جريدة النبأ صدرت في 20 نيسان 1948 وجريدة الأمة صدرت في 14 تشرين الثاني 1948 . ينظر جريدة النبأ ، العدد 1 ، 20 نيسان 1948 ؛ جريدة الأمة ، العدد 1 ، 14 تشرين الثاني 1948 ؛ الملحق رقم (3) من هذه الدراسة .

(4) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص643 .

(5) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص199 .

الحزب ، فضلاً عن دورها في نشر نشاطات الحزب من خلال نشر زيارات الوفود من مختلف الألوية والمهنئين والمنتسبين إلى الحزب ، وما تحمله تلك الوفود الزائرة من مشاعر وعواطف الإخاء والولاء له وتعاهد على الجهاد لخدمة البلاد[1] .

وأدت صحيفة الأمة دوراً كبيراً في نشر الوعي الوطني والثقافي بين صفوف أبناء البلاد ، ونشر الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والأحداث والوقائع المتعلقة بالعراق والوطن العربي والعالم . ونشرت ما اسمته ((حقائق عن معاهدة بورتسموث)) أوضحت فيه سير مفاوضات الوفد العراقي مع الوفد البريطاني لعقد "معاهدة بورتسموث"[2] . تحت عناوين متعددة ، مثل ((صفحات مطوية من أسرار المعاهدة منذ مراحلها الأولى يكشفها صالح جبر)) و ((الوفد المفاوض العراقي يسد منافذ التخلص أمام الجانب البريطاني وتسمو ذاته الكريمة فيتمسك بحقوق العراق في الاستقلال والحرية والسيادة))[3] و ((سطور تنطق بالقول الحق على ان صالح جبر أصلب العراقيين عوداً وأبعد من سواه نظراً وأقوى شخصٍ قاوم أطماع الانكليز وأحبط ما كانوا يأملون الحصول عليه في العراق)) ، بينت من خلالها جهود صالح جبر في تبني المطالب الوطنية وتحقيق مصالح البلاد من خلال عقد هذه المعاهدة[4] .

وأخذت صحيفة النبأ من جانبها المطالبة بإصلاح الأوضاع المتردية ، وبينت ان الشعب دعا إلى الإصلاح ومازال يدعو إلى تعزيز النظام الديمقراطي في ضوء أحكام الدستور[5] ، فضلاً عن نشرها نشاطات الحزب وقادته . وتصدرت صفحاتها الأُول صور ونشاطات رئيس الحزب صالح جبر ، ونشرت الحديث المطول الذي أدلى به صالح جبر في اجتماع مجلس الأعيان في 22 حزيران 1952 بصفته عضواً في المجلس حول الانتخابات وضرورة تعديل ما يتطلب من أحكام قانون انتخاب النواب منتقداً بذلك سياسة الحكومة[6] ، ومؤكداً أنها جاءت بلائحة لتسلب إرادة الناس في الانتخابات التي يريدونها
حرة[7] .

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 800 ، 9 تموز 1951 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 969 ، 27 كانون الثاني 1952 .

(3) جريدة الأمة ، العددان 970 و 971 ، 28 و 29 كانون الثاني 1952 .

(4) جريدة الأمة ، الأعداد 972 و 973 و 974 ، 30 و 31 كانون الثاني و 1 شباط 1952 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1194 ، 29 تشرين الأول 1952 .

(6) جريدة النبأ ، العدد 1091 ، 23 حزيران 1952 .

(7) جريدة النبأ ، العدد 1098 ، 30 حزيران 1952 .

واهتمت الصحيفة أيضاً بنشاطات رئيس الحزب وقادته في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من خلال نشرها زياراتهم لرؤساء العشائر والقبائل لتعزيز دور ووجود الحزب بين أوساط العشائر عموماً[1] .

وفضلاً عن صحيفتي النبأ والأمة أصدر فرع البصرة للحزب ، صحيفة "الاقدام" أوائل كانون الثاني 1952 ، وكانت صحيفة يومية سياسية ، مديرها المسؤول المحامي كامل سريح والمحامي كاظم علي جواد ، إلا ان هذه الصحيفة لم ينتظم صدورها ، وألغي امتيازها عند إلغاء الأحزاب السياسية عام 1954[2] .

من جهة أخرى أصدر الحزب نفسه صحيفة باسم "صوت الاشتراكية" في بغداد بداية عام 1952 لتكون لسان حاله ، إلا أن هذه الصحيفة لم تبرز بدور واضح في نشر أفكار الحزب ومبادئه ولم يكن لها دور واضح في حياة الحزب[3] .

وقدم الحزب طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحه امتيازاً لإصدار صحيفة سياسية أسبوعية تصدر في بغداد باللغة الكردية باسم (نيكوشين) لتكون لسان حال الحزب باللغة الكردية بيد ان وزارة الداخلية لم تجزه[4] .

والجدير بالذكر ان صحيفتي النبأ والأمة عطلتا يوم 24 تشرين الثاني 1952 بموجب قرار قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية التي طبقت أثر انتفاضة تشرين الثاني أسوةً بالصحف العراقية الأخرى ولم تعاودا الصدور إلا بعد انتهاء تلك الأحكام[5] ، من دون ان يكتفي الحزب بالصحف بصفتها أدوات لنشر أفكاره وتثقيف منتسبيه ، بل اعتمد على وسائل أخرى في هذا السياق ، منها المؤتمرات والاجتماعات السنوية .

2- مؤتمرات الحزب واجتماعاته السنوية

بعد حصول حزب الأمة الاشتراكي على الإجازة من وزارة الداخلية في 24 حزيران 1951 بدأ بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لعقد الاجتماع السنوي الأول للحزب ، لوضع خطة العمل ورسم

---

(1) جريدة النبأ ، العددان 855 و 865 ، 19 و 29 تموز 1951 .

(2) رجب بركات ، من تاريخ الصحافة العراقية جرائد البصرة خلال مائة عام ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص43 ؛ هناء نعمه محمد ، دليل الصحافة والطباعة في البصرة (1889-2007) ، جامعة البصرة ، 2007 ، ص5 .

(3) زاهده ابراهيم ، المصدر السابق ، ص109 ؛ فائق بطي ، الصحافة العراقية ميلادها وتطورها ، بغداد ، 1961 ، ص154 ؛ هادي حسن عليوي ، الصحافة العراقية 1946-1954 .

http://www.asabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=14608

(4) جريدة الأمة ، العدد 1064 ، 17 مايس 1952 .

(5) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 ، ص128 .

سياسة الحزب وانتخاب القيادات الحزبية ، وعلى وفق ذلك عقدت الهيئة المؤسسة اجتماعها يوم 20 تموز 1951[1] .

ويذكر ان النظام الداخلي للحزب نصّ على ان خمسة من الأعضاء المؤسسين ينتخبون من الهيئة المؤسسة بالاقتراع السري ليكونوا أعضاءً في اللجنة المركزية قبل الانتخاب العام ، وقد فاز بالعضوية في الاقتراع السري كل من صالح جبر والسيد عبد المهدي ونظيف الشاوي وحبيب الطالباني وأحمد الجليلي[2] .

وجرى انتخاب اللجنة المركزية للحزب ، وأسفرت النتيجة عن فوز أربعة وعشرين عضواً هم توفيق وهبي وسامي شوكت وحنا خياط وعبد الرزاق الازري وعبد الكاظم الشمخاني ومصطفى راغب وعز الدين النقيب ومكي الشربتي وجعفر القزويني وجواد جعفر وغازي العلي الكريم ومحمد النقيب وجعفر المكوطر وصالح بحر العلوم وادور جرجي وسالم آغا جعفر وسلمان الابراهيم وعبد الهادي البجاري وعبد اللطيف آغا جعفر وعبد القادر أسعد قاضي جبران وفاضل معله ومحمد جواد حيدر ورشيد الصوفي ورفيق سيد عيسى[3] .

وعقدت اللجنة المركزية للحزب من جانبها اجتماعاً في 20 تموز 1951 وانتخب من بين أعضائها صالح جبر رئيساً للحزب ونظيف الشاوي نائباً أول للرئيس وتوفيق وهبي نائباً ثانياً للرئيس وعز الدين النقيب السكرتير العام الأول ورفيق السيد عيسى السكرتير العام الثاني وعبد الرزاق الازري المراقب العام وعبد الهادي البجاري نائب المراقب العام[4] .

وفي 24 تموز 1951 اجتمعت اللجنة المركزية للحزب وقررت انتخاب محمد جواد جعفر عضو اللجنة المركزية محاسباً للحزب ، وعبد اللطيف آغا جعفر أميناً للصندوق[5] .

وبعد ذلك أخذت اللجنة المركزية للحزب على عاتقها الأعداد لعقد المؤتمر السنوي العام للحزب ، فعقدت اجتماعاً لها يوم الخميس الموافق 11 تشرين الأول 1951 ، حضره رئيس وأعضاء اللجنة المركزية ورؤساء الفروع والمنتسبين ، حدد فيه يوم 30 تشرين الأول 1951 موعداً لعقد المؤتمر السنوي

---

(1) F . O , 371-96733 , Confidential , Iraq : Annual Review for 1951 , Sir J . Toroutbeck to Mr. Eden , No . 12 . 28 January 1952 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 857 ، 21 تموز 1951 .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه .

(5) جريدة النبأ ، العدد 860 ، 25 تموز 1951 .

العام الأول للحزب[1] ، ووجهت فروع الحزب المختلفة في العراق الدعوة إلى منتسبيها لحضور انعقاد المؤتمر في المقر العام للحزب في بغداد في الموعد المحدد من اللجنة المركزية[2] .

افتتح المؤتمر في الساعة الثالثة عصراً من يوم الثلاثاء الموافق 30 تشرين الأول 1951 ، وكان ابرز ما جاء في جدول أعمال المؤتمر خطاب رئيس الحزب في السياستين الداخلية والخارجية ، وخطاب السكرتير العام عن شؤون الحزب ، ومناقشة تعديل بعض مواد النظام الداخلي والتصويت عليها ، ومناقشة سياسة الحزب وأعماله من أعضاء المؤتمر[3] .

ألقى رئيس الحزب صالح جبر خطاب الافتتاح الذي استغرق نحو ساعتين ، دعا فيه إلى ترسيخ الحياة الديمقراطية في البلاد وفسح المجال أمام الأحزاب وتمكينها من ممارسة نشاطها الحزبي ، وأوضح ان هناك تقصيرٌ وإهمال من جانب الحكومة في جميع مؤسسات الدولة ، ودعا إلى استثمار خيرات البلاد لمصلحة الأمة والقضاء على الفوارق بين المواطنين[4] ، وأضاف ان الحزب يطالب بإلغاء معاهدة 1930 العراقية – البريطانية ، ويرفض معاهدة الدفاع المشترك التي تقدمت بها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا إلى الدول العربية ، وفيما يخص القضية الفلسطينية بين ان الحزب لا يزال يؤمن بإمكانية الدول العربية في معالجة هذه القضية وتحقيق أمانيها القومية فيما اذا أخلصت النية وضحت ببعض مصالحها المادية واستغلت الظروف العالمية الحاضرة استغلالاً يتناسب وما تنشده من مصالح وأماني[5] .

وتحدث عز الدين النقيب السكرتير العام للحزب وعضو اللجنة المركزية عن شؤون الحزب التنظيمية والتطورات التي حصلت في تنظيم الفروع وأكد نشر المفاهيم الحزبية بين المواطنين في جميع أنحاء البلاد وغرس الروح الحزبية في نفوسهم[6] .

وجرى في هذا المؤتمر تعديل النظام الداخلي للحزب وعلى وفق ما يلي :

المادة الأولى : تضاف الفقرة الآتية (أما في الألوية التي لم تشكل فيها الفروع فيتم انتخاب هؤلاء الممثلين من اللجنة المركزية للحزب) بعد جملة (قبل كل اجتماع دوري من المادة(57)).

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 921 ، 13 تشرين الأول 1951 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 923 ، 15 تشرين الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 940 ، 30 تشرين الأول 1951 .

(4) المصدر نفسه .

(5) جريدة الأمة ، العدد 896 ، 31 تشرين الأول 1951 .

(6) المصدر نفسه .

المادة الثانية : تضاف الفقرة الآتية (ويجوز تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام مدة لا تتجاوز الشهرين بقرار من اللجنة المركزية بأكثرية ثلثي الأعضاء) إلى آخر المادة (58).
المادة الثالثة :تحذف جملة (ويقرر الميزانية العامة للهيئة التنفيذية ويصادق على نفقات السنة المنصرمة) من المادة (63) .
المادة الرابعة : تستبدل الفقرة الآتية (وتنتهي بعد انصرام سنة على أول انتخاب اللجنة المركزية مدة عضوية نصف أعضائها بالقرعة) الواردة في آخر المادة (66) بالفقرة الآتية (وتنتهي عضوية نصف أعضاء أول لجنة مركزية باجتماع المؤتمر السنوي الاعتيادي الثاني) .
المادة الخامسة : تستبدل الفقرة (ب) من المادة (69) بما يلي : (تصادق على ميزانية الهيئة التنفيذية التي تعدها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية) .
المادة السادسة : تستبدل كلمة (لا يقل) الواردة في المادة (81) بكلمة (لا يزيد) .
المادة السابعة : تعدل المادة (110) وتصبح على النحو الآتي (يعدل هذا النظام من اللجنة المركزية بأكثرية ثلثي الأعضاء على ان تستحصل موافقة وزارة الداخلية بذلك) .
المادة الثامنة : تحذف المواد (111 ، 112 ، 113)[1] .

وكان حزب الأمة الاشتراكي شأنه شأن باقي الأحزاب السياسية عرضة إلى التعطيل في أثر إعلان وزارة نور الدين محمود التي تألفت في 23 تشرين الثاني 1952 الأحكام العرفية ، لذلك فإن الحزب لم يتمكن من عقد مؤتمره السنوي العام لسنة 1952.

وعندما ألف فاضل الجمالي وزارته الأولى (17 أيلول 1953–8 آذار 1954) سمح للأحزاب السياسية بمزاولة نشاطها السياسي العلني في 30 أيلول 1953[2] ، في أثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الأمة الاشتراكي في 11 كانون الأول 1953 لعقد اجتماعها السنوي واستعرضت أوضاع البلاد العامة وأمور الحزب الخاصة خلال المدة الأخيرة التي ابتدأت بإعلان الأحكام العرفية من قبل وزارة نور الدين محمود وتعطيل الأحزاب السياسية وصحفها ، وما لحق بالبلاد من أضرار نتيجة تلك الإجراءات التعسفية التي أصابت الحياة الدستورية في الصميم وقضت على أبسط مفاهيم النظام الديمقراطي في البلاد . وبعد المداولة في هذه الأمور أتخذ الحزب مجموعة من القرارات أهمها :

([1]) جريدة النبأ ، العدد 941 ، 31 تشرين الأول 1951 .

([2]) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953–1958 ، بغداد ، 1980 ، ص188 .

1- ان الحزب يسعى إلى تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد عن طريق انتخابات مباشرة ونزيهة خالية من شوائب التزوير والتزييف ينبثق عنها مجلس نيابي يمثل إرادة الشعب تمثيلاً صحيحاً[1] .

2- تعديل نظام الحزب الداخلي ، وكان أبرز الأمور التي تناولها هذا التعديل منح اللجنة المركزية للحزب صلاحية انتخاب ممثلي الألوية التي لا توجد فيها فروع للحزب ، وإمكانية تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام للحزب مدة لا تتجاوز الشهرين بقرار من اللجنة المركزية وبموافقة ثلثي الأعضاء ، ومد موعد انتهاء عضوية نصف أعضاء اللجنة المركزية من بعد سنة من اجتماع اللجنة المركزية للحزب ، كما جاء في النظام الداخلي للحزب إلى بعد سنتين من أول اجتماع للجنة المركزية .

3- استناداً إلى المادة (96) من النظام الداخلي المعدل للحزب قررت الهيئة العليا بالإجماع عد كل من عز الدين النقيب ، وغازي العلي ، ومحمد جواد حيدر ، وجابر السيد سرحان ، وموجد الشعلان ، وسوادي الحسون ، وطالب محمد علي ، ومزهر السمرمد ، وعيسى طه ، وتوفيق بابان ، وعبد الملك البدري ، مستقيلين من الحزب وذلك لمخالفتهم قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات النيابية[2] .

وفي 8 كانون الثاني 1954 وبناءً على دعوة اللجنة المركزية للمؤتمر العام للحزب[3] ، عقد الحزب مؤتمره العام السنوي وألقى رئيسه صالح جبر في المؤتمر خطاباً دعا فيه إلى تدعيم الحياة الحزبية وفسح المجال للأحزاب لأداء رسالتها ، وطالب بإجراء انتخابات نيابية جديدة نزيهة في العراق[4] .

وجرى في هذا المؤتمر انتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب ، أسفرت عن فوز صالح جبر رئيساً للحزب ونظيف الشاوي نائباً أول وتوفيق وهبي نائباً ثانٍ ومحمد النقيب سكرتيراً عاماً أول للحزب ورفيق السيد عيسى سكرتيراً عاماً ثانٍ وعبد الهادي البجاري مراقباً عاماً وعلي أبو التمن نائباً للمراقب العام وصالح بحر العلوم محاسباً وعبد اللطيف آغا جعفر أميناً للصندوق[5] .

وقد انتخبت الهيئة العليا للحزب أربعة من بين أعضائها لعضوية الهيئة المركزية وهم السيد عبد المهدي وصالح بحر العلوم وجواد جعفر ورفيق السيد عيسى . وبذلك أصبحت الهيئة المركزية وفق

---

(1) جريدة الحوادث ، العدد 3273 ، 11 كانون الأول 1953 .

(2) نصت المادة (96) من النظام الداخلي الفقرة ج على زوال صفة العضوية إذا أخل العضو بعهوده وخرج على المنهج أو النظام الداخلي وعدم تقيده بها وخروجه على مقررات هيئات الحزب. ينظر: حزب الأمة الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص30.

(3) جريدة الحوادث ، العدد 3273 ، 11 كانون الأول 1953 .

(4) عبد الرزاق محمد اسود ، المصدر السابق ، ص271 ؛ جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ، ص189 .

(5) جريدة الزمان ، بغداد ، العدد 4932 ، 11 كانون الثاني 1954 .

النظام الداخلي للحزب تتألف من أولئك الأربعة المذكورين فضلاً عن رئيس الحزب ونائبيه الأول والثاني والسكرتير العام الأول والمراقب العام[1] ، مع ان الصفة التمثيلية للحزب كانت عرضة إلى اختبار جدي في ضوء ما أصاب الحزب من انشقاقات كانت المصالح الشخصية فيها واضحة تماماً .

رابعاً : الانشقاق في صفوف الحزب ونهاية نشاطه السياسي

1- الانشقاق في صفوف الحزب

كان حزب الأمة الاشتراكي أسوةً بالأحزاب السياسية الأخرى عرضة إلى الانشقاق في صفوفه ، ووقع الانشقاق الأول فيه إثر الانتخابات النيابية التي أجرتها وزارة نور الدين محمود في 17 كانون الثاني 1953 ، عندما قرر الحزب الاشتراك في هذه الانتخابات ، وبسبب إخفاقه في الحصول على تأييد الوزارة بمساعدته على الفوز[2] ، فضلاً عن التدخلات ضد مرشحيه بشكل سافر من الحكومة ، قرر مقاطعة الانتخابات وسحب مرشحيه منها[3] ، فأدى ذلك إلى حدوث انشقاق في صفوف الحزب عندما أصر عدد من أنصاره من رؤساء العشائر ومنهم سوادي الحسون وهو أحد رؤساء العشائر في الديوانية على الاستمرار بالمشاركة في الانتخابات وعدم مقاطعتها مفضلاً الاستقالة من الحزب[4] .

وقد أسفرت نتائج الانتخابات النيابية عن فوز عدد من الأعضاء الذي انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي وحصلوا على (8) مقاعد في المجلس النيابي[5] .

ووقع الانشقاق الثاني في صفوف الحزب بعد ان أعلن نوري السعيد حل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري) في 3 آب 1954 بحجة فسح المجال لكل من يجد في نفسه الكفاءة لتمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً دون تفريق أو تحيز ، وبتحريض من نوري السعيد[6] ، انقسم حزب الأمة الاشتراكي إلى رأيين

([1]) جريدة الزمان ، بغداد ، العدد 4932 ، 11 كانون الثاني 1954.

([2]) يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي ، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية (1924-1957) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2009 ، ص187 .

([3]) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص30 .

([4]) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ، ص199 .

([5]) محمد حمدي الجعفري ، المصدر نفسه ، ص201 .

(5) F. O . , 371-110990-84311 , Confidential , British Embassy Baghdad , Hooper to Mr. Eden , No. 177 , 18 August 1954 ;

، رأي يؤيد الانتخابات وحل الحزب ، وقد تبناه توفيق وهبي ومجموعته التي ضمت كمال السنوي وفاضل معله وعدنان القاضي وغيرهم ، وقد اتخذوا هذا القرار من دون الرجوع إلى الهيئة العليا للحزب ، والرأي الثاني يؤيد ترك قضية حل الحزب والدخول في الانتخابات إلى رئيس الحزب صالح جبر وأبرزهم السيد عبد المهدي ونظيف الشاوي وأحمد الجليلي وحنا خياط[1] .

وأصدر توفيق وهبي نائب رئيس الحزب وهو من مؤيدي سياسة نوري السعيد بياناً في 17 آب 1954 نص على حل الحزب والسماح لمن يجد في نفسه الكفاية من أعضائه خوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية[2] . وقد سوغ توفيق وهبي بيانه الذي أصدره من دون الرجوع إلى الهيئة العليا للحزب بما يلي: ((لقد دلتنا التجارب على ان خدمة البلاد الصحيحة تحتاج إلى تضحيات في مقدمتها نبذ الخلافات الشخصية بين أبناء هذه الأمة ، ولما كان حزب الأمة الاشتراكي بغالبية أعضائه يؤمنون كل الإيمان بضرورة خدمة البلاد خدمة إيجابية يتعسر عليهم أداؤها مع بقاء الحزب بوضعه الحاضر لاسيما بعد الظروف العصيبة التي مر بها ، الأمر الذي جعلني استشير لفيفاً غير قليل من زملائي أعضاء اللجنة العليا وارتأينا على ان المرحلة الخطيرة التي تمر بها البلاد والوضع الحرج الذي صار إليه الحزب يقتضي حل الحزب وخوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية))[3] ، في حين أكدت الوثائق البريطانية ان السبب الرئيس الذي حدا بتوفيق وهبي إصدار بيان حل الحزب هو رغبة منه بالتقرب من نوري السعيد والحصول على ما اسمته ((حصته من السلطة))[4] .

كان صالح جبر في لبنان لغرض الاستجمام حين أُذيع بيان توفيق وهبي ، فعاد على وجه السرعة إلى العراق ، والتقى بأعضاء الهيئة العليا للحزب التي عقدت اجتماعاً في 20 آب 1954[5] ، حضره كل من السيد عبد المهدي ونظيف الشاوي وأحمد الجليلي وحنا خياط وعبد الحميد رشيد وعبد القادر أسعد وعبد الهادي البجاري وصالح بحر العلوم وجعفر المكوطر وجعفر القزويني وعبد اللطيف آغا جعفر وسالم آغا جعفر وسامي شوكت وادور جرجي وسلمان الابراهيم ورفيق السيد عيسى[6] . ولم

عبد الرزاق محمد اسود ، المصدر السابق ، ص271 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص155 .

([1]) محمود شبيب ، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية 1950–1958 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بغداد ، 1984 ، ص92 ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ، ص117.

([2]) جريدة الحوادث ، العدد 3477 ، 18 آب 1954 ؛ جريدة صوت الأهالي ، العدد 262 ، 18 آب 1954 .

([3]) نقلاً عن : عبد الرزاق محمد اسود ، المصدر السابق ، ص271 .

(4) F. O . , 371-110990-84311 , Confidential , British Embassy Baghdad , Hooper to Mr. Eden , No. 177 , 18 August 1954 .

(5) Ibid ;

جريدة الزمان ، العدد 5116 ، 22 آب 1954 .

([6]) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص198–199 ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، المصدر السابق ، ص271 .

يحضـر الاجتماع كل من محمد النقيب وحسن السهيل ومكي الشربتي وجواد جعفر ورشيد الصـوفي لوجودهم خارج العراق ، والشيخ حبيب الطالباني لمرضه وعدم استطاعته المجيء إلى بغداد[1] .

وبعد ان استعرضت الهيئة أوضـاع البلاد آنذاك بصورة عامة وأوضـاع الحزب بصورة خاصـة قررت بالإجماع ما يلي :

1- فصـل توفيق وهبي وكمال السنوي وفاضـل معله أعضـاء الهيئة العليا من عضـوية الحزب وذلك لقيامهم بعمل يعد خروجاً على النظام الداخلي للحزب .

2- تفويض صالح جبر بإذاعة البيان الذي يجدد فيه موقف الحزب من الانتخابات النيابية.

3- فصل عدنان القاضـي عضو الهيئة الإدارية لفرع بغداد من عضوية الحزب ، وفق النظام الداخلي لقيامه بعمل يعد خروجاً على نظام الحزب الداخلي[2] .

أصدر توفيق وهبي وعدنان القاضـي وكمال السنوي بياناً استنكروا فيه قرار الهيئة العليا للحزب الخاص بفصلهم من الحزب والأوضـاع السيئة التي يمر بها الحزب ، وأكد توفيق وهبي في البيان ما نصه : ((أنني لا أزال أتحمل مسؤولية رأي حل الحزب حيث أنني وجدت ان المصلحة تتطلب ذلك ، لاسيما بعد ان أعلنت الحكومة على لسان رئيسها محاربة الشيوعية والقيام بالإصـلاحات الضـرورية للبلاد ، ولما وجدت ان هناك تيارات خفية تبثها عناصـر لها سيطرتها على الحزب تحول دون أي تعاون تقتضيه الحالة الراهنة مع هذه الحكومة التي يترأسها نوري السعيد ، ونظراً لسفر السيد صـالح جبر إلى الخارج غير المنتظر ولاعتقادي ان الحل هو الطريق الوحيد الذي يفسح المجال أمامه وأمام الأكفاء من أعضـاء الحـزب لأداء خدمة فاعلة للبلاد ، بادرت إلى نشر بياني الذي لم أشرك أحـداً بمسؤوليته معي ، ان أول مظهر من مظاهر الرجولة هو ان يتحمل المرء مسؤولية رأيه ولا أدري ما أقوله عن هؤلاء أعضـاء الهيئة العليا الذين حضروا داري وأيدوني بحل الحزب وطلبوا أكثر من ذلك ، وعلى كلٍّ فإن التاريخ سيقول كلمته وسيرى الناس أينّا المصيب ، وان خدمة البلاد تحتاج إلى تضحية وأقل التضـحيات هو ما قدمته وزملائـي الذين شـاركوني في الرأي في هذا الأمر وظلوا محـافظين عليه))[3].

([1]) جريدة الزمان ، العدد 5116 ، 22 آب 1954 .

([2]) المصدر نفسه ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص155 .

([3]) نقلاً عن : جريدة الزمان ، العدد 5116 ، 22 آب 1954 .

وفي الوقت نفسه استنكر عدنان القاضي وكمال السنوي قرار الحزب الخاص بفصلهما وعدوه مخالفاً لنصوص النظام الداخلي لعدم انطباقه على المادتين (97 و 98) من النظام الداخلي ، وأوضحا انهما قدّما استقالتهما قبل صدور قرار الفصل[1] .

وهكذا جاء فصل هؤلاء الأعضاء بدوره مكسباً لسياسة نوري السعيد بسبب اشتراكهم في الانتخابات بعد ان أصبحوا قريبين من نوري السعيد ، لاسيما بعد حصول عدد منهم على العضوية في مجلس النواب ، وكان توفيق وهبي أحد هؤلاء ، مع العلم ان معظم أعضاء اللجنة العليا حبذوا حل الحزب ليتسنى لهم خوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية ، وان صالح جبر هو نفسه حاول التوصل إلى اتفاق مع نوري السعيد بشأن تشكيل جبهة موحدة ، ولما فشل في ذلك أعلن مقاطعة الحزب للانتخابات[2] .

وكان صالح جبر قبل ذلك يميل إلى تجميد الحزب ثم حله وتأييد مشروعات نوري السعيد السياسية التي تتعلق بالسياسة الخارجية ومكافحة الشيوعية بكل ما أوتي من حول في حالة اتفاقه معه والاطمئنان إليه وبخاصة فيما يتعلق بسير الانتخابات حرصاً على حفظ كرامته والوفاء لجماعته[3] .

بعد هذه التطورات توالت الاستقالات من حزب الأمة الاشتراكي حيث قدم يوم 22 آب 1954 ثلاثة من أعضاء الحزب استقالتهم ، وهم عبد الهادي البجاري عضو الهيئة العليا والهيئة المركزية للحزب وعبد اللطيف آغا جعفر عضو الهيئة العليا وأمين الصندوق للحزب وأدور جرجي عضو الهيئة العليا[4] . وقدم الشيخ ثعبان سالم الخيون استقالته من الحزب يوم 19 آب 1954[5] . وبدورها قررت الهيئة العليا للحزب قبول استقالة عبد الهادي البجاري وأدور جرجي وعبد اللطيف آغا جعفر وعبد الحسين كمونه وعلي أبو التمن وكاظم أحمد وثعبان سالم الخيون وشلاكه المزعل ، وتم انتخاب ناجي الجوهر أميناً للصندوق بدلاً من عبد اللطيف آغا جعفر المستقيل[6] .

---

(1) جريدة الزمان ، العدد 5117 ، 23 آب 1954 .

(2) ليلى ياسين حسين الأمير ، المصدر السابق ، ص131 ؛

F. O . , 371-110990-84311 , Confidential , British Embassy Baghdad , Hooper to Mr. Eden , No. 177 , 18 August 1954 .

(3) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ، ص117 .

(4) جريدة الزمان ، العدد 5117 ، 23 آب 1954 .

(5) المصدر نفسه .

(6) جريدة الزمان ، العدد 5124 ، 31 آب 1954 .

وقررت الهيئة العليا للحزب أيضاً عد كل من حسين الفايز وكامل الغثيث وحسين علوان الشلال ومحمود الملا وبكر دلير وعبد الله آغا وفارس حسين مستقيلين من الحزب لمخالفتهم قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات وترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية[1].

والجدير بالذكر ان الذين فصلوا من الحزب أصبحوا نواباً بعد فوزهم في الانتخابات التي أجراها نوري السعيد كمكافئة لهم على موقفهم[2] .

وبحسب ما أورده مراسل محطة الشرق الأدنى في بغداد لم يتوصل صالح جبر –عند اجتماعه بالهيئة العليا للحزب الذي استمر أكثر من أربع ساعات إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة لتلافي الأزمة القائمة في الحزب ، مما قد يؤدي إلى إعلان حل الحزب[3] . مع ان هناك ما يشير إلى ان الحزب كان في طريقه إلى الاختفاء من الحياة السياسية العراقية .

2- نهاية النشاط السياسي للحزب

عندما ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في 3 آب 1954 ، اتخذ سلسلة من الإجراءات القاسية ضد الحركة الوطنية العراقية من أحزاب وصحافة ، وهي إجراءات عرفت بـ((سياسة المراسيم))[4] ، منها المرسوم رقم (16) لسنة 1954 الذي أضاف فقرة جديدة إلى قانون تعديل العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 ، شمل به عقوبة السجن أو الإعدام أو كليهما ليس ضد دعاة الشيوعية فحسب بل حتى ضد حركة أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية ومنظمات أخرى[5] ، والمرسوم رقم (17) لسنة 1954 الذي أجاز فيه إسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم عليه وفق المادة السابقة[6] .

وخول المرسوم رقم (19) في 22 أيلول 1954 الخاص بالجمعيات والأحزاب وزير الداخلية حق إلغاء إجازات الجمعيات والنوادي ودور التمثيل المجازة في العراق[7] ، وعلى وفق ذلك أصدرت الوزارة

---

(1) المصدر نفسه .

(2) أحمد فوزي ، المثير في تاريخ العراق ، ص202 .

(3) جريدة الزمان ، العدد 5115 ، 21 آب 1954 .

(4) مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص181 .

(5) جريدة الزمان ، العدد 5126 ، 2 أيلول 1954 ؛ قيس عبد الحسين الياسري ، المصدر السابق ، ص143 .

(6) جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد 3442 ،1 أيلول 1954 ؛ فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص358 .

(7) جريدة الحوادث ، العدد 3507 ، 24 أيلول 1954 ؛ عبد الرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الحركة العمالية في العراق 1933-1958 . دور العمال في الحركة الوطنية ، بغداد ، 2005 ، ص265 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص156 .

بياناً في 28 أيلول 1954 أوقفت بموجبه حزب الأمة الاشتراكي وبقية الأحزاب السياسية عن العمل السياسي[1] .

وخول مرسوم المطبوعات رقم (24) في 15 تشرين الثاني 1954 وزير الداخلية إلغاء إجازات الصحف والمجلات[2] . وتنفيذاً للمادة الحادية والأربعين من هذا المرسوم أصدرت الوزارة أمراً في 12 كانون الأول 1954 ، ألغت بموجبه امتيازات الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933 ، على ان يتقدم أصحابها بطلبات للحصول على امتيازات جديدة ، ولم تمنح امتيازات الإصدار لأكثر من
سبع صحف[3] ، في بغداد ومن ضمنها صحيفة واحدة باللغة الانكليزية[4] .

وبذلك انتهت حياة حزب الأمة الاشتراكي دون ان يشكل وزارة واحدة في حياته[5].

ومن الواضح ان في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نهاية الحزب على هذه الشاكلة ، هي سياسة نوري السعيد التي اتبعها في خنق الحركة الوطنية وتقويضها عن طريق سياسة المراسيم ، وما شهده الحزب من اختلاف بين أقطابه في الرأي والموقف والذي تبلور أخيراً بانشقاق توفيق وهبي مع بعض أعضاء الحزب ، الأمر الذي أدى إلى صدمة عنيفة في صفوف الحزب انعكست بصورة مباشرة على نشاطه وقوته ، زيادة على أن التمحيص في انتماءات أعضاء الحزب ، بمن فيهم أعضاء هيئته التأسيسية ، تظهر انه ضم فئات اجتماعية افتقرت إلى التجانس والانسجام فيما بينها ، فكان يصعب على الأعضاء الاستمرار في ممارسة العمل السياسي في إطار حزب سياسي واحد ، قائم على أساس فكر سياسي واحد ، من دون ان يقع بينهم اختلاف في الرؤى والمواقف ، على الرغم من انهم اظهروا الحزب موحداً في مواقف غير قليلة ، ولاسيما ما تعلق منها بالقضايا الداخلية والعربية والدولية .

وهكذا انتهت الحياة السياسية لحزب الأمة الاشتراكي ، من دون ان تتاح له فرصة لتأليف وزارة واحدة طوال مدة وجوده الفعلي ، وهو ما يثير صعوبة كبيرة عند محاولة تقويم الشعارات التي رفعها واتخذها أهدافاً له ، ولاسيما أنها لم توضع موضع التطبيق العملي ، من دون نسيان قصر المدة الزمنية التي ظهر فيها الحزب .

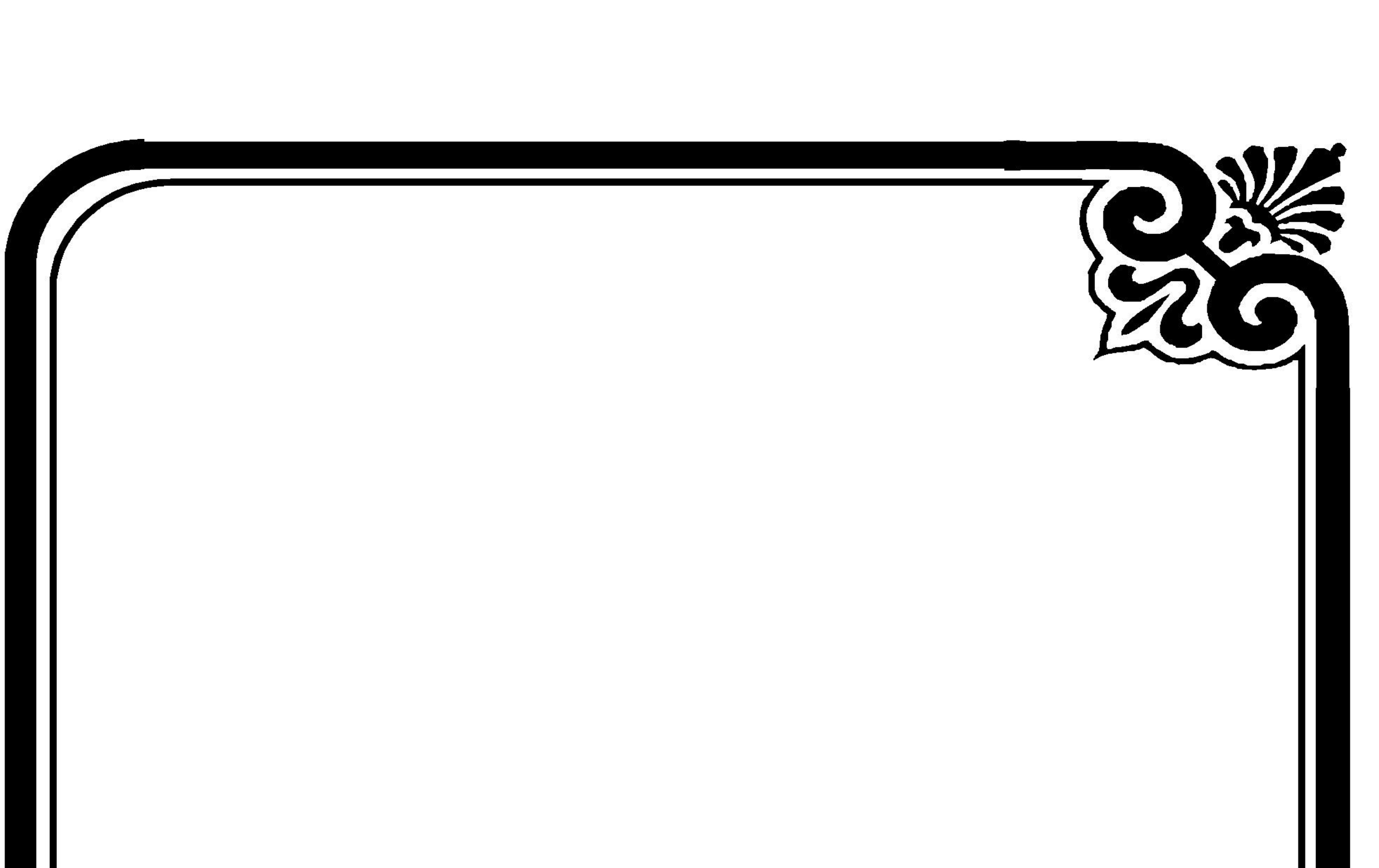
([1]) جريدة الحوادث ، العدد 3512 ، 29 أيلول 1954 .

([2]) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني ، ص359 .

([3]) من الصحف التي أجيزت بعد صدور قرار إلغاء المطبوعات (الزمان – الحوادث – الشعب – الحرية – اليقظة – الأخبار – عراق تايمز باللغة الانكليزية) ينظر : جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص112 .

([4]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص151 .

([5]) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص11 .



أولاً : موقف الحزب من القضايا الداخلية

1- موقفه من القضايا السياسية

كان لحزب الأمة الاشتراكي عدد من المواقف تجاه القضايا السياسية الداخلية التي شهدها العراق ، وفي مقدمتها المطالبة بإصدار مرسوم لتعديل قانون الانتخاب المباشر[1] ، وإصلاح الأوضاع السياسية السيئة في البلاد[2] ، ففي الوقت الذي قدم فيه قادة الأحزاب السياسية مثل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال وطه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية في 28 تشرين الأول 1952 ، مذكرات إلى الوصي عبد الإله حذروا فيها من سوء الأوضاع العامة في البلاد ، قدم صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي في اليوم نفسه مذكرة إلى

[1] حسن أحمد المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2007 ، ص83 .

[2] محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ص82 .

رئيس الوزراء مصطفى العمري (12 تموز 1952- 23 تشرين الثاني 1952) حذر فيها من سوء الأوضاع العامة في البلاد أيضاً ، وحمل الوصي عبد الإله المسؤولية بشكل مباشر عما آلت إليه أوضاع البلاد[1] .

وكان أبرز ما جاء في تلك المذكرة ما نصه ((لم يعد خافِ على أحد كون البلاد بأوضاعها الراهنة أحوج ما تكون إلى إصلاح يعالج ما فسد من أمورها ويدافع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة . ان الهوة التي انحدرت إليها البلاد وبخاصة خلال الفترة الأخيرة ، أمست تهددها بشتى المحاذير والأخطار ، الأمر الذي أستفز الشعب وأثار سخطه وتذمره واستيائه ، وحمله على المطالبة بالإصلاح الشامل السريع ، قبل ان يستشري الداء ويعز الدواء . ان حالة الشعب العراقي اليوم حالة خطيرة ولا يصح التغاضي عنها والاستخفاف بنتائجها ، وهذا هو الذي حمل المعنيين بالقضايا العامة على الاهتمام ودفعهم إلى تحذير المسؤولين من العواقب ، وتنبيههم إلى ما يحتمل ان تنتهي إليه هذه الحال))[2] .

وطالبت المذكرة أيضاً بالإصلاح الشامل وتعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ، والأخذ بمقتضيات الدستور بوصفه حجر الزاوية في كل إصلاح تنشده البلاد ويطالب به الشعب ، كما بين الحزب ان النظام الديمقراطي السليم من شوائب الفساد يرتكز في كيانه على الأسس المتينة والقواعد الرصينة ، التي تستمد قوتها من الشعب وهو لذلك يعتقد بل يؤمن ان ليس بالإمكان إقامة نظام ديمقراطي بمفهومه الصحيح ، إلا إذا كان أساسه إرادة الشعب التي لا تتحقق إلا عن طريق الانتخاب المباشر وتعديل قانون انتخاب مجلس النواب[3] .

ويبدو لنا ان المذكرة قد اتسمت ببعض الجرأة ، وكشفت سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد ، ونبهت الوصي عبد الإله والحكومة إلى تلك الأوضاع السيئة ، علماً ان حزب صالح جبر يعد من الأحزاب المعارضة للوزارات الموالية لنظام الحكم الملكي القائم . ولم يكتف صالح جبر بهذه المذكرة فحسب بل قصد مجلس الوزراء في اليوم نفسه ، وقدم مذكرة أخرى باسم

([1]) جريدة النبأ ، العدد 1242 ، 29 تشرين الأول 1952 ؛ نجيب الصائغ ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري خلال 1947-1963 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1990 ، ص55 ؛ ؛ بو علي ياسين وآخرون ، الأحزاب والحركات القومية العربية ، ج1 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، عدن ، د.ت ، ص170 .

([2]) نقلاً عن : جريدة الأمة ، العدد 1194 ، 29 تشرين الأول 1952 .

([3]) المصدر نفسه ؛ الملحق رقم (4) من هذه الدراسة .

الحزب إلى رئيس الوزراء مصطفى العمري سلمها إلى رئيس الديوان الملكي[1] ، أوضح فيها ان حزبه سيقاطع الانتخابات النيابية المقبلة إذا لم تستجب الوزارة لمطالب الأحزاب والقوى الوطنية بان تجعل الانتخابات مباشرة ، مؤكداً فيها إصرار حزبه على وجوب تعزيز الحياة الديمقراطية عن طريق الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور ، ودعم الحياة الحزبية وضمان ممارسة النشاط الحزبي[2]، واحترام الشعب في انتخاب نوابه بصورة مباشرة[3].

تزامنت مذكرتي صالح جبر هذه مع نشاط ملحوظ لأعضاء حزب الأمة الاشتراكي في مجلس النواب العراقي ، إذ قدم عضو حزب الأمة الاشتراكي والنائب في مجلس النواب العراقي جعفر القزويني ومعه ثمانية وعشرون نائباً إلى الوصي عبد الإله بضرورة الأخذ بمبدأ الانتخابات المباشرة ، بما يضمن تسهيل عملية الانتخابات ويقصر مدتها وعدم تدخل الحكومة في نتائجها[4] .

وهكذا أسهمت طلبات الأحزاب السياسية تلك وبعض أعضاء مجلس النواب العراقي في إثارة الحركة الوطنية والرأي العام العراقي ، مما دفع بالوصي عبد الإله إلى دعوة قادة الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين لعقد مؤتمر في البلاط الملكي[5] .

وعلى وفق ذلك عُقدَ في 3 تشرين الثاني 1952 مؤتمر حضره رئيس الوزراء مصطفى العمري ورؤساء الأحزاب السياسية ورؤساء الوزارات السابقين وبعض النواب لغرض التداول بمذكرات الأحزاب التي قدمت يوم 28 تشرين الأول[6] . وقد افتتح المؤتمر من الوصي عبد الإله وكانت آثار الارتباك والانفعال بادية عليه ، وتحدث عما وقع في عهد وصايته ، ونفى عن نفسه تهمة التدخل في أمور الوزارات وأخذ يستعرض أمور البلاد السياسية الواحدة تلو الأخرى[7] . وفي أثناء المؤتمر شدد رؤساء الأحزاب وبخاصة صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي على أهمية الانتخابات المباشرة . بيد أن

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 1194 ، 29 تشرين الأول 1952 ؛ وللمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص302–305.

(2) جريدة الأمة ، العدد 1194 ، 29 تشرين الاول 1952 ؛ مؤيد إبراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص152 .

(3) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894–1974 ،ج2 ، ط3 ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، 1977 ، ص571–572 .

(4) حسن أحمد المعموري ، المصدر السابق ، ص81–82 .

(5) نوري عبد الرزاق حسن ، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية ، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ، القاهرة 1958 ، ص72 .

(6) محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص299–230 ؛ نجيب الصائغ ، المصدر السابق ، ص62 .

(7) عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، ص316 .

نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري خالف الحاضرين في الرأي[1]، زيادة على ذلك ان المؤتمر شهد مشادة كلامية بين الوصي عبد الإله وطه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة[2] ، أدت إلى إخفاق المؤتمر وانتهائه دون جدوى وأهملت مطالب المعارضة وبعض النواب حول الانتخابات المباشرة[3] .

ومع ذلك ، لوحظ ان مجلس الوزراء برئاسة مصطفى العمري وافق في 6 تشرين الثاني 1952 على قبول مبدأ الانتخابات المباشرة ، على ان تؤلف لجنة تضم كبار علماء القانون والإدارة وممثلي الأحزاب السياسية لتعديل قانون الانتخابات ، فرفضت الأحزاب ومنها حزب الأمة الاشتراكي نفسه هذا العرض ، عدا حزب الاتحاد الدستوري وأبلغت الأحزاب الرافضة رئيس الوزراء مصطفى العمري بانها مستمرة في مقاطعة الانتخابات وهي تشعر ان واجبها قد تضاعف كثيراً وان مسؤولياتها تجاه الرأي العام قد ازدادت بعد مؤتمر البلاط ، واقترحت إصدار مرسوم تعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً مع توافر الضمانات لحرية الانتخابات[4] .

بقي الأمر على هذا الحال حتى يوم 22 تشرين الثاني 1952 عندما خرجت مظاهرات صاخبة في شوارع بغداد كان أغلبية المتظاهرين فيها من طلاب الكليات والمدارس الناقمين على الحكومة والرافضين للأوضاع الشاذة التي تعاني منها البلاد ، فاصطدم المتظاهرون برجال الشرطة المنتشرين في باب المعظم ، واستخدمت فيها الحجارة والعصي فسقط من جراء ذلك عدد من الجرحى[5] ، فأصدرت الحكومة من جانبها بياناً أوضحت فيه حرصها على تفادي الاضطرابات وكل ما يعكر صفو الأمن ، وناشدت المتظاهرين بالانصراف إلى أعمالهم حفاظاً على المصلحة العامة[6] ، إلا أن المظاهرات استمرت وامتدت إلى مناطق بغداد الأخرى وبعض مدن العراق الأخرى مثل كربلاء والحلة والنجف والديوانية والناصرية والبصرة . ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة وطالبوا بإقالتها وإجراء

---

(1) أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق ، ص133 ؛ فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص312 ؛ محمود شبيب ، المصدر السابق ، ص46 .

(2) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ص84 ؛ يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص172–174 .

(3) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ص84 ؛ يحيى كاظم حمود المعموري ، المصدر السابق ، ص174 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 1261 ، 30 تشرين الثاني 1952 ؛ أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق ، ص133 .

(5) عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، ص321 ؛ صالح حيدري ، المصدر السابق ، ص125–126 .

(6) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي ، ص95 .

الانتخابات المباشرة[1] ، واصطدموا برجال الشرطة الذين لم يترددوا عن استخدام القنابل المسيلة للدموع ، وعلى الرغم من ذلك هاجم المتظاهرون مراكز الشرطة ودوائر الحكومة فاضطرت الشرطة إلى استخدام السلاح وإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى من الجانبين[2] .

إزاء تطور تلك الأحداث أضطر رئيس الوزراء مصطفى العمري إلى تقديم استقالة وزارته في 23 تشرين الثاني 1952 والتي قبلها الوصي عبد الإله[3] .

لم يكن أمام الوصي إلا الاتصال بالفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش ، وتكليفه بتشكيل الوزارة ، فأذاع نور الدين محمود بياناً إلى الشعب أعلن فيه تأليف الوزارة في اليوم نفسه ووعد الشعب بإجراء الإصلاحات والانتخابات المباشرة[4] ، لكن الأحكام العرفية أعلنت وأنزلت قوات الجيش إلى الشوارع . وبادرت الوزارة الجديدة أيضاً إلى تعطيل عمل الأحزاب السياسية وصحفها في 24 تشرين الثاني 1952 ومنها حزب الأمة الاشتراكي[5] ، وجريدتي الأمة والنبأ[6] .

وفي ظل تلك الظروف أصدر رئيس الوزراء نور الدين محمود بياناً حدد فيه يوم 17 كانون الثاني 1953 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية على وفق مبدأ الانتخابات المباشرة[7] ، فأعلن حزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري قبولهم الاشتراك فيها ، في حين قاطعها حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي[8] . وبسبب التدخلات ضد مرشحي حزب الأمة الاشتراكي ومحاولة الحكومة التلاعب في الانتخابات ، قرر الحزب مقاطعة الانتخابات وسحب مرشحيه

---

(1) فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص74 .

(2) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ، ص716–719 ؛ فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006 ، ص162 .

(3) حسن أحمد المعموري ، المصدر السابق ، ص83 ؛ أحمد فوزي ، المثير في أحداث العراق السياسية ، ص136 .

(4) فاطمة عدنان شهاب ، المصدر السابق ، ص80–81 ؛ صالح الحيدري ، المصدر السابق ، ص126 .

(5) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32032/31) ، بيانات الأحكام العرفية ، و15 ، ص15 ؛ فيبي مار ، المصدر السابق ، ص163 . ينظر : ملحق رقم (5) .

(6) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (32032/31) ، بيانات الأحكام العرفية ، و14 ، ص14 ؛ محمود شبيب ، المصدر السابق ، ص71 .

(7) فاطمة عدنان شهاب الدين ، المصدر السابق ، ص109 .

(8) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص30 ؛ مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص200 .

منها[1] ، وأوضح صالح جبر في مجلس الأعيان سبب انسحاب حزبه من الانتخابات التي أجرتها وزارة نور الدين محمود بقوله ((ما ان بدأت طلائع الانتخابات حتى بدأت التدخلات الحكومية وقد لفتنا نظر المسؤولين إلى ذلك عدة مرات ، ولكن من دون جدوى إلى ان أخذت التدخلات أشكالاً سافرة بدعوة المتصرفين إلى بغداد وتزويدهم بالقوائم التي تتضمن أسماء النواب الذين يجب ان يعينوا تعيناً ، فعاد المتصرفون إلى ألويتهم يعلنون تسلمهم لهذه القوائم ، ويطالبون مرشحي حزبنا بالذات والتخصيص ان ينسحبوا من الانتخابات ، وبعد ان أطلعنا على الحقائق رأينا ان نعمل أحد أمرين ، إما ان نصطدم مع الحكومة وقواتها بالقوة والعنف ، أو أن ننسحب من الانتخابات وهو ما فضلناه ، ونكتفي بالاحتجاج الذي قدمه كل مرشح من مرشحينا إلى السلطات الانتخابية))[2] .

وقد تضمنت الاحتجاجات التي قدمها مرشحو الحزب إلى الحكومة ما نصه ((بناءً على تدخل الحكومة السافر وعدم احترامها جانب الحياد أسحب ترشيحي من النيابة راجياً إعادة تأميناتي القانونية))[3] .

باركت صحف الأحزاب السياسية الأخرى ولاسيما جريدة لواء الاستقلال ، مقاطعة حزب الأمة الاشتراكي لتلك الانتخابات ، ودعت التجمعات السياسية والقوى الوطنية بكافة أشكالها إلى ان تحذو حذو حزب الأمة الاشتراكي في سبيل نيل الحرية[4] .

أدى قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات إلى حدوث انشقاق في صفوفه ، عندما أصر عدد من أنصاره من رؤساء العشائر على الاستمرار بالمشاركة في الانتخابات وعدم مقاطعتها[5] . مخالفين بذلك رأي الحزب ، وقد حصل هؤلاء المنشقين من الحزب على ثمانية مقاعد ، وهم عز الدين النقيب وغازي العلي الكريم وسوادي الحسون وجابر السرحان والحاج طالب محمد علي ومحمد جواد حيدر وموجد الشعلان والشيخ مزهر السمرمد[6] .

([1]) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص30 ؛ قيس عبد الحسين الياسري ، المصدر السابق ، ص53 ؛ الملحق رقم (6) من هذه الدراسة .

([2]) نقلاً عن : عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ، ط2 ، بغداد ، 1980 ، ص49 ؛ عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص111 .

([3]) نقلاً عن : عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص30 .

([4]) عبد الرحمن ذياب عبد الله الجبوري ، المصدر السابق ، ص123 .

([5]) يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي ، المصدر السابق ، ص187 ؛ فاطمة عدنان شهاب الدين ، المصدر السابق ، ص109 .

([6]) جريدة الزمان ، العدد 4639 ، 19 كانون الثاني 1953 ؛ ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، مؤسسة الإنتاج الطباعي ، بيروت ، 1965 ، ص23 .

ومن جانبه شن السيد عبد المهدي هجوماً على الحكومات العراقية لخشيتها من الانتخابات المباشرة لانها تريد ان تقوم على إرادة تستمدها من غير إرادة الشعب[1] . وانتقد بشدة الانتخابات التي أجرتها وزارة نور الدين محمود ، متهماً إياها باستخدام القوة لإجبار المرشحين على الانسحاب من المشاركة في الانتخابات ، مبيناً أنها استخدمت أساليب غير قانونية ضد المرشحين للانتخابات وجعلتهم ينسحبون منها ، ووصف هذا العمل بأنه يوسع شقة الخلاف بين الحكومة والشعب . وتعقيباً على قول رئيس الوزراء نور الدين محمود بان الانتخابات كانت حرة ردّ بقوله ((ان الانتخابات كانت من أولها إلى آخرها جائرة ومزورة))[2] وأيده في ذلك زعيم الحزب صالح جبر[3] .

وعلى الرغم من استقالة وزارة نور الدين محمود في 29 كانون الثاني 1953 ، استمرت انتقادات حزب الأمة الاشتراكي للوضع السياسي القائم ، وهذا ما يمكن استنتاجه من طلب السيد عبد المهدي من وزارة جميل المدفعي السادسة (29 كانون الثاني 1953– 5 أيار 1953) التي شكلت بعد استقالة وزارة نور الدين محمود ، السماح للأحزاب السياسية مزاولة العمل السياسي ، وأعرب عن أمله ان تكون من أوائل أعمال الوزارة إلغاء ما صدر عن الوزارة السابقة من إجراءات ، وأيده في ذلك صالح جبر الذي بين ((ان الأحزاب السياسية توجه الناس توجهاً صحيحاً وتسهل عليهم تمثيل الأمة التمثيل الصحيح))[4] ، وكرر السيد عبد المهدي طلبه بإعادة عمل الأحزاب السياسية أثناء مناقشة خطاب العرش في شباط 1953 ، محذراً من استمرار تعطيل الحياة الحزبية لان ذلك قد يدفع إلى تشكيل الأحزاب السرية ، وليس من مصلحة البلاد تشجيع ذلك ، ودعا إلى إلغاء الأحكام العرفية ليتمكن الحزب من مزاولة نشاطه بصورة قانونية[5] ، في حين انتقد صالح جبر استغلال انتشار النشاط الشيوعي في البلاد لتعطيل الحياة الحزبية ، وإعلان الأحكام العرفية ، وحمّل نوري السعيد مسؤولية استغلال تهمة الشيوعية لإضعاف معارضيه ، وقال : ((اذا كان الحديث عن قضايا العرب وقضايا فلسطين تشكل تهمة شيوعية بنظر رئيس الوزراء ، فأنا أعلن أنني شيوعي))[6] . طالب أقطاب حزب الأمة الاشتراكي في سياق انتقادهم للوضع السياسي القائم هذا قبل تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في 2 مايس 1953 ، بإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت من وزارة نور الدين محمود في 23

([1]) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص154 .

([2]) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص192 .

([3]) المصدر نفسه ، ص192 .

([4]) نقلاً عن : مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص143 .

([5]) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص182 .

([6]) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص182–183 .

تشرين الثاني 1952 ، فقد قال السيد عبد المهدي ما نصه : ((مع الأسف ان يأتي التتويج الملكي في يوم تخيم الأحكام العرفية على البلاد فتكون بذلك ، سبة للقريب والبعيد ، سبة في نظر الأجنبي ان يكون التتويج والأفواه مكمومة والسجون مملوءة والمحاكم العسكرية قائمة بأعمالها والصحف معطلة والضمائر موقوفة))[1] ، في حين طالب صالح جبر بتوضيح الأسباب الحقيقية لاستمرار الأحكام العرفية[2] ، وتعطيل الحياة الحزبية وصحف الحركة الوطنية[3] .

لم يكف حزب الأمة الاشتراكي عن المطالبة بضرورة تحقيق الانتخابات النيابية المباشرة . إذ اصدر في 11 كانون الأول 1953 ، بياناً حول المطالبة بتعديل قانون الانتخابات النيابية بشكل يعزز الحياة الديمقراطية في البلاد عن طريق انتخابات مباشرة حرة نزيهة خالية من شوائب التزوير والتزييف ينبثق عنها مجلس نيابي يمثل إرادة الشعب تمثيلاً صحيحاً ، داعياً البيان إلى حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات نيابية مباشرة حرة ، وتشريع قانون الانتخابات الذي يضمن لأفراد الشعب العراقي التعبير عن إرادتهم ، وانتخاب من يريدون انتخابه لتمثيلهم انتخاباً حراً بدون ضغط أو أكراه[4] .

وانطلاقاً من ذلك أصدرت الأحزاب السياسية عندما كلف أرشد العمري بتأليف وزارته الثالثة (29 نيسان1954 – 3 آب 1954) ، عدة بيانات استنكرت فيها تشكيل تلك الوزارة ، لان تاريخ رئيسها وأعضاؤها[5] يزخر بالأعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته على حد تعبير تلك الأحزاب[6] ، ومنها حزب الأمة الاشتراكي الذي أصدر بياناً في 7 مايس 1954 حدد فيه موقفه من الوزارة والاشتراك في الانتخابات الجديدة التي دعت إليها ، وضرورة مراقبة سير الانتخابات بكل يقظة وحذر ، واتخاذ المواقف الضرورية لحفظ مصلحة البلاد العامة[7] .

---

(1) نقلاً عن : م . م . ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953–1954 ، الجلسة الثانية ، 7 شباط 1953 ، ص9 .

(2) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص206 .

(3) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ، ص38 .

(4) جريدة الحوادث ، العدد 3273 ، 12 كانون الأول 1953 .

(5) تألفت الوزارة من ارشد العمري رئيساً لمجلس الوزراء ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية ووزير المعارف وكالة وعبد المجيد محمود وزير المالية وحسين مكي خماس وزير الدفاع وعبد الهادي الباجه جي وزير الصحة وعبد الغني الدلي وزير الزراعة وسعيد قزاز وزير الداخلية وفخري الطبقجلي وزير العدلية وعلي الصافي وزير الاقتصاد وفخري الفخري وزير الأشغال والموصلات وسامي فتاح وزير الشؤون الاجتماعية . عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج9 ، ص110 .

(6) أحمد فوزي ، حكايات سياسية وصحفية ، ص240–242 ؛ حسن عيسى الحكيم ، التاريخ المعاصر ، مكتبة الرواد للطباعة ، بغداد ، 1981 ، ص146 .

(7) جريدة الزمان ، العدد 5021 ، 8 مايس 1954 ؛ عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص40 ؛ حسن عيسى الحكيم ، المصدر السابق ، ص147 .

وحال إصدار وزارة الداخلية بياناً حددت فيه موعد الانتخابات النيابية يوم 9 حزيران 1954 في جميع مناطق العراق ، أبدى حزب الأمة الاشتراكي والجبهة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري استعدادها للدخول في الانتخابات[1] ، وأعلن صالح جبر عن حاجة البلاد السياسية إلى انتخابات حرة دون تدخل الحكومة فيها وعن نية حزبه فيما أذا حقق الأغلبية في هذه الانتخابات تشكيل حكومة ائتلافية حرصاً على تحقيق الاستقرار في البلاد[2] .

وأصدر حزب الأمة الاشتراكي بياناً حول المشاركة في الانتخابات أعلن فيه ان 68 من أعضائه سوف يخوضون الانتخابات في جميع ألوية العراق[3] .

وانسجاماً مع المهمة التي أوكلت إلى وزارة أرشد العمري من البلاط الملكي والمتمثلة بإجراء انتخابات تحقق أكثرية مستقلة تكون طوع أمر البلاط وتسير وفق توجيهاته[4] ، بدأت الوزارة في التدخل بشكل سافر وبصورة واضحة في منع مرشحي الأحزاب من الحصول على أصوات الناخبين ، محاولة فرض مرشحيها من أجل فوزهم في الانتخابات[5] ، من خلال إتباع إجراءات تعسفية واستفزازية وتضييق الخناق على الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقه في الانتخابات وتقصير مدتها ، ومنع الاجتماعات الانتخابية والدعاية للمرشحين[6] ، حتى أصبح الوضع السياسي في البلاد يوم الانتخابات المصادف 9 حزيران 1954 متوتراً إلى الحد الذي اقتضى إرسال الشرطة إلى جميع المراكز الانتخابية ، من دون ان يمنع ذلك بعض الصدامات بين أنصار المرشحين في بعض مناطق بغداد وبخاصة الكاظمية أدت إلى مقتل أحد الأشخاص ، وفي مناطق أخرى من أقضية عانة وطوز خرماتو والهندية حالت الشرطة دون توسعها[7] .

وعلى ضوء تدخلات الحكومة ضد مرشحي حزب الأمة الاشتراكي قدم صالح جبر مذكرة احتجاج إلى رئيس الوزراء أرشد العمري حول تدخل متصرف لواء المنتفك في الانتخابات ، واتخاذه إجراءات غير قانونية لانتخاب الهيئة التفتيشية لمنطقة قضاء الناصرية[8] . وتدخل الموظف الإداري

---

(1) أحمد فوزي ، حكايات سياسية وصحفية ، ص243 ؛ محمود شبيب ، المصدر السابق ، ص83 .

(6) F.O. , 371-110989-84314 , Confidential , British Embassy Baghdad , No. 123 ,8 June , 1954 .

(3) جريدة الزمان ، العدد 5032 ، 21 مايس 1954 .

(4) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص46 .

(5) المصدر نفسه ، ص46 .

(6) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 1883 ، 2 حزيران 1954 .

(7) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ص93 ؛ قحطان حميد كاظم العنبكي ، المصدر السابق ، ص233.

(8) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، البلاط الملكي ، الملفة رقم (311/4381) ، بيانات واعتراضات حزب الأمة الاشتراكي على الانتخابات عام 1954 ، و8 ، ص17 .

في المنطقة الانتخابية الثانية في البصـرة تدخلاً سافراً ومكشوفاً ، مستغلاً سلطاته لصـالح مرشحي الحكومة ضد مرشحي حزبنا ، كما قدم عدد كبير من المرشحين والمواطنين في لواء البصرة اعتراضات إلى حاكم المنطقة الانتخابية الأولى قيدار الجليلي حول عدم نزاهة الانتخابات والدقة في تسجيل اسماء المـواطنين ، وبينوا فـي اعتراضــاتهم عـدم تسـجيل عـدد كبير مـن اسـماء المـواطنين فـي لوائح قوائم الانتخابات في المنطقة الانتخابية الأولى في محلات صبخة العرب والباشا والبلوش والفيصلية وغيرها ، وفي مدينة القرنة قام الموظف الإداري بتوقيف مرشحي حزب الأمة الاشتراكي وعدد كبير من منتسبيه ومؤيديه[1] .

وفي الوقت نفسه قدم مرشحو حزب الأمة الاشتراكي في لواء البصـرة كل من سلمان الابراهيم وسالم آغا جعفر وأحمد السعدون اعتراضاً إلى رئيس محكمة استئناف البصرة بسبب التدخلات السافرة والمتكررة من الموظفين الإداريين في الانتخابات ضد مرشحي حزب الأمة الاشتراكي في كل مناطق البصـرة ، وقدم رئيس فرع الحزب في البصـرة مذكرات متعددة إلى رئيس الحزب صـالح جبر حول الموضـوع . الذي رفع من جانبه مذكرات احتجاجية إلى وزير العدلية فخري الطبقجلي حول تدخل موظفي الحكومة الإداريين في شؤون الانتخابات ضد مرشحي الحزب ولصالح مرشحي الحكومة[2] .

وشـهدت الألويـة الشـمالية أحداثاً دامية قتل وجـرح فيها عـدد كبير من مرشـحي حـزب الأمـة الاشـتراكي وأنصـاره في قضـاء طـوز خرماتو ، وعلى أثر ذلك قدم صـالح جبر رئيس الحـزب مذكرة احتجـاج إلى رئيس الوزراء في 11 حزيران 1954 ، فضـح فيها التدخلات السافرة من الحكومـة في الانتخابات في طوز خرماتو وغيرها من مناطق العراق الأخرى[3] .

ويصـف لنا السياسـي العراقي المعروف علي الشرقي هذه الانتخابات بقوله ((كان أرشد العمري رئيس الوزراء بحالة اندفاع تشبه الهستيريا ، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ، ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي،محاولاً المجيء
بأكثرية بلاطية ، حتى أتم الانتخابات حسب الخطة المرسومة))[4] .

([1]) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (311/4381) ، بيانات واعتراضـات حزب الأمة الاشتراكي على الانتخابات عام 1954 ، و2–52 ، ص3–67 .

([2]) المصدر نفسه ، و5–17 ، ص7–43 ؛ الملحق رقم (7) من هذه الدراسة .

([3]) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة رقم (311/4381) ، بيانات واعتراضـات حزب الأمة الاشتراكي على الانتخابات عام 1954 ، و1 ، ص1 .

([4]) نقلاً عن : أحمد فوزي ، حكايات سياسية وصحفية ، ص245 .

أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب الأمة الاشتراكي بـ21 مقعداً في المجلس النيابي العراقي وحزب الاتحاد الدستوري بـ54 مقعداً و 40 مقعد للمستقلين ، في حين حصلت الجبهة الوطنية على 11 مقعداً[1] . الأمر الذي أثار الحركة الوطنية العراقية[2] فشنت حملة كبيرة على هذه النتائج بوصفها تزوير لإرادة الناخبين ، كما وصفتها الأحزاب السياسية ، وقد أعلن صالح جبر أنه سيؤلف وبحسب وصفه (كتاباً أسوداً) ، يتضمن فضائح هذه الانتخابات . في حين أخذت صحف الأحزاب تنشر حالات التزييف في مختلف المناطق الانتخابية وتعلق عليها[3] .

والغريب في الأمر ان نوري السعيد الذي خلف أرشد العمري في رئاسة الوزراء في 3 آب 1954 وشكل وزارته الثانية عشرة ، اشترط على الملك فيصل الثاني كي يؤلف الوزارة حل مجلس النواب ، وإجراء انتخابات جديدة[4] ، ويبدو ان طلبه هذا كان مراده تجريد بقية الأحزاب السياسية من المقاعد النيابية التي حصلت عليها سابقاً ، ولهذا صدرت إرادة ملكية بحل المجلس النيابي في 3 آب 1954[5] ، فأصدرت وزارة الداخلية بياناً حول إجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية في 12 أيلول 1954[6] .

تباينت مواقف الأحزاب السياسية من الانتخابات هذه المرة فقرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعتها[7] ، في حين أعلن حزب الاستقلال مشاركته فيها[8] ، وقرر حزب الجبهة الشعبية المتحدة تعطيل نشاطه وأصدر بياناً بهذا الخصوص أعلن فيه موافقته على اشتراك من يرغب من الأعضاء في الانتخابات النيابية القادمة بصفة شخصية[9] ، في حين قاطع حزب الأمة الاشتراكي الانتخابات بصفة حزبية وفسح المجال لأعضاء الحزب الاشتراك فيها بصفة شخصية إذا رغبوا في ذلك[10] ، وأصدر مذكرة في 23 آب 1954 بين فيها ((ان السبب الرئيس لحل المجلس النيابي ليس هو استفتاء الشعب

([1]) محمد عويد الدليمي ، المصدر السابق ، ص183 ؛ غصون مزهر حسين المحمداوي ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني 1926–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص130 . للمزيد من التفاصيل ينظر : ملحق رقم (8) .

(3) F.O. , 371-110989-84314 , Confidential British Embassy Baghdad , No. 129 , 16 June , 1954 .

([3]) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ، ص93–94 .

([4]) جريدة الزمان ، العدد 5104 ، 4 آب 1954 ؛ حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ، ص237 ؛ تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص193 .

([5]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص139 ؛ أحمد فوزي ، المثير في أحداث العراق السياسية ، ص202 .

([6]) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص59 .

([7]) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص357 .

([8]) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 1945 ، 18 آب 1954 .

([9]) جريدة الزمان ، العدد 5116 ، 22 آب 1954 .

([10]) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص317 .

في الأمور التي تضمنها كتاب نوري السعيد والتي لا تحتاج إلى الاستفتاء إطلاقاً ، وإنما السبب الحقيقي لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في المجلس ، ليس إلا))[1] .

وعقد صالح جبر مؤتمراً صحفياً في مقر الحزب في 25 آب 1954 حضره قادة حزبه وعدد كبير من الصحفيين[2] ، بين فيه ان حزبه يرى هذه الانتخابات غير حيادية وستجري بأجواء بعيدة عن الحرية والديمقراطية[3] . واعترض على حل مجلس النواب من وزارة نوري السعيد الثانية عشر ، مبيناً ان المجلس المنحل لم يعقد إلا جلسة واحدة تمثلت فيه أغلب الأحزاب السياسية ولو بنسب قليلة ، وكان بالإمكان ان يحدثوا أجواء جديدة في الحياة البرلمانية[4] ، في حين انتقد السيد عبد المهدي من جانبه ما قام به نوري السعيد من حل مجلس النواب بحجة ان الأحزاب طغته ، وتساءل بقوله ((فلا أدري ماذا يقول عن مجلسه الذي قاطعته الأحزاب جميعها وهو قائم بصورة غير شرعية))[5] .

كانت تلك الانتخابات النيابية الأكثر تأثيراً في حزب الأمة الاشتراكي ، إذ استغل نوري السعيد سفر صالح جبر إلى خارج البلاد ، ونجح في التأثير في توفيق وهبي الذي أعلن بدوره حل الحزب بدون علم رئيسه ، وخوض أعضاءه الانتخابات بصورة شخصية[6] . فبادرت الهيئة العليا للحزب الى عقد اجتماع برئاسة صالح جبر الذي عاد من السفر على الفور فقرر المجتمعون فصل الداعين إلى تعطيل الحزب ، ومقاطعة الانتخابات حتى بصفة شخصية[7] ، على النحو الذي تمت الإشارة إليه سابقاً .

وعندما أجريت الانتخابات فاز أغلبية النواب بالتزكية ، إذ أسفرت نتائجها عن فوز (81) مرشحاً بالتزكية ، في حين جرت الانتخابات في خمسة ألوية فقط على (27) مقعداً تنافس عليها (41) مرشحاً[8] . وبذلك ظلت الأمور في يد الزعامات السياسية التقليدية وبخاصة نوري السعيد الذي شرع يمهد الأجواء لتنفيذ مخطط كبير على الصعيد المحلي والدولي[9] .

---

[1] جريدة الزمان ، العدد 5118 ، 24 آب 1954 ؛ فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1975 ، ص229 ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر : ملحق رقم (9) .

[2] فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص317 .

[3] أحمد فوزي ، حكايات سياسية وصحفية ، ص276–277 .

[4] محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص189 .

[5] نقلاً عن:م.م.ع ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1954–1955 ،الجلسة الرابعة، 21 كانون الأول 1954 ، ص16.

[6] جريدة الحوادث ، العدد 3470 ، 18 آب 1954 .

[7] جريدة الزمان ، العدد 5116 ، 22 آب 1954 ؛ عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق ، ص53 .

[8] جريدة الحوادث ، العدد 3494 ، 8 أيلول 1954 .

[9] عبد العزيز نوار سليمان ، تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1973 ، ص543.

تمخضت الانتخابات عن خروج بعض الأعضاء نتيجة اشتراكهم في الانتخابات مخالفين قرار الحزب ، وصرح هؤلاء الأعضاء المستقيلين بأنه لو كان الحزب جاداً في مقاطعته للانتخابات لاستقال صالح جبر والسيد عبد المهدي من مجلس الأعيان ، فكان رد رئيس الحزب صالح جبر ((ان الحزب لا يقاطع الحياة النيابية وإنما يقاطع طريقة الانتخابات))[1] .

وفي الوقت نفسه حاول أعضاء حزب الأمة الاشتراكي معارضة المجلس النيابي وإفشاله من خلال خطبهم في داخل مجلس الأعيان العراقي ، ففي الوقت الذي وصف فيه السيد عبد المهدي الوضع السائد في البلاد بالإرهاب ، وان السجون ملأت بالمعتقلين ، وان تصرفات الإداريين والمحاكم كانت بالغة الشدة أبان الانتخابات[2] ، انتقد صالح جبر المجلس النيابي الجديد بقوله ((لقد جمع المجلس بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البرلمانات في العالم حتى في أكثر الأمم تأخراً في الحياة))[3] ، ووصف تصرفات نوري السعيد بالدكتاتورية والمستهينة بالقانون الأساسي مبيناً ان حزب الأمة الاشتراكي قاطع الانتخابات لأنها مزيفة[4] . الأمر الذي حدا بنوري السعيد إلى إتباع سياسة تصفية المعارضة خارج المجلس تصفية تامة لاسيما بعد ان ضمن تأييد مجلس النواب له ، تمهيداً لعقد ميثاق بغداد[5] . فأصدر عدد من المراسيم التي كان الغرض منها التضييق على الحركة الوطنية حتى عرفت سياسته هذه بـ((سياسة المراسيم)) والتي من خلالها عطلت الأحزاب السياسية وأغلقت الصحف[6] ، كما فصل ذلك سابقاً .

وحاول نوري السعيد القضاء على كل أشكال الحياة الحزبية العلنية بحجة ان بعض الجمعيات أخذت تجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون ، في حين استغلت جمعيات أخرى الامتيازات التي سمح بها القانون لها ولصحافتها ، فأخذت تحرض الناس على الشعب في الصحف الناطقة بلسانها ، أو الإتيان بأفعال ثورية تهدف إلى قلب نظام الحكم ، ومجموعة ثالثة طغت عليها الأنانية الفردية فجعلت مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد[7] . وعلى ضوء ذلك أصدرت وزارة الداخلية

---

(1) نقلاً عن : جريدة الحوادث ، العدد 3480 ، 28 آب 1954 .

(2) م . م . ع ، الاجتماع العادي لعام 1954 – 1955 ، الجلسة الرابعة ، 21 كانون الأول 1954 ، ص16 .

(3) نقلاً عن : محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص192 .

(4) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص192 .

(5) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، ط2 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981 ، ص23.

(6) مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص181 .

(7) ليلى ياسين حسين الأمير ، المصدر السابق ، ص135 ؛ نوري عبد الحميد العاني ، ظهور مؤسسات المجتمع المدني في العراق 1958-19000 ، مجلة الحكمة ، العدد 36 ، أيار 2004 ، ص22-35 .

في 28 أيلول 1954 بياناً أوقفت بموجبه حزب الأمة الاشتراكي عن ممارسة نشاطه السياسي[1] ، وبموجب هذه السياسة التي مارسها نوري السعيد أغلقت الأحزاب والصحف فانتهت الحياة الحزبية العلنية ولم يسمح بإجازتها حتى نهاية العهد الملكي[2] .

وقف أقطاب حزب الأمة الاشتراكي موقفاً معارضاً من سياسة نوري السعيد هذه ، فقد وصفوا مرسوم الجمعيات بانه مخالف لأحكام الدستور ، وان الأحزاب السياسية ركن مهم من أركان السلطة[3] ، مطالبين بإعطاء الحرية للأحزاب السياسية لمزاولة العمل السياسي ، وان لا تكون هذه الأحزاب تحت رحمة الحكومة ، وان النظام الديمقراطي للبلاد يقتضي هذا الشيء حفاظاً على صفة الديمقراطية في الحكم وان النظام الديمقراطي سيفقد صفته الديمقراطية من دون الأحزاب السياسية[4] .

وذكر السيد عبد المهدي ((لم يمض عهد على العراق ضاعت حرياته كما هو اليوم ، لماذا كل هذا القبض على الصحافة والأحزاب وعلى الناس ؟ أنصفوا بلادكم فإذا كنا لا نحفظ حقوقها الدستورية فلم أذن نأتي إلى الحكم))[5] ، في حين أبدى صالح جبر تحمساً واضحاً عندما طالب باحترام الحياة الحزبية واحترام الدستور والحريات العامة[6] ، الموقف نفسه الذي عبر عنه حزب الأمة الاشتراكي وأقطابه ، عندما تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية .

2- موقف الحزب من القضايا الاقتصادية

برزت الحركة الوطنية العراقية قوة مؤثرة ليس على صعيد القضايا السياسية حسب ، بل حتى على صعيد القضايا الاقتصادية المهمة التي تخص البلاد ، ووجدت هذه الحركة متنفساً للتعبير عن رأيها في هذه القضايا بعد إجازة الأحزاب والصحف الوطنية في نيسان 1946 ، تلك الصحف التي أولت أهمية كبيرة لوضع البلاد الاقتصادي ، وكان أولها موضوع النفط وشركات النفط الأجنبية في العراق رافعة شعار ((ان تحرر البلاد سياسياً لا يتم دون تحرر البلاد اقتصادياً))[7] .

---

(1) جريدة الحوادث ، العدد 3512 ، 29 أيلول 1954 .

(2) محمد عويد الدليمي ، المصدر السابق ، ص186 .

(3) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ، ص153 .

(4) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص184 .

(5) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص184-185 .

(6) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص319-320 .

(7) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، ص337-338 .

ومن بين هذه الأحزاب كان حزب الأمة الاشتراكي الذي أصدر بياناً في 2 أيلول 1951 ، انتقد فيه الأسس التي وردت في بيان الحكومة الخاص باتفاقية النفط المنوي عقدها بين الجانب العراقي والشركات الأجنبية والتي تضمنت إعطاء العراق حصة مقدارها 50% من أرباح الشركات الثلاث (العراق والموصل والبصرة) عن عملياتها داخل العراق ، يدفع قسم منها على شكل حصة عينية مقدارها 25% من النفط الخام من إنتاج شركتي نفط العراق والموصل و33% من إنتاج شركة البصرة ، في حين يؤخذ القسم الثاني على شكل ضريبة أرباح[1] ، وأوضح الحزب ان تلك الأسس لا تكفي لتكوين رأي كامل عن هذه القضية الحيوية[2] .

وفي 16 أيلول 1951 قرر مجلس الوزراء تشكيل وفد برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء وعضوية كل من عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد ونديم الباجه جي مدير الاقتصاد العام لمتابعة الاتصال بشركة نفط العراق والموصل والبصرة في لندن[3] . وتم الاتفاق في نهاية كانون الثاني 1952 على الصيغة النهائية للاتفاقية المقترحة بين وزارة الاقتصاد ووفد الشركات[4] التي وقعت في 3 شباط 1952[5] ، من قبل عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد والمستر جبسن بالنيابة عن الشركات الثلاث ، وصادق عليها مجلس الوزراء العراقي في 5 شباط 1952 ورفعها إلى مجلس الأمة للتصديق عليها[6].

وعلى وفق هذه التطورات ازدادت أهمية الاستثمار النفطي وازداد المنادون بضرورة مضاعفة الإنتاج لاسيما بعد أن زادت عوائد الحكومة العراقية من النفط الذي أصبح العامل المحرك للاقتصاد العراقي ، وأصبح لدى الجماهير وعي بما تنشره الصحافة ، ودخل موضوع النفط في برامج أغلب الأحزاب الوطنية والقومية التي أخذت تنور الرأي العام بمدى الغبن الذي تلحقه شركات النفط باقتصاد العراق[7] ، لاسيما بعد إعلان الحكومة نصوص هذه الاتفاقية في 7 شباط 1952 ، إذ أصدر حزب الأمة الاشتراكي بياناً بعد دراسته لنصوص الاتفاقيات دراسة دقيقة ، أعلن فيه رفضه لها ، لأنها لا

([1]) جريدة الزمان ، العدد 4223 ، 2 أيلول 1951 .

([2]) نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، ص410 .

([3]) المصدر نفسه ، ص411 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 1018 ، 2 شباط 1952 .

([5]) أبرز ما تضمنت اتفاقية النفط ان تدفع شركة نفط العراق حصة عينية من النفط الخام للعراق وتتعهد بنقلها إلى البحر المتوسط بسعر الكلفة ، وأن تدفع الشركة نسبة من الأرباح الصافية للحكومة قبل استقطاع الضرائب التي تفرضها الحكومات الأجنبية على شركاتها النفطية عن عملياتها في العراق بشكل ضريبة دخل أو إعفاء من الضريبة ، بحيث يبلغ مجموعة الضريبة والحصة العينية 50% من أرباح الشركة . ينظر : نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط ، ص405 .

([6]) جريدة النبأ ، العدد 1029 ، 13 شباط 1952 ؛ نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط ، ص412 .

([7]) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية 1952–1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 ، ص29 .

تضمن مصلحة العراق كاملة وان مبدأ مناصفة الأرباح لا يضمن حق العراق من موارده النفطية ، وهي بمثابة تفريط لا مبرر له بثروة البلاد المعدنية[1] 0

وعندما عرضت الاتفاقية على مجلس النواب في 9 شباط 1952 ، أحالها رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لدراستها ورفع التوصيات بشأنها ، فقررت اللجنة عقد الاجتماع يوم 14 شباط لدراستها ، إلا أنها فوجئت في 10 شباط بطلب رئيس الوزراء نوري السعيد بالنظر في اتفاقيات النفط بشكل مستعجل دون تأخير[2] ، فعقدت اللجنة يوم 11 شباط اجتماعين قدم فيهما النائب عبد الهادي البجاري باسم نواب حزب الأمة الاشتراكي سبعين اعتراضاً وسؤالاً حول الاتفاقية[3] ، إلا أن اللجنة وافقت على الاتفاقية بالأكثرية خلال يومين فقط وأحالتها إلى مجلس النواب[4] .

وفي 14 شباط 1952 عرضت لائحة الاتفاقية على مجلس النواب وتمت مناقشتها بصورة سطحية لم تستغرق وقتاً طويلاً[5] ، تخللها قراءة بيان حزب الأمة الاشتراكي الذي تلاه النائب محمد صالح بحر العلوم المتعلق باتفاقيات النفط لغرض تثبيته وتدوينه في محضر الجلسة وبعد انتهاء المدة المخصصة لكل نائب 15 دقيقة قاطعه رئيس المجلس بان نظام مجلس النواب لا يسمح للنائب بالتكلم بأكثر من 15 دقيقة إذا كان كلامه مكتوباً ، وعلى أثر ذلك جرت داخل المجلس محاولات لتمرير الاتفاقية وحدثت ضوضاء وصخب وهياج ، مما أجبر رئيس المجلس الموافقة على ان يكمل نواب حزب الأمة الاشتراكي بالتناوب تلاوة البيان فأستأنف النائب سلمان الابراهيم والنائب رفيق السيد عيسى والنائب عبد الهادي البجاري قراءة ما بقي من البيان[6] ، الذي ناقش مواد الاتفاقيات بالتفصيل وانتقد البعض منها انتقاداً علمياً نص على ((ان العراق يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لأجل استغلال ثروة البلاد الطبيعية المطمورة وفي مقدمتها النفط وان هذه الأموال ليست متوفرة في العراق الأمر الذي يجعل من الضروري الحصول عليها من الخارج ولذلك نرى ان من فائدة العراق تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار على شرط ان لا يؤدي هذا الاستثمار إلى غبن أي حق من حقوقه وان يحصل العراق على منافع تتناسب مع ما ينبغي ان يحصل عليه من ثرواته الطبيعية وان يعود القسم الأعظم من الأرباح المفرطة التي قد تنتج عن هذا الاستثمار إلى العراق لا إلى أصحاب رؤوس الأموال

([1]) جريدة النبأ ، العدد 1030 ، 14 شباط 1952 ؛ اسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ، ص29 .

([2]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة، 9 شباط 1952 ، ص103-132.

([3]) حزب الأمة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1952 ، ص9-16 .

([4]) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 ، الجلسة العاشرة ، 14 شباط 1952 ، ص109-135 .

([5]) جريدة النبأ ، العدد 1031 ، 15 شباط 1952 ؛ نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، ص415 .

([6]) جريدة الأمة ، العدد 985 ، 14 شباط 1952 .

الأجنبية الذين لهم الحق فقط في الحصول على ربح معقول يتناسب مع طبيعة العمل الذي تستخدم فيه هذه الأموال))[1] ، واستطرد البيان بالقول ان مبدأ المناصفة في الأرباح كان يطبق في فنزويلا منذ مدة طويلة وطبق في الشرق الأوسط أول مرة في الاتفاقية السعودية مع شركة آرامكو والذي كان يهدف إلى أغراض سياسية وعسكرية لها أهمية كبيرة ولهذا فإن شركات النفط في العراق أدركت هذه الإغراض فحذت حذوها ، بعرض هذا المبدأ على العراق ، متسائلاً : فهل أن مبدأ المناصفة في الأرباح يضمن حصة عادلة بالنسبة لظروف العراق الخاصة واحتياجاته الكبيرة بحيث يؤدي إلى حصول الاستقرار والرخاء والارتياح من خلال ما نصت عليه الاتفاقية ؟ ورفض بيان الحزب طريقة احتساب حصة العراق من أرباح النفط بعد خصم نسبة تكاليف عملية الإنتاج التي تشمل نفقات التشغيل والإدارة واندثار جميع الموجودات المادية بما نسبته 10% وإطفاء جميع المصروفات الرأسمالية بنسبة 5%[2] .

والجدير بالذكر ان نواب حزب الأمة الاشتراكي أدخلوا عدداً كبيراً من التعديلات على اتفاقية النفط ، غير ان رئيس الوزراء نوري السعيد رفضها بحجة انه ليس هناك وقت لدراسة هذه التعديلات[3] .

وعندما طلب نواب الحزب فسح المجال لهم بالتحدث والتعليق حول ما طرحه رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد حول الموضوع ، رفض رئيس مجلس النواب ذلك ، فاحتج نواب الحزب وحدثت ضجة داخل قاعة مجلس النواب[4] ، ونتيجة لذلك انسحب نواب حزب الأمة الاشتراكي ونواب حزب الاستقلال ، فصادق على الاتفاقية مجلس النواب العراقي بالأكثرية[5] .

عقد مجلس الأعيان في 17 شباط 1952 جلسة جرى فيها مناقشة اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة وشركات النفط ، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت من أعضاء المجلس فإن المجلس صادق عليها بالأغلبية بعد انسحاب ممثلي حزب الأمة الاشتراكي من الجلسة قبل التصويت عليها وهم صالح جبر والسيد عبد المهدي وتوفيق وهبي[6] .

---

(1) نقلاً عن : حزب الأمة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، ص23 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 985 ، 14 شباط 1952 . وللاطلاع على مواد اتفاقية النفط وبيان حزب الأمة الاشتراكي ينظر : الملحق رقم (10) والملحق رقم (11) .

(3) جريدة الأمة ، العدد 984 ، 13 شباط 1952 ؛ مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص149 .

(4) جريدة الأمة ، العدد 986 ، 15 شباط 1952 .

(5) مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ص149 .

(6) م.م.ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 ، الجلسة الرابعة ، 17 شباط 1952 ، ص45-58 ؛ حزب الأمة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، ص63-65 .

لقد أثار تصديق الاتفاقية من البرلمان سخطاً واسعاً لدى الأحزاب السياسية والأوساط الشعبية ، تمثلت في البيانات التي أصدرتها الأحزاب واستنكرت فيها الاتفاقية فضلاً عن المظاهرات والإضرابات[1] ، فأعلن حزب الأمة الاشتراكي من جانبه في بيانه المؤرخ في 14 شباط 1952 شجبه لاتفاقية النفط واستنكاره للأسلوب الذي اتبعته الحكومة في التصديق عليها عن طريق كم أفواه المعارضة ، وحمل الحكومة تبعة ما تلحقه الاتفاقية بالبلاد من أضرار[2] ، ولاسيما ان النظام الأساسي لحزب الأمة الاشتراكي قد نص على ان ((الهدف الأساسي لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين مستوى من المعيشة لجمهور الشعب ، تتحقق به الكرامة الإنسانية والسعادة الشخصية والوطنية))[3] ، وهو ما أكده عبد الهادي البجاري أحد مسؤولي الحزب بقوله ((وقد عرفتم ان الحزب يُعنى العناية التامة بكافة شؤون البلاد السياسية والإدارية والتعليمية والعمرانية والاقتصادية))[4] . وقد سوّغ الحزب رفضه لاتفاقية النفط في سببين ، أولهما عدم تحديد مساحة معينة لكل امتياز ، وثانيهما الافتقار إلى نص يلزم الشركات بعرض نسبة من أسهمها على الرأي العام العراقي[5] .

التقت مواقف حزب الأمة الاشتراكي هذه مع موقف بقية الأحزاب السياسية مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي حيث اتفقت جميعها ، فضلاً عن القوى الوطنية الأخرى والنقابات العمالية والمهنية ، على الإضراب صباح يوم 19 شباط 1952 . احتجاجاً على اتفاقيات النفط وأصدرت بيانات إلى الشعب العراقي دعته فيها إلى الإضراب في اليوم المذكور احتجاجاً على ما اسمته ((أساليب الحكومة في تمشية لوائح النفط)) ، وطالبت في الوقت نفسه بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة على أسس ديمقراطية لان مجلس النواب القائم لا يمثل مصالح الشعب[6] .

من جانب آخر أدى صالح جبر دوراً كبيراً أثناء مناقشة لائحة قانون مصلحة مصافي النفط الحكومية في مجلس الأعيان ، من خلال الأسئلة والانتقادات التي وجهها إلى وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، ومطالبته إياه إعطاء الأجوبة الواضحة وإعلام الشعب العراقي بمواد هذه اللائحة[7] .

---

(1) اسماعيل أحمد ياغي ، المصدر السابق ، ص298 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1031 ، 15 شباط 1952 ؛ أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق السياسية ، ص83 .

(3) نقلاً عن : عبد الجبار عبد مصطفى ، المصدر السابق ، ص176 .

(4) نقلاً عن : جريدة الأمة ، العدد 968 ، 26 كانون الثاني 1952 .

(5) حزب الأمة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، ص28-52 .

(6) جريدة لواء الاستقلال ، العدد 1504 ، 17 شباط 1952 .

(7) حزب الامة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، ص94-98 .

وطالب حزب الأمة الاشتراكي وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود بان تجعل الحكومة مصلحة الشعب فوق كل الاعتبارات وان تكون جدية في تعاملها مع شركات النفط الأجنبية ، وأن لا تكون مبالغ تكاليف التشغيل والتوزيع والبيع مقاربة إلى نسبة الأرباح ، وشدد الحزب على إفادة الشعب من خيراته وثرواته المعدنية من خلال توزيع وبيع هذه المنتوجات وسد احتياجات العراق الداخلية[1] .

وفي الوقت نفسه ، دعا السيد عبد المهدي عضو اللجنة المركزية للحزب إلى ضرورة الإفادة من النفط الذي يعد "الذهب الأسود" بحسب وصفه ، إفادة كاملة وبشكل يتناسب مع خيرات البلاد من خلال تعديل الاتفاقيات المعقودة مع الشركات المستثمرة لنفط العراق ، بقوله : ((ان إفادة العراق من هذه الخيرات هي قليلة جداً إذا ما قورنت مع باقي الدول مثل إيران التي تنتج خمسة وعشرين مليون طن سنوياً والمملكة العربية السعودية التي تنتج تسعة عشر مليون طن سنوياً))[2] ، في حين قال صالح بحر العلوم نائب الحزب في مجلس النواب العراقي ((بأن أفراد الشعب العراقي جميعهم ينادون بصوت واحد بلزوم تأميم صناعة النفط في العراق ، لكن الفرق الذي يوجد هو ما يتعلق بكيفية تنفيذ التأميم وتطبيقه))[3] .

لم يكن موضوع النفط هو الوحيد الذي شغل اهتمامات الحزب ، إذ شغل موضوع الميزانية العامة للبلاد ووضع الشعب المعاشي والاقتصادي حيزاً كبيراً من هذه الاهتمامات ، فقد نظر الحزب إلى ميزانية البلاد على أنها المرآة العاكسة لسياسة الدولة لتحقيق العدل الاجتماعي في البلاد من خلال استيفاء نسب الضرائب وجبايتها بصورة عادلة[4] ، ومن هذا المنطلق ناشد الحزب الحكومة ان تفي بوعودها التي طالما قطعتها للشعب لتحقيق الرخاء والتقدم ، وطالب وزارة المالية بأن تضع منهاجها الإصلاحي الذي نشرته موضع التطبيق ، ولاسيما ان الوزارة المذكورة وعدت الشعب بان تؤلف شركة مساهمة للاستيراد وتدخل إلى السوق كقوة خارجية بين التجار والمحتكرين لتخفيف ضغطهم على المستهلك ذو الدخل المحدود لتحميه من أخطار ذلك الاستغلال ، إلا أن الوزارة لم تفِ بوعدها وأخذت الأسعار تزداد يوماً بعد يوم والحالة الاقتصادية للمواطن العراقي تتدهور معها[5] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص97-98 .

(2) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص194 .

(3) خضير مظلوم فرحان البديري ، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران 1950-1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987 ، ص102 .

(4) جريدة الأمة ، العدد 1002 ، 5 آذار 1952 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1083 ، 16 نيسان 1952 .

وسعت صحف الحزب أيضاً الى الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلاد ودعت صحيفة الأمة من خلال مقالها المعنون ((من مبادئ حزب الأمة الاشتراكي رفع مستوى المعيشة وتأمين السعادة الشخصية والوطنية في العراق)) ، الحكومة إلى دعم مظاهر الحياة المثلى في البلد وإيجاد الطرق الناجحة والوسائل الفعالة لتأمين مستوى المعيشة بين الأفراد وفق القوانين الاقتصادية والأسس المالية التي تكفل لهم السعادة الشخصية والوطنية ، بعد ان أصبح مستوى المعيشة مؤلماً يشكو منه السواد الأعظم لارتباك السياسة الاقتصادية والمالية وعدم تعزيز المهمة التوجيهية التي تأخذ الحكومة على عاتقها استثمار جهدها واستعمال سلطتها لوضع حد لهذا الإرباك الواضح ، وشددت الصحيفة على معالجة الأوضاع في العراق وفقاً لمنهاج الحزب الأساسي وضرورة تحسين طرق توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع لما لها من أهمية كبيرة في إنعاش الحالة الاقتصادية والمالية للمجتمع ورفع المستوى المعاشي للفرد العراقي[1] .

ونشرت صحيفة النبأ مقالاً بعنوان ((الغلاء لم تعمل له الحكومة شيئاً)) أوضحت فيه أنه يجب على الوزارات المتعاقبة على حكم العراق ان تعالج في مناهجها مشاكل الساعة التي تواجه البلد وبخاصة مشكلة الغلاء التي أغفلت الحكومة عنها ، وأن بوادر أزمة معاشية شديدة أخذت تظهر بوضوح ، والدليل على ذلك هبوط جودة الطعام وزيادة رداءته وارتفاع أسعاره بالنسبة نفسها التي ترتفع بها أسعار الحاجات المعاشية الأخرى ، الأمر الذي يجعل لها خطورة مضاعفة ويزيد من حدة هذه الخطورة الهبوط العام في دخل الفرد من جهة وضعف القوة الشرائية للنقد من جهة أخرى وبهذا تصبح مشكلة الغلاء العامل المباشر في انتشار القلق والتذمر بين أفراد المجتمع[2] .

وانتقد الحزب سياسة الحكومة العراقية بفرضها الضرائب وإثقال كاهل الشعب ، مطالباً بدلاً من إثقال كاهل المواطن العراقي ان تؤمن صناعة النفط من الشركات الأجنبية المستغلة لنفط العراق مما يؤمن مورد يزيد بكثير عن تلك التي تحصل عليه الحكومة من
الضرائب الجائرة[3].

وعلى وفق ما جاء في المادة الرابعة من منهاج الحزب في قطاع الصناعة والتجارة والتي أكدت تشجيع الصناعات الضرورية للبلاد ومساهمة الدولة مع الأفراد وتخفيف الرسوم الكمركية ، وانتهاج

---

[1] جريدة الأمة ، العدد 823 ، 5 آب 1951 .

[2] جريدة النبأ ، العدد 1171 ، 1 آب 1952 .

[3] خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص101 .

سياسة مستقلة في التجارة الخارجية مع الدول كافة ومراقبة الصادرات من المنتجات المحلية وغيرها[1] ، سعى حزب الأمة الاشتراكي إلى تشجيع الصناعة الوطنية والاهتمام بالأمور العلمية التي تهم الصناعة وتخفيف الضرائب عن المشروعات الصناعية ، مبيناً ان الاستقلال الاقتصادي لا يكون متكاملاً إلا من خلال تشجيع الحكومة للصناعات الوطنية[2] .

وفي مجال تطوير التجارة والتعامل التجاري أوضح الحزب ضرورة إتباع نظام المبادلة التجارية للحفاظ على الثروة ، وان تكون للحكومة سياسة تجارية ثابتة ، وان لا تترك الباب مفتوحاً لتسرب ثروة البلاد إلى الخارج[3] . ودعا إلى وجوب السعي نحو تعادل كفة صادرات البلاد مع استيراداتها ، عن طريق تحديد كل ما هو فائض عن حاجة المستهلك العراقي ، وتصدير البضائع الفائضة عن الحاجة مثل التمور والذرة والدخن والصوف إلى الدول العربية والأجنبية لأنها تدر أرباحاً كبيرة للبلد ، وان عدم تصديرها وبقائها مكدسة ومعرضة للتلف يسبب خسارة لا يستهان بها[4] ، وعلى نحو لا يخلو من تأثير كبير في المجتمع العراقي ، وهو ما سعى الحزب إلى التعبير عنه من خلال ما أبداه من مواقف حيال القضايا الاجتماعية والثقافية .

3- موقف الحزب من القضايا الاجتماعية والثقافية

نالت القضايا الاجتماعية والثقافية جزءاً من اهتمامات حزب الأمة الاشتراكي وكانت أولى هذه القضايا حقوق الطبقة العاملة العراقية وإضراباتها مثل إضراب عمال النفط في ميناء البصرة في 23 آب 1952 ، في أثر قرار مجلس الوزراء منح موظفي الدولة ومستخدميها سلفة نصف راتب ، فظن العمال في الميناء ان هذا القرار لن يشملهم فأضربوا عن العمل ابتداءً من 23 آب 1952 ، فحاول المسؤولون إقناع المضربين بضرورة العودة إلى العمل ، وان الأوامر صدرت بصرف السلفة المطالب بها من قبلهم ، إلا أنهم أصروا على مواصلة الإضراب وقاموا بأعمال أدت إلى الاصطدام المسلح مع رجال الشرطة ، فوقع عدد من القتلى والجرحى واعتقل عدد من العمال بحجة تدبير هذا الحادث وانتهى الإضراب في

(1) حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، 9-11 .

(2) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص296 .

(3) المصدر نفسه ، ص272 .

(4) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص185 .

27 آب 1952[1] . فساند حزب الأمة الاشتراكي إضراب العمال هذا بعد ان تأكد من عدالة مطالب العمال وشرعيتها ، ودعا صالح جبر رئيس الحزب الحكومة إلى تحقيق مطالب العمال وتحسين مستواهم المعاشي والاقتصادي وتوفير وسائل العيش الرغيد لهم[2] . وبعث الحزب عز الدين النقيب السكرتير العام للحزب ممثلاً عنه لمقابلة رئيس الوزراء مصطفى العمري مستفسراً عما تمّ تحقيقه من مطالب العمال[3] .

وطالب عضو الحزب عبد الهادي البجاري بتلبية مطالب العمال العراقيين ومعاملتهم مثل باقي عمال الشركة من الأجانب من حيث زيادة مخصصاتهم المعيشية وتوفير السكن الملائم لهم وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل الماء والكهرباء وغيرها من الخدمات[4] .

ومن الموضوعات الاجتماعية الأخرى التي نالت اهتمام الحزب موضوع معيشة الفرد العراقي إذ أشار الحزب إلى ضرورة تناسب هذه المعيشة مع ما يوجد في العراق من خيرات وان يحصل هذا الفرد على قوته بأسعار مناسبة ، وكذلك الحال للخدمات الاجتماعية[5] ، مبيناً أنه ليس من الإنصاف ولا من العدالة والمروءة والمصلحة العامة ان يشكو أي فرد عراقي من العوز والحاجة ، بل الواجب يحتم على الحكومة ان توفر العمل لكل عراقي ليعيش عيشة كريمة تتناسب مع كيانه بوصفه إنساناً ، من خلال تحقيق مشروع الضمان الاجتماعي الذي يحتم على الدولة ان تعنى العناية الكافية بالفرد العاطل عن العمل إلى ان تجد له العمل الملائم[6] .

ونشرت صحيفة الأمة مقالاً بعنوان ((من مبادئ حزب الأمة الاشتراكي تعميم الثقافة الاجتماعية والخلقية في العراق)) بينت فيه ان الحياة العامة في أي مجتمع من المجتمعات لا يمكنها ان تستقر إلا على قاعدة رصينة من خلال توفير العمل والخدمة الصادقة التي تُقوّم أحوال الناس وتحسّن رغباتهم ، ووضع الخطط الناجحة ، وان حزب الأمة الاشتراكي يسعى إلى تحقيق نهضة المجتمع العراقي وتدعيم قواعد الكرامة الإنسانية والارتقاء بالعمل على تحرير المواطن من فاقة الغد بإقرار مبدأ الضمان

---

[1] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص283 .

[2] جريدة النبأ ، العدد 1194 ، 28 آب 1952 .

[3] المصدر نفسه .

[4] جريدة النبأ ، العدد 1042 ، 28 شباط 1952 .

[5] مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص199 .

[6] جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

الاجتماعي ووضع الأسس الرصينة بصدد تطبيقه وتسهيل سبل العيش ومعاقبة المحتكرين والمتلاعبين في الأسعار المحلية وتوفير أسباب الكسب لمختلف طبقات المجتمع[1] .

وأكد الحزب ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل المواصلات وطرقها لاسيما في العاصمة وضواحيها ، والاهتمام بطرق المواصلات بين مراكز الألوية وإنشاء السكك الحديدية بين البصرة والعمارة وغيرها من الألوية الزراعية من أجل إيصال المحاصيل الزراعية بسرعة إلى مراكز الألوية أو العاصمة[2] . وطالب الحزب الحكومة أيضاً بان لا تقتصر في شق الطرق وتعبيدها على المدن الكبيرة وإنما يجب إيصال طرق المواصلات إلى القرى والأرياف والنواحي أيضاً ودعا إلى الاهتمام بالمصائف وتوسيعها والعناية بها[3] .

وانسجم موقف الحزب من قضية الفلاح العراقي ونضاله لأجل تحقيق مطالبه المشروعة ، مع المادة الرابعة من نظامه الأساسي والتي نصت على ان ((تعميم الملكية الصغيرة ، شرط جوهري لإيجاد الرفاهية والاستقرار في البلاد))[4] ، في حين أشار صالح جبر رئيس الحزب أثناء خطاب ألقاه في المؤتمر السنوي الأول العام للحزب في 30 تشرين الأول 1951 إلى ما يعانيه الفلاح العراقي من المساوئ والظلم والاضطهاد على أيدي الإقطاعيين ، داعياً الحكومة إلى إنصاف الفلاحين وتوزيع الملكيات الزراعية الصغيرة عليهم[5] ، وإعطاء السلف لمزارعي التبوغ ليتخلصوا من ظلم تجار التبغ[6] ، ومنح الأراضي الزراعية للفلاحين بدون بدل[7] .

وطالب نواب الحزب برفع الظلم عن الفلاحين أبان مناقشاتهم داخل مجلس النواب ، فقد أكد النائب عبد الهادي البجاري ان فقدان العدالة هو الذي يؤدي إلى إيجاد الثغرة وتوسيع الهوة بين الشعب والحكومة ويكثر التذمر ، فيجب حل مشكلة الأرض وتوزيعها على المحرومين بالحق والعدل ، وان الفلاح العراقي لن يسكت على حالة البؤس والاضطهاد التي يعاني منها بسبب سيطرة الإقطاع عليه[8] .

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 830 ، 12 آب 1951 .

(2) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص201 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

(4) حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، ص7–8 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 941 ، 31 تشرين الأول 1951 .

(6) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص263 .

(7) جريدة الأمة ، العدد 1043 ، 23 نيسان 1952 .

(8) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص193 .

وبين الحزب ان من أولى واجبات الحكومة لأنصاف حالة الفلاح العراقي تخفيض الضرائب والرسوم على المنتجات الزراعية والحيوانية ، ووجوب عدم إعطاء الأراضي للأشخاص الذين لا يعملون بها بل إعطائها وتوزيعها على الفلاحين الذين يشتغلون بها[1] . مع ضرورة الاهتمام بحالة الأراضي الزراعية والمنتوج الزراعي وتوفير كافة ما تتطلبه الزراعة في العراق ، فضلاً عن الاهتمام بحالة الفلاح بما له من الأثر الكبير في زيادة الإنتاج الزراعي[2] .

ومن جانبهم طالب أعضاء حزب الأمة الاشتراكي سلمان الابراهيم وعز الدين النقيب الحكومة بالإيفاء بوعودها التي طالما قطعتها للشعب والمتمثلة بإنصاف الفلاح العراقي[3] .

وفي 3 آذار 1952 طالب الحزب بضرورة تنظيم معاملات الأراضي الزراعية ، لاسيما في لوائي المنتفك والعمارة ، مبيناً ان سوء حالة الأراضي هناك واضطرابها ، له التأثير الكبير في الإنتاج الزراعي ، فضلاً عن خلق الاضطرابات وعدم الاستقرار[4] ، ورأى ضرورة الاهتمام بالمحاصيل الزراعية التي يمثل إنتاجها ثروة عظيمة للبلاد وأبرزها التمور ، موضحاً ان عدد النخيل الموجود في العراق يصل إلى ثلاثين مليون نخلة ، إذا ما تم استثماره بصورة جيدة فان بإمكان العراق سنوياً من الحصول على ما مجموعه (12-13) مليون دينار سنوياً[5] .

وأيد الحزب مطالب مديرية الزراعة العامة بزيادة الأموال المخصصة المالية لها ، لمكافحة الآفات الزراعية مثل حشرة الجراد إلى150 ألف دينار بدلاً من 88 ألف دينار[6].

ورأى الحزب ان وسائل الإصلاح سواء أكانت في الشؤون الزراعية أم الاقتصادية هي من أولى واجبات الحكومة ، ودعا إلى مساعدة المزارعين والفلاحين من أجل إعانتهم على استغلال أراضيهم الاستغلال الكامل ليعود ذلك بالخير عليهم وعلى البلاد ، والسعي إلى تهيئة الوسائل اللازمة لتحسين الزراعة بتسليف المزارعين وتخصيص مبالغ كافية من ميزانية مجلس الأعمار لشراء المكائن والآلات الزراعية من

---

(1) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص265 .

(2) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص190 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 985 ، 14 شباط 1952 .

(4) م.م.ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 ، الجلسة الخامسة ، 3 آذار 1952 ، ص84 .

(5) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص190 .

(6) جريدة النبأ ، العدد 1043 ، 2 آذار 1952 ؛ جريدة الأمة ، العدد 1000 ، 3 آذار 1952.

الحكومة وبيعها بالتقسيط أو تأجيرها للمزارعين[1] .

واستناداً إلى المادة الخامسة من منهاج الحزب والتي دعت إلى التوسع في المعاهد الطبية والمستشفيات التعليمية وتوسيع تشكيلات الصحة ووسائل العلاج والصحة الريفية وتوفير مياه الشرب ومكافحة مرض السل[2] . أولى الحزب الجانب الصحي أهمية كبيرة لما له من علاقة بحياة الإنسان ، وكون الخدمات الصحية المتوافرة في العراق قليلة جداً مقارنة بنفوسه ، داعياً إلى زيادة عدد الأطباء مع زيادة عدد المستشفيات والمستلزمات الطبية والعلاجية لها ، والاهتمام بها وتفضيلها على باقي الخدمات الاجتماعية الأخرى لأهميتها الخاصة بحياة الإنسان ، ولاسيما أن الأوبئة والأمراض منتشرة في البلاد[3] . وشدد الحزب على صرف مبالغ الضرائب التي توكل لمؤسسات الدولة على الخدمات الطبية التي تهم البلاد ، ولاسيما ان العراق به حاجة ماسة إلى المرافق والمؤسسات الصحية لمكافحة الأمراض ومعالجة المرضى من أبناء البلاد ، على ان تصرف بطريقة نظامية ودقيقة[4] .

وطالب صالح جبر رئيس الحزب الحكومة بزيادة عدد الأطباء الاختصاصيين لمختلف الأمراض ، وإنشاء المستوصفات في القرى الكبيرة والنواحي وتزويدها بالأدوية والكادر الطبي ، والإكثار من المستوصفات السيارة التي تتجول في القرى النائية لمعالجة الأوبئة والأمراض وتوزيع الأدوية على سكانها[5] . ومن هذا المنطلق أعلن عيسى طه رئيس فرع بغداد للحزب أوائل حزيران 1953 عن قيام الأطباء من منتسبي الحزب بمعالجة المرضى مجاناً في مدينة بغداد[6] .

وبحسب ما نصت عليه المادة السادسة من منهاج الحزب ، وهو ((العناية بأعضاء الهيئة التعليمية وتوفير الأسباب اللازمة لرفع مستواهم الثقافي والصحي والمعاشي))[7] ، أولى حزب الأمة الاشتراكي قطاع التربية والتعليم أهمية واضحة ، وأكد ان العاملين في مجال التعليم يستحقون كل الفخر والاعتزاز والإكرام لما يقومون به من واجبات في إعداد الشباب إعداداً صحيحاً ، داعياً إلى سد حاجاتهم ، وان المعلم يجب ان يكون في مستوى مرموق حتى يتمكن من أداء رسالته التربوية بصورة صحيحة وإعداد جيل المستقبل إعداداً سليماً[8] ، داعياً إلى التوسع في التعليم الابتدائي في جميع الألوية

---

[1] جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

[2] حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، ص12 .

[3] جريدة النبأ ، العدد 923 ، 11 تشرين الأول 1951 .

[4] جريدة الأمة ، العدد 1002 ، 5 آذار 1952 .

[5] جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

[6] جريدة النبأ ، العدد 1123 ، 3 حزيران 1952 .

[7] حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، ص12-13 .

[8] محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص245 .

العراقية[1] ، وتدريس اللغة الكردية في دور المعلمين والمعلمات لما له من أهمية كبيرة في تعزيز الوحدة العراقية[2] .

ونشرت جريدة النبأ مقالاً بعنوان ((فلسفة التعليم في العراق)) أشارت فيه إلى إهمال الحكومات المتعاقبة على حكم العراق التعليم من حيث قلة المدارس واقتصارها على مراكز الألوية والأقضية ، وإهمال الكوادر التعليمية والتدريسية والمناهج الدراسية التي لم تكن تتلائم مع متطلبات العصر[3] .

وشدد صالح جبر على معاقبة الاستغلاليين الذين يغررون بالطلاب، ودعا إلى مساعدة الطلاب الذين يقصدون بغداد للدراسة في الكليات والمعاهد العالية ، من خلال تهيئة السكن الملائم والأجواء الدراسية المناسبة[4] . وطالب السيد عبد المهدي الحكومة برعاية حقوق طلبة العلم وتوفير مستلزمات الدراسة لهم من خلال العناية بالمدارس وهيئة الكوادر التعليمية والتدريسية وإعداد المناهج الدراسية التي تتلائم مع متطلبات المرحلة وتوفير الأقسام الداخلية والعناية بها[5] . وأكد وجوب أنشاء المدارس الابتدائية في القرى الكبيرة والنواحي وتعيين المعلمين لها بحسب أعداد التلاميذ[6] .

واستنكر الحزب سياسة وزارة المعارف المتمثلة بغلق بعض المدارس بحجة قلة المعلمين والمدرسين ، وشدد على ان هذا النقص يمكن سده عن طريق تهيئة المدرسين والمعلمين من الدول العربية المجاورة والدول الأجنبية حتى لو كانت الأجور أعلى فإن أهمية التعليم تستوجب هذا الإنفاق الذي ينفق مثله على المجيء بالخبراء والمهندسين والفنيين إلى المؤسسات الأخرى[7] . وطالب بإصلاح المناهج الدراسية من خلال اتخاذ المناهج الاستقلالية التي تعزز الحياة الحرة والإلمام بشتى المعارف التي تتطلبها الحياة اليومية[8] .

دعا الحزب إلى وجوب النظر إلى الطالب العراقي بوصفه ثروة للبلاد ، وأن يُحمى من النزعات التي قد يركن إليها والتي تذهب به إلى الأسوء حتى ينهي تعليمه ويخرج لميدان الكفاح ، إذ يصبح حراً

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 812 ، 28 مايس 1951 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 1000 ، 3 آذار 1952 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 892 ، 31 آب 1951 .

(4) جريدة الأمة ، العدد 1003 ، 6 آذار 1952 .

(5) جريدة الأمة ، العدد 1052 ، 2 مايس 1952 .

(6) جريدة الأمة ، العدد 1058 ، 11 مايس 1952 .

(7) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص196–197 .

(8) المصدر نفسه ، ص197 .

بالتصرف بما يريد ، وذلك عن طريق جعل الطالب في المرحلة الابتدائية والثانوية شديد التعلق بمحيط المدرسة[1] .

وأولت صحف الحزب الجانب الثقافي أهمية كبيرة من خلال نشر المقالات والأبحاث العلمية والأدبية من أجل زيادة الوعي الثقافي والسياسي بين مختلف طبقات أبناء الشعب ، فقد نشرت صحيفة النبأ مقالاً بعنوان ((المشكلة الأدبية في العراق)) عالجت فيه مشكلة الركود الأدبي في العراق وعزوف الأديب العراقي عن التأليف وبما يؤدي إلى عزوف القارئ العراقي عن متابعة الآثار الأدبية العراقية وعدم شعوره بوجود الأديب العراقي شعوراً يدل على اكتسابه صفة الوجود الواقعي او الوجود الذي يسد حاجة من حاجات المجتمع الفنية ، واقترحت الصحيفة حلاً لتلك الظاهرة ، وهو أن ترسل الجهات المسؤولة خريجي المعاهد العليا من ذوي الدراسات العربية وممن حازوا على معدلات عالية لإكمال دراستهم خارج البلاد وفي مجالات اللغة العربية والأدب والنحو والتراث العربي[2] .

ونشرت الصحيفة نفسها مقالاً آخر بعنوان ((التعليم الإلزامي)) أكدت فيه دعوة صالح جبر رئيس الحزب الذي دعا الحكومة العراقية إلى التوسع في التعليم الابتدائي ، على أساس ان وزارة المعارف يجب ان تكون في مقدمة الوزارات التي يعنى بها ويبذل لها المال الوافر ، داعياً إلى ضرورة تخصيص المبالغ الكافية لهذه الوزارة ، لاسيما التعليم الابتدائي بوصفه التعليم الذي تقوم على أسسه دعائم الإصلاح الحقيقي فلا يمكن أعداد شعباً منتجاً مثقفاً ما لم يتوسع في هذا التعليم وينفق عليه ما أمكن ، ولأن الإنفاق على التعليم الابتدائي لا إسراف فيه ولا تبذير[3] ، ولاسيما إذا ما كان الهدف منه إعداد جيل مسؤول وواع بقضايا أمته والعالم ، إن لم يكن ذلك لهدف قومي وإنساني ، فمن أجل إدراك تأثير تلك القضايا في السياستين الداخلية والخارجية للعراق في الأقل ، ولاسيما إذا ما وضع في الحسبان تشابك العلاقات الدولية المعاصرة وتعقدها .

ثانياً : موقف الحزب من القضايا العربية والدولية

1- موقفه من القضايا العربية

تعددت القضايا القومية التي أثارت اهتمام حزب الأمة الاشتراكي وكانت في مقدمة هذه القضايا قضية الوحدة العربية ، فقد نصت المادتان الثالثة والرابعة من منهاجه على العلاقات العراقية – العربية على أساس اتحاد فيدرالي يشملها جميعاً ، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب بالانضمام إليه

(1) المصدر نفسه ، ص198 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1169 ، 30 تموز 1952 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1208 ، 18 أيلول 1952 .

بشرط ان تكون جامعة الدول العربية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق هذا الغرض[1] . ورأى الحزب ان الجامعة تمثل مشروعاً للوحدة العربية ، وان العرب إذا ما اتحدوا واتفقوا يكونون قوة يحسب لها حسابها من باقي الدول ويؤدوا دوراً بارزاً في التوازن الدولي ، وأنه لو تألم أحدهم للآخر لما حدث لفلسطين ما حدث ، وعد مشروع الجامعة خطوة أولى نحو تحقيق الأهداف التي يصبو إليها العرب ويتمنونها[2] . وأيد حزب الأمة الاشتراكي مشروع الاتحاد السوري العراقي[3] ، انطلاقاً من منهاجه الذي نص على تنظيم العلاقات بين العراق وجميع الدول العربية على أساس اتحاد فيدرالي[4] .

ومن هذا المنطلق رحب حزب الأمة الاشتراكي بمشروع اتحاد العراق والأردن[5] ، بوصفه قائماً على أسس قومية سليمة ، وبين الحزب ان لهذا المشروع مقومات متعددة أهمها رغبة الشعبين العراقي والأردني في قيامه ، وان للأردن حدود مشتركة مع إسرائيل ، وبما ان الجيش العراقي مقيد الحرية داخل بلاده فمن المصلحة ان يزحف إلى حدود إسرائيل قبل ان تصل حدود الأخيرة إليه ، وان بعض

([1]) حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، ص4 ؛ غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين 1939–1958دراسة في الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ،1990 ، ص112.

([2]) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص274 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص171.

([3]) مشروع الاتحاد السوري – العراقي : وهو المشروع الذي اقترحه الوصي عبد الإله ونوري السعيد رئيس وزراء العراق ، بعد قيام سامي الحناوي بالانقلاب في سورية في 14 آب 1949 وعلى أثر ذلك بدأت المفاوضات بين الحكومتين العراقية برئاسة نوري السعيد والحكومة السورية المؤقتة برئاسة هاشم الأتاسي ، وعلى الرغم من ان المفاوضات وصلت إلى المرحلة الأخيرة إلا أنه لم يتحقق هذا الاتحاد بسبب معارضة بعض السياسيين السوريين له وتعاونهم مع ضباط الجيش السوري وقيام أديب الشيشكلي بالانقلاب الثالث في 29 كانون الأول 1949 . للمزيد من التفاصيل ينظر :جهاد مجيد محي الدين، العراق في السياسة العربية من 1941–1958 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1980 ، ص206–209.

([4]) جريدة الأمة ، العدد 1001 ، 4 آذار 1952 .

([5]) وهو المشروع الذي اقترحه الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن على الحكومة العراقية في 2 حزيران 1950 والذي تضمن (12) مادة من أهمها عد المملكتان العراقية والأردنية مملكتين متحدتين وفق الشروط المتفق عليها ، وان تكون راية الاتحاد ، الراية الهاشمية الأولى الحجازية على ان تبقى الراية الحاضرة لكل بلد منصوبة عليها في داخلها ، وبعد دراسته من الحكومة العراقية وضعت مشروع آخر تضمن أيضاً (7) مواد ، نصت المادة الأولى على ان يعلن جلالة الملك عبد الله قراره السامي في جعل الملك فيصل الثاني ولياً لعهد المملكة الأردنية الهاشمية منها فوراً ، وذلك تمهيداً لجعله ملك العراق والأردن في المستقبل ، وان تتوحد فوراً السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي والعملة في المملكتين ، ولكن مقتل الملك عبد الله في 20 تموز 1950 حال دون تحقيق هذا المشروع . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص232–233 .

الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من الأردن لا يمانعون في الانضمام إلى العراق ان لم يكونوا يرحبون بذلك كثيراً[1] .

وأشار الحزب إلى أهمية العناية بالأردن ومتابعة أوضاعها وما يكتنفها من أمور ، ووضعها فوق كل اعتبار ، لأن العراق لا يمكن ان يتخلى عنه ، كما أن الأردن لا يمكنه أن يتخلى عن العراق[2] . وأوضح الحزب ان الاتحاد والوحدة العربية مبدآن عربيان قوميان ساميان ، وان الصلات الدينية والقومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تربط العراق بالأردن منذ زمن طويل[3] .

ومن أجل تقوية روابط الأخوة والصداقة بين الدول العربية زار صالح جبر لبنان أوائل تشرين الأول 1952 ، واجتمع مع الرئيس اللبناني كميل شمعون وبحث معه الشؤون العربية العامة والقضايا المتعلقة بالجامعة العربية خاصة[4] .

ومن المنطلق نفسه رحب الحزب باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان جامعة الدول العربية المعقودة عام 1954 ، وعدها أمنية كل عراقي ، بيد ان موقف حزب الأمة الاشتراكي من الجامعة العربية تغير عندما تعثرت في القيام بمهامها القومية ، وانغمست في الخلافات القطرية ، ولذلك وجّه لها الانتقاد من أعضاء الحزب وطالبوا بإصلاحها حتى تأخذ دورها في توحيد أواصر العلاقة بين الأقطار العربية والموقف الموحد من القضايا القومية[5] .

وكان هذا الأمر قد دفع السيد عبد المهدي عضو اللجنة المركزية لحزب الأمة الاشتراكي إلى تأكيد حقيقة الأوضاع السيئة التي تمر بها البلدان العربية ، داعياً إياها إلى الاتفاق وتوحيد كلمتها وتناسي ما بينها من خلافات شخصية لتجنب المصير المؤلم ، مؤكداً أهمية ترصين الصفوف والوحدة الصادقة في القضاء على الدولة اليهودية ، وعقد التحالفات والمعاهدات بين الأقطار العربية[6] .

وبشأن القضية الفلسطينية ، فقد سبق تأسيس حزب الأمة الاشتراكي ان وقف أعضاءه المؤسسين مواقف وطنية خالصة تجاهها مؤكدين ضرورة إنقاذها من الاحتلال الصهيوني ، فقد طلب صالح جبر عندما كان رئيساً للوزراء عام 1947 من جامعة الدول العربية ضرورة عقد اجتماع لها ، بعد توصيات لجنة التحقيق الدولية بإقامة دولتين في فلسطين ، وذلك لمعالجة الحالة بصورة جريئة

([1]) جريدة النبأ ، العدد 867 ، 2 آب 1951 .

([2]) جريدة النبأ ، العدد 1045 ، 4 آذار 1952 .

([3]) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص173 ؛ عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص176.

([4]) جريدة النبأ ، العدد 1221 ، 5 تشرين الأول 1952 .

([5]) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص276 .

([6]) المصدر نفسه .

وجدية وحازمة . وعلق على توصيات اللجنة وهو في طريقه إلى صوفر لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية بقوله ((الاقتراح ظالم وجائر على حقوق العرب فقط وغير عملي وغير ممكن التطبيق))[1] ، واقترح عند افتتاح اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في صوفر في 16 أيلول 1947 بصفته صاحب الدعوة على المجتمعين تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان السرية[2] ، عندما قررت هيئة الأمم المتحدة قراراً في غير صالح العرب ، وإبلاغ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بذلك وتهيئة وسائل الكفاح من أهل فلسطين والعرب للقيام بعمل حازم وسريع في حالة عدم إنصافهم ، وكان صالح جبر يردد دائماً فحوى قرار مجلس الأمة العراقي المتخذ في 24 آذار 1947 بصفته دليلاً على مدى استعداد العراق للعمل من أجل إنقاذ فلسطين[3] ، والذي تضمن أبلاغ حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأنهما المسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة ، والذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين دولة عربية وفي حالة الفشل فإن دول الجامعة تجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في اجتماع بلودان[4] .

وعلى الصعيد الداخلي عقد رئيس حزب الأمة الاشتراكي صالح جبر في مدينة الحلة مؤتمراً عشائرياً في 23 تشرين الأول 1947 لنصرة فلسطين ، ألقى فيه خطاباً ورد فيه ان الحكومات العربية عازمة عزماً أكيداً على إنقاذ فلسطين ، وحضر المؤتمر أكثر من ألفي شخص من العرب والأكراد واتخذ المؤتمرون توصيات متعددة ، منها ان فلسطين قلب البلاد العربية وهي جزء لا يتجزأ من كيانها ، ووجوب مقاومة تجزئته ، وان كل حل لا يتفق وحقوق العرب خطر على الأمن والسلام[5].

([1]) نقلاً عن : ممدوح الروسان ، العراق وقضايا المشرق العربي القومية 1941–1958 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 ، ص242 .

([2]) عقد مؤتمر بلودان في سورية للمدة من 8–12 حزيران 1946 لغرض وضع منهاج عمل جديد لمجلس الجامعة لمواجهة التحديات التي تعترض القضية الفلسطينية وحضرته جميع الأقطار العربية الممثلة في مجلس الجامعة ونص المؤتمر على مقررات سرية أهمها مقاطعة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وسياسياً وأدبياً من خلال وقف أعمال شركات النفط كافة في العراق والمملكة العربية السعودية وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، ومواجهة القوات الصهيونية بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرياً وتقديم المساعدات المالية والمعنوية لعرب فلسطين وغيرها . ينظر : ممدوح الروسان ، المصدر السابق ، ص243–246 .

([3]) المصدر نفسه ، ص241–242 .

([4]) المصدر نفسه ، ص242 .

([5]) المصدر نفسه ، ص247 .

وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 دعت الجامعة العربية إلى عقد اجتماع في القاهرة في 8 كانون الأول 1947 مثل العراق فيه صالح جبر ونوري السعيد ، وصرح صالح جبر لجريدة "المصري" أثناء وجوده في القاهرة بما نصه : ((ان الجيوش العربية لن تدخل فلسطين في الحال ، ولكنها سترسل فرقاً مسلحة لحرب العصابات الصهيونية لشد أزر العرب ، ولن تدخل القوات العربية إلا إذا تدخلت قوات أجنبية أو إذا تعرضت القوات غير النظامية للخطر))[1] .

وفي الوقت نفسه رأى السيد عبد المهدي ، عندما عقد مجلس الأمة العراقي جلسته المشتركة في 8 تشرين الثاني 1948 لدراسة إمكانية وضع خطة عربية مشتركة للدفاع عن فلسطين ، أن تكون هذه الخطة مبنية على أساس تلافي الكثير من الأخطاء التي وقعت بها الجيوش العربية في حرب أيار عام 1948 ومنها عدم معرفة واجباتها وضرورة وضع خطة سياسية عربية موحدة مقترنة بتأييد صريح من ذوي الحل والعقد من ساسة الدول العربية تكمن فيها الأعمال التي ينبغي القيام بها للقضاء على أية محاولة لتكوين دولة يهودية ، وضرورة ان تكون مستهدفة وبجميع الوسائل العسكرية والسياسية ، تطهير الأراضي الفلسطينية من العصابات الصهيونية وبخاصة مدينة القدس لخطورة أهميتها العسكرية والسياسية والدينية[2] .

ورأت الصحف الناطقة بلسان الحزب ان قضية فلسطين لا يجوز لأي عربي ان ينساها أو يتناساها ويجب ان يفتديها بنفسه وان تجاهل القضية سيكون في المستقبل موضع لعنة الأجيال المقبلة[3] .

وفي واقع الحال أن هذا الموقف لحزب الأمة الاشتراكي من القضية الفلسطينية يشبه موقف عدد من الأحزاب السياسية الأخرى ، مثل حزب الاتحاد الدستوري ، حيث لم يقترن ذلك بمحاولة تطبيقه بل يمكن القول ان حزبي الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي قد جمعهما إطار المنافسة بينهما بشكل طغى على أية مواقف مبدئية يمكن ان يتخذها أيٍّ منهما ومما يثبت ذلك إشارة منهاج حزب الأمة الاشتراكي إلى تحقيق الأماني العربية في فلسطين من دون توضيح ما هي تلك الأماني وطرق الوصول إلى تحقيقها .

---

(1) نقلاً عن : ممدوح الروسان ، المصدر السابق ، ص249–250 .

(2) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص178 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 1022 ، 28 آذار 1952 .

وعلى أية حال دعا صالح جبر في مايس 1951 إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وتحدث عن ميثاق الضمان الجماعي بين الدول العربية وعن موقف الدول العربية من العدوان الإسرائيلي على سورية ، ودعا الدول العربية إلى التكاتف واتخاذ المواقف الحاسمة ضد العدوان الصهيوني على الأراضي العربية[1] ، وانتقد حزب الأمة الاشتراكي تصريح رئيس الوزراء البريطاني تشرشل[2] ، في مايس 1952 موضحاً بأنه تصريح يكشف للعرب كراهية بريطانيا لهم ، وان هذا التصريح قد أنطلق من شخص لا يعرف للصداقة حرمة ويجعل من إسرائيل حكومة يناوئ بها الأقطار العربية وان تشرشل هو السند الأساس لإسرائيل وهو الذي أقام هذه الدولة اللقيطة وكان بجانب بلفور عندما أدلى بتصريحه المشؤوم عام 1917[3] .

وأولى الحزب اهتماماً كبيراً بالتطورات السياسية الداخلية التي شهدتها سورية ، وقدم مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية في 30 تشرين الثاني 1951 على أثر انقلاب أديب الشيشكلي[4] ، وطالب الحكومة فيها باتخاذ الإجراءات السلمية للمحافظة على سيادة القانون في سورية[5] .

وقدم ثمانية عشر نائباً من نواب حزب الأمة الاشتراكي مذكرة إلى رئيس مجلس النواب العراقي في 1 كانون الأول 1951 طالبوا فيها باتخاذ موقف حازم لإنقاذ الشعب السوري ، وجاء فيها ((ان حركة التمرد التي وقعت مؤخراً في سورية الشقيقة والتي كانت تحدياً صارخاً للدستور في هذه البقعة العزيزة من البلاد العربية كان لها الأثر المؤلم في نفوس أبناء هذه البلاد جميعاً ، الأمر الذي لا مناص منه لاتخاذ كافة التدابير التي من شأنها ان تدرأ الأخطار المحيقة بهذا القطر الشقيق ، إذ ليس من مصلحة الأمة العربية ان يبقى كيان هذه البلاد واستقلالها مهددين بأمثال هذه الحركات التمردية والكيفية من وقت إلى آخر ، لذا فأننا نرى أنه من واجبنا ان نطلب من الحكومة العراقية العمل على

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 812 ، 28 مايس 1951 .

(2) دعا ونستون تشرشل في مجلس العموم البريطاني في 11 مايس 1952 إلى ضرورة تعضيد (إسرائيل) والى الصلح مع العرب مقابل مساعدة الدول العربية عسكرياً ، وأعلن تأييده للأهداف الصهيونية وفكرتها . ينظر : سميرة عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي ، العراق والقضية الفلسطينية 1948–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص249 ؛ علاء جاسم محمد الحربي ، العلاقات العراقية – البريطانية 1945–1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص223–224 .

(3) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص178–179 .

(4) وهو الانقلاب الذي قام به أديب الشيشكلي في 29 تشرين الثاني 1951 بسبب عدم تأييده لحزب الشعب وحكومة معروف الدواليبي ، لاسيما انه علم بمشروع تسريحه من الجيش وقام بالقاء القبض على رئيس الوزراء واقال رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي وحل مجلس النواب وعين فوزي سلو رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع ، في حين تولى الشيشكلي منصبي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء . ينظر : فهد جبرائيل اليان ، العلاقات السورية العراقية ما بين 1939–1958 سياسياً – اقتصادياً – اجتماعياً ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، 2006 ، ص284–288.

(5) جريدة الأمة ، العدد 923 ، 4 كانون الأول 1951 .

اتخاذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة على الحياة الدستورية في هذه البلاد وإعادة الأمن والاستقرار فيها إلى نصــابهما والقيام بكل ما لديها من الوسـائل لإطـلاق سـراح المعتقلين السياسـيين))[1] ، وطالبت المذكرة الحكومة العراقية بدعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للاجتماع فوراً لمعالجة هذا الأمر لما له من تأثير في مستقبل الدول العربية وكيانها ، وأن يرسل المجلس برقيات إلى المجالس النيابية في الدول العربية يناشدها العمل على إنقاذ سورية من محنتها[2] .

وبناءً على دعوة حزب الأمة الاشتراكي عقد مجلس الوزراء العراقي في 3 كانون الأول 1951 جلسة خاصــة في البلاط الملكي بحضـور الوصــي عبد الإله ورؤساء الأحزاب لغرض التداول حول خطورة الوضع القائم في سورية وما يترتب على العراق اتخاذه حكومةً وشعباً[3] .

وجاء في البيان الذي نشر في 5 كانون الأول 1951 في بغداد ما نصه ((قام أديب الشيشكلي بحركة تمرد على الحكومة الشرعية وزج بعض السياسيين أعضاء المجلس النيابي وغيرهم في السجون ، وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً مطلقاً ... إذا جاز للحكومات العربية في ما مضـى ان تتجاهل أو تغض الطرف عما تعرض له الشعب السوري من انتكاسات ، فإن مسؤولية الحكومات العربية اليوم إنقاذ هذا الشعب النبيل مما يعانيه نتيجة الحركات التمردية ، وعلى هذه الحكومات اتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات سريعة وحاسمة سليمة أو غير سليمة لضـمان الاستقرار في سورية ، وإعادة الأمور إلى نصابها الشرعي ، وبقدر ما تتحمل الحكومات العربية مجتمعة مسؤولية إنقاذ سورية مما هي فيه الآن ، فإن نصيب الحكومة العراقية في هذه المسؤولية كبير جداً لا يحتاج إلى بيان))[4].

وعلى الصعيد نفسه هاجم صالح جبر ، حكومة أديب الشيشكلي والحكومات العربية على موقفها الذي وصـفه بأنه موقف المتفرج من التطـورات فـي سورية[5] . وانتقد نائب حزب الأمة الاشتراكي في مجلس النواب العراقي عبد اللطيف جعفر الوضع السياسي في سورية بقوله : ((لقد اتخذ أبطال الحركة الرعناء من سورية الشقيقة مسرحاً لتحقيق أغراضـهم ورغباتهم)) ، وهاجم الدول العربية التي اعترفت بنظـام الشيشكلي ، وأعقبه النائب عز الدين النقيب الذي وصـف الأحداث بأنها زعزعت من الأساس أركان استقلال سورية[6] .

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 969 ، 4 كانون الأول 1951 ؛ فهد جبرائيل اليان ، المصدر السابق ، ص284 .

(2) جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق ، ص163 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 969 ، 4 كانون الأول 1951 ؛ جريدة الأمة ، العدد 924 ، 5 كانون الأول1951 .

(4) نقلاً عن : محمد جعفر فاضل الحيالي ، المصدر السابق ، ص324 .

(5) المصدر نفسه ، ص324 .

(6) جريدة الأمة ، العدد 967 ، 24 كانون الثاني 1952 .

وانتهز حزب الأمة الاشتراكي إلقاء خطاب العرش في 3 آذار 1952 ليشير بأن كل من العراق وسورية بلد واحد ، ودعا إلى عدم الوقوف موقف المتفرج من هذا الحدث ، وان يكون للعراق الدور المتميز في إنقاذ سورية من محنتها والوقوف ضد حكم الشيشكلي لأنه حكم غير شرعي أتى بالتمرد والثورات[1] ، وطالب صالح جبر باتخاذ إجراء عملي لتصحيح الأوضاع في سورية ، إلا أن نوري السعيد رد على ما ورد في مطالب حزب الأمة الاشتراكي بقوله ((ان قضية سورية تخص الشعب السوري نفسه ، وأنه ما لم تتلق الحكومة العراقية طلباً من السوريين للمساعدة فلا يمكن ان يقوم العراق بأي إجراء))[2].

وكان لحزب الأمة الاشتراكي مجموعة مواقف حيال التطورات السياسية التي شهدتها مصر ، وأولها النزاع المصري – الإسرائيلي حول مرور ناقلات النفط عبر قناة السويس ، إذ أصدر بياناً في 13 آب 1951 دعا فيه الشعب العراقي والشعوب العربية والإسلامية إلى إقناع مصر بعدم اتخاذ موقف فردي إزاء هذا النزاع ما دام إنه جزء من تدابير الحصار الاقتصادي المفروض على إسرائيل ، مبيناً ان على الدول العربية أن تتخذ الخطوات الإيجابية لدراسة الأمر ، ووضع خطة موحدة تلتزم بها الدول العربية وتعمل بموجبها[3]. وأيد الحزب موقف مصر من تفتيش الناقلات المارة بقناة السويس بعد ان عملت الدول الغربية على منع مصر من ممارسة هذا الحق وأثارت ضجة بسببها . إذ نشرت جريدة الأمة مقالاً بعنوان ((حق مصر الشرعي في تفتيش السفن المارة بقناة السويس)) ، بينت فيه ان إسرائيل تعد خطراً حقيقياً على مصر ، وأن مجرد وجودها على حدود مصر هو تهديد مستمر لسيادة واستقلال هذه الدول العربية ، فإذا أصرت مصر على تفتيش هذه الناقلات فإنها تستعمل حقها الشرعي[4] .

وأصدر الحزب بياناً آخر حول قرار مجلس الأمن المتخذ ضد مصر ونص على تخليها عن حقها في مراقبة السفن المارة عبر قناة السويس ، ورأى فيه ان من واجب الدول العربية ان تقف موقفاً حازماً صلباً للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار[5].

وأيد الحزب موقف مصر من إلغاء المعاهدة البريطانية – المصرية لعام 1936 في تشرين الأول 1951 ، وبعثت اللجنة المركزية للحزب في 11 تشرين الأول 1951 برقية تأييد إلى مصطفى النحاس

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 1045 ، 4 آذار 1952 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص182 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 1001 ، 4 آذار 1952 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 877 ، 14 آب 1951 ؛ جريدة الأمة ، العدد 839 ، 14 آب 1951

(4) جريدة الأمة ، العدد 851 ، 26 آب 1951 .

(5) جريدة الأمة ، العدد 861 ، 5 أيلول 1951 .

رئيس مجلس الوزراء المصري ، باركت فيها الخطوة التي اتخذتها الحكومة المصرية بإلغاء الاتفاقية ، وعدتها خطوة نحو التحرر والاستقلال من الاحتلال البريطاني[1] .

عد العراقيون قضية إلغاء المعاهدة البريطانية – المصرية لعام 1936 قضيتهم الوطنية وأعربوا عن مساندتهم لها ، فأرسلوا برقيات التأييد ، وانتقدوا موقف الحكومة العراقية الذي كان بمثابة موقف المتفرج من الأحداث في مصر ودعوا إلى الإضراب العام يوم 14 تشرين الثاني تأييداً لمصر ، وقد أشتركت في هذا الإضراب الأحزاب وفئات الشعب وألقوا الخطب المؤيدة لمصر[2] . وأصدر حزب الأمة الاشتراكي من جانبه بياناً دعا فيه الشعب العراقي إلى الإضراب العام الصامت في أنحاء العراق كافة انتصاراً لمصر في كفاحها لتحقيق أمانيها الوطنية والقومية[3] . وأسهم منتسبو الحزب في الإضراب العام الذي شهده لواء كركوك يوم 14 تشرين الثاني 1951 بقيادة الشيخ حبيب الطالباني عضو اللجنة المركزية للحزب ، وكان لمنتسبي الحزب في البصرة وباقي الألوية العراقية دور كبير في الإضراب العام تضامناً وتأييداً لمصر[4] .

ونشرت جريدة الأمة ما عرف بمشروع العراق لحل الأزمة المصرية – البريطانية والذي تضمن ما يلي :

1- إجراء استفتاء عام في السودان تحت إشراف الأمم المتحدة .

2- جعل مشروع الضمان الجماعي بين الدول العربية ضمن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط .

3- تزويد الجيوش العربية بالأسلحة على ان لا تقاتل خارج أراضيها .

4- ان يكون للدول العربية الحق في رفض المساعدات العسكرية من أية دولة أجنبية .

5- ان يكون لكل دولة في الأمم المتحدة الحق في الانضمام إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط بشرط ان توافق الدول ذات العلاقة على هذا الانضمام .

6- وجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر والعراق وإقامة قواعد لها في شرق الأردن[5] .

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 924 ، 11 تشرين الأول 1951 ؛ جريدة الأمة ، العدد 880 ، 12 تشرين الأول 1951 .

(2) ممدوح الروسان ، المصدر السابق ، ص63 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 909 ، 15 تشرين الثاني 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 950 ، 11 تشرين الثاني 1951 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 955 ، 18 تشرين الثاني 1951 .

(5) جريدة الأمة ، العدد 921 ، 28 تشرين الثاني 1951 .

وعندما اندلعت ثورة 23 تموز 1952 في مصر ، أصدر حزب الأمة الاشتراكي بياناً بين فيه بأن هذا الحدث في مصر يدل على تفاقم الحال واشتداده مما حدا بالجيش إلى ان يقف موقفه الأخير ، ليرجع الأمور إلى نصابها ، ويحد من تفشي الفساد والتدهور[1] ، بيد ان الحزب اتخذ موقف معتدلاً بعد ان ساءت العلاقة بين العراق ومصر بعد التطورات السياسية التي مرت بها مصر في أعقاب الثورة المصرية عام 1952 ، وسياستها الخارجية القائمة على الحياد في العلاقات الدولية ، في وقت بدأ نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة السير في طريق الأحلاف الدولية مما سبب مهاجمة العراق عن طريق "إذاعة صوت العراق الحر" ، إذ دعا صالح جبر إلى نبذ الخلافات والمشاجرات التي تؤدي إلى تفريق الصفوف الأمر الذي لا يستفيد منه غير الكيان الصهيوني[2]. وانتقد السيد عبد المهدي من جانبه سوء العلاقات بين البلدين ودعا إلى معالجة الموضوع بالحكمة والروية والتفاهم[3] .

ونالت قضايا لبنان والأردن جزءاً من اهتمامات نواب حزب الأمة الاشتراكي سواء داخل جلسات مجلس النواب أو مجلس الأعيان ، فقد أعترض نائب الحزب عبد اللطيف جعفر على تدخل حكومة أديب الشيشكلي في الشؤون الداخلية للحكومة اللبنانية ، في حين دعا الحكومة العراقية إلى التدخل لحل هذه الأزمة والوقوف بجانب الشعب اللبناني[4] ، كما دعا السيد عبد المهدي إلى مساندة الشعب اللبناني والوقوف بجانبه من أجل نيل استقلاله وتحرره الكامل من الاحتلال الفرنسي[5] ، وبين ان مشكلة لبنان وما تعانيه من الوجود الفرنسي لا يتم حلها إلا باعتماد العرب على أنفسهم . فقد قال :((علينا ان لا نعقد الآمال كثيراً ولا نذهب بالتفاؤل كثيراً على الغير ويجب ان نعتمد على أنفسنا ، وأن ما وقع في لبنان قد جعل الوحدة العربية على محك التجربة وعلينا والحال هذا مضاعفة الجهود حكومةً وشعباً وأن يعمل العرب للبنان كما يعملوا لأنفسهم))[6] .

ونشرت صحيفة النبأ مقالاً بعنوان ((المتفرجون على مأساة عمان ...إذا كانت الأعمال بالنيات فهذه أعمالهم لا تدل على نية صـادقة)) ، انتقدت فيه موقف حكومة نوري السعيد وحزبه الاتحاد الدستوري ، على موقفه المتفرج من الأحداث في الأردن حول قرار مجلس الوزراء الأردني في إعفاء

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 1134 ، 31 تموز 1952 ؛ جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق ، ص251 .

(2) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص302–303 .

(3) المصدر نفسه ، ص303–304 .

(4) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص276 .

(5) م . م . ع ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1951–1952 ، الجلسة الخامسة ، 3 آذار 1952 ، ص82 .

(6) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص180 .

الملك طلال بن عبد الله من مزاولة سلطاته الدستورية وتعين هيئة نيابية لممارسة صلاحياته إلى ان تثبت التقارير مقدرة الملك طلال على تولي السلطة[1] .

وكان للحزب موقف من التطورات السياسية في بلدان المغرب العربي ، الجزائر وتونس والمغرب ، اذ عد القضية الجزائرية من القضايا المهمة والحيوية ، التي أولتها صحافته اهتماماً كبيراً ، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الأخبار والمقالات التي ظهرت على صفحاتها الأول وتناولت القضية الجزائرية سياسياً وعسكرياً ، فقد نشرت صحيفة النبأ مقالاً بعنوان ((صورة من كفاح الجزائر ...صيحات في ظلام الليل ...لعنة الله عليك إذا لم تصوت معنا)) ، نددت فيه بأساليب الاستعمار التعسفية التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري وبخاصة قادة الثورة الجزائرية والتي تمثلت بنفي أحد قادتها وهو مصالح الحاج ، داعية دول الجامعة العربية والدول الإسلامية والصديقة إلى الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في نضاله وتحرره من الاحتلال الفرنسي[2] .

وناشد الحزب جامعة الدول العربية بأن تشد من أزر المجاهدين في الجزائر وتونس والمغرب بكل الوسائل الممكنة ، وطالب الدول العربية أن تقف من فرنسا الموقف الذي يفرضه عليها الواجب القومي ، واهتمت صحف الحزب بنشر مطالب الجزائريين لدى الدول العربية[3] ، ولخصت هذه المطالب بثلاث نقاط :

1- تدويل القضية الجزائرية .
2- الضغط على فرنسا لإجبارها على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
3- قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع فرنسا[4] .

وقد أدت صحف الحزب دوراً كبيراً في حث الرأي العام العراقي على مؤازرة الثورة الجزائرية ، ومن أبرز الأمور التي تناولتها صحف الحزب متابعة النشاط السياسي والعسكري للثورة الجزائرية وحث الحكومات العربية وحكومة العراق بشكل خاص على تقديم المساعدات للجزائر ومساندتها[5] . فقد دعت الحكومة العراقية إلى ان يكون لها موقفاً مميزاً في نضال الشعب الجزائري وإدانة أساليب الاستعمار

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 1129 ، 10 حزيران 1952 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 1125 ، 5 حزيران 1952 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1234 ، 20 تشرين الأول 1952 .

(4) خرنان مسعود بن موسى ، العراق والثورة الجزائرية 1954–1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 ، ص228 .

(5) المصدر نفسه ، ص227 .

الفرنسي ضده ، وانتقدت موقف الدول العربية في عدم المساعدة الجدية والصادقة للجزائر والعمل على نصرتها[1] .

وطالب الحزب بضرورة تحقيق وحدة الصف العربي لان الوحدة العربية لو كانت موجودة لما وقع في الجزائر ما وقع من أحداث استخدمت فيها فرنسا أبشع الأساليب الاستعمارية من خلال إصدار القوانين التي عدت بموجبها اللغة العربية لغة أجنبية ، وعد الجزائريين فرنسيين والجزائر جزء من فرنسا وتجريد الوطنين الجزائريين من حقوقهم المدنية وسلب أراضيهم وتشريدهم وقتلهم من أجل استيطانها من المهاجرين من فرنسا ، وطالب الحزب الحكومة العراقية والحكومات العربية بإيجاد طريقة لتكوين جبهة واحدة يفهم الغرب من خلالها بأن العرب تكاتفوا على صد العدوان ، وأوضح ان الشعب يريد العمل الجاد وتطبيق الأفعال لا الأقوال[2] .

وأبدى الحزب اهتماماً بالقضية التونسية عن طريق تتبع أحداثها وتطوراتها ، فنشرت صحيفة النبأ مقالاً بعنوان ((تونس في مرحلة جديدة من الكفاح فما هو موقف الجامعة العربية)) ، بينت فيه ان تونس ما زالت ترضخ تحت الاستعمار الفرنسي الذي استخدم أبشع أساليب القمع والاضطهاد ضد أبناء الشعب التونسي والقوى الوطنية التي تمثلت بنفي المجاهد التونسي محمد شفيق رئيس الوزراء ومعه ثلاثة من أعضاء وزارته إلى أحدى المدن النائية ، وفرض الأحكام العرفية في البلاد ومنع التجوال في المدن والتهديد باستخدام السلاح ضد المتظاهرين من أبناء تونس ، وناشدت الصحيفة جامعة الدول العربية بالتدخل السريع واتخاذ موقف صريح وقوي من هذه المأساة التي أنزلت بالشعب التونسي ، وان تتخذ موقفاً موحداً بقطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع فرنسا لإجبارها على الاعتراف بحق الشعب التونسي من أجل نيل الحرية والاستقلال ، وشددت الصحيفة على أن محنة تونس امتحان لمدى الوعي العربي ومدى صدق نوايا الحكومات العربية في نصرة الهدف القومي الموحد ، مطالبة باتخاذ موقف مشرف من هذه القضية[3] .

وانتقد الحزب موقف الدول العربية الضعيف تجاه الأسلوب الاستعماري الفرنسي المتبع في تونس وتهديدها بالانسحاب من هيئة الأمم المتحدة إذا أدرجت قضية تونس في برنامج أعمالها على أساس ان قضية الشمال الافريقي قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وتتعلق بها ، ودعا الحزب الدول

---

(1) محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص306 ؛ مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص182 .

(2) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص173 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1066 ، 27 آذار 1952 .

العربية إلى الوقوف موقفاً قوياً وحاسماً ضد الأساليب الاستعمارية البغيضة التي تمارسها فرنسا بحق الشعب التونسي[1] .

وأولى الحزب تأييداً واضحاً للقضية المغربية ، إذ استنكر العدوان الفرنسي على مراكش ، ودعا الجامعة العربية إلى اتخاذ موقف حازم تجاه هذا العدوان ، وتابعت صحف الحزب أحداث القضية المغربية وتطوراتها السياسية .فقد انتقدت صحيفة النبأ قيام السلطات الفرنسية في مراكش بحملة اعتقالات واسعة شملت زهاء (30) ألف مراكشياً ، وكان من بين المعتقلين أربعة من زعماء حزب الاستقلال أبرزهم أحد الوزراء في الوزارة المراكشية السابقة والسيد محمد الزيدي مساعد أمين الحزب بحجة قيامهم بتوزيع
نشرات يحتمل ان تحدث إخلالاً بالأمن العام[2] .

وناشدت الصحيفة الدول العربية وقادتها ودول العالم الوقوف بجانب الشعب المغربي ونضاله من أجل التحرر والاستقلال ، نتيجة لتصاعد السياسة التعسفية التي تقوم بها فرنسا واستمرارها في سياسة التنكيل بالوطنيين المغاربة واضطهادهم ، وقيام الطائرات الفرنسية بضرب المدن المغربية وبخاصة مدينة فاس والقصبة ، وتدمير المنازل على الأهالي بدون رحمة وتهديم مساجدها ، نتيجة مطالبة وتأييد هذه المدن للاستقلال والتحرر[3] .

كما نشرت الصحيفة مقالاً آخر بعنوان ((مشكلة مراكش تهدد السلام والمؤتمرات الدولية تنادي باستقلالها منذ 1880)) ، أشادت فيه بموقف أحمد الشقيري الأمين العام المساعد للجامعة العربية عند لقائه بممثلي الصحف ووكالات الأنباء الدولية ، وانتقاده السياسة الفرنسية التي لا تدعو إلى الطمأنينة والاستقرار ، وأن موجة من السخط والغضب على فرنسا تجتاح الشرق الأوسط لسياستها في مراكش ، وهذا الموقف يهدد الأمن والسلام في افريقيا كلها[4] .

وعند زيارة الوفد المغربي برئاسة علال الفاسي إلى بغداد في 26 أيلول 1951 ، كان في مقدمة مستقبليه رئيس حزب الأمة الاشتراكي صالح جبر ، ورحبت صحف الحزب بدورها بالوفد وعلقت على أنباء وصوله بما نصه ((نرحب بالزعيم المراكشي الحر وإخوانه الغيارى الذين نذروا أنفسهم الكريمة في

---

[1] جريدة النبأ ، العدد 1234 ، 20 تشرين الأول 1952 .

[2] جريدة النبأ ، العدد 787 ، 2 آذار 1951 .

[3] جريدة النبأ ، العدد 789 ، 5 آذار 1951 .

[4] جريدة النبأ ، العدد 791 ، 7 آذار 1951 .

سبيل استقلال المغرب العربي الغالي))[1] . ودعا الحزب الوفد المغربي إلى زيارة مركز حزب الأمة الاشتراكي في
بغداد[2] .

واطلع الوفد المغربي بزعامة علال الفاسي عندما زار مقر الحزب في 28 أيلول على وجهة نظر الحزب في هذا السياق ، وفحواها أن استخدام القوة ضد فرنسا الطريق الوحيد لنيل الحقوق ، ولم يخف الحزب امتعاضه الشديد من إيصال القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وهاجم جامعة الدول العربية بشدة متهماً إياها بأنها تسعى إلى جر القضية المغربية إلى طريق القضية الفلسطينية ، ولم يكتف الحزب بذلك بل نبه الوفد الى ان سبيل الخطب والإجراءات المنبرية الذي أضاع فلسطين سيضيع المغرب من خلال الأساليب الفرنسية القاسية التي تستخدمها ضد الشعب المغربي[3] ، داعياً الحكومات العربية إلى الإفادة من العبرة التي حلت بفلسطين والوقوف بحزم في هيئة الأمم والمحافل الدولية الأخرى بغية دعم الشعب المغربي ومساعدته في تقرير مصيره ، وأشادت صحيفة الأمة بمواقف الزعيم المراكشي علال الفاسي الوطنية وجهاده من اجل تحرير بلاده[4] .

وأهاب حزب الأمة الاشتراكي بالدول العربية ان تضحي ببعض ما يردها من فتات المصالح الفرنسية الكبيرة في سبيل استقلال المغرب ، لكنه اشترط ان تكون هذه التضحية جدية وجماعية من كل الدول العربية[5] .

وأخذت صحف الحزب تنشر الخطب والاحتجاجات والمقالات الحماسية وأشارت إلى المثل القائل ((ان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين)) ، وأردفت قائلة ((يبدو ان الأمة ستلدغ مرات ومرات لأنها لم تأخذ من الحوادث عبراً ومن الماضي دروساً ولأنها لم تغير ما بنفسها وسوف لن يغير الله ما بها))[6] داعية رؤساء وملوك العرب ان لا يتماهلوا في مساعدة الشعب المغربي من أجل التخلص من السيطرة الفرنسية[7] .

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 868 ، 28 أيلول 1951 .

(2) طالب محيبس حسن الوائلي ، العراق والقضية المغربية 1951–1956 دراسة في موقف العراق الرسمي والشعبي من قضية استقلال المغرب ، مطبعة الطيف ، بغداد ، 2008 ، ص158 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 914 ، 30 أيلول 1951 .

(4) جريدة الأمة ، العدد 869 ، 30 أيلول 1951 .

(5) طالب محيبس حسن الوائلي ، المصدر السابق ، ص159–160 .

(6) جريدة الأمة ، العدد 870 ، 1 تشرين الأول 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 916 ، 2 تشرين الأول 1951 .

(7) المصدر نفسه .

وعند انعقاد المؤتمر السنوي العام الأول لحزب الأمة الاشتراكي في 30 تشرين الأول 1951 ألقى صالح جبر رئيس الحزب خطاباً أشار فيه إلى الظلم والاضطهاد الذي يعاني منه الشعب العربي في بلدان المغرب العربي ، وذكر ان وحشية الفرنسيين في المغرب العربي هي عمل عدائي ضد الشعب العربي لذا يجب على الدول العربية ان تتوحد وتتكاتف من اجل التصدي للعدوان الفرنسي وبكل الوسائل المتاحة لها[1] .

وأخذت جريدتي الأمة والنبأ على عاتقهما نشر نص وثيقة الاستقلال بحلول الذكرى الثامنة لصدورها وتأسيس حزب الاستقلال المغربي[2] . ونشرت جريدة الأمة أيضاً التقارير بشأن المغرب ، ومن بينها تقرير لصحيفة "التايم" الأمريكية بخصوص ازدياد النفوذ الأمريكي في المغرب عن طريق إنشاء القواعد الجوية على أرضه[3] . وأبدى الحزب مخاوفه من سكوت دول ((الكتلة الآسيوية الأفريقية)) على إعلان فرنسا مقاطعتها لاجتماعات هيئة الأمم المتحدة إذا نوقشت القضية المغربية ، فقال : ((من المأمول من دول الكتلة ان تهدد هي أيضاً بالانسحاب من الهيئة في حالة الانصياع إلى فرنسا)) ، وسخر من صمت هذه الدول وعجزها عن عكس الشعور الثوري الذي يجتاح الشعب العربي والشعوب الآسيوية[4] .

وفي الوقت نفسه كان لقادة الحزب مواقف مهمة من القضية المغربية . فقد أشار السيد عبد المهدي على جميل المدفعي أثناء تشكيله وزارته السابعة في 7 أيار 1953 بان يتضمن منهاج وزارته موقف العراق من القضايا العربية المهمة مثل قضيتا تونس ومراكش التي لا يمكن ان يتخلى عنهما العراق ، وطالب بوحدة العرب ضد فرنسا واعتداءاتها على الشعوب العربية ، بطريقة عملية بجبهة موحدة وعدم الاكتفاء بالكلام[5] .

ودعا نائب حزب الأمة الاشتراكي عز الدين النقيب الحكومة العراقية إلى اتخاذ الموقف الحاسم والجدي من القضية المغربية ، واستخف بأسلوب إرسال برقيات الاحتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى ومجالسها النيابية والدول العربية وجامعة الدول العربية ، واصفاً إياها بأسلوب الضعفاء ،

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 896 ، 31 تشرين الأول 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 940 ، 30 تشرين الأول 1951 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 956 ، 11 كانون الثاني 1952 ؛ جريدة النبأ ، العدد 1001 ، 11 كانون الثاني 1952 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 1036 ، 14 نيسان 1952 .

(4) نقلاً عن : طالب محيبس حسن الوائلي ، المصدر السابق ، ص161 .

(5) مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي ، ص172–173 ؛ طالب محيبس حسن الوائلي ، المصدر السابق ، ص118 .

داعياً إلى مواجهة العدوان الفرنسي ضد الشعب المغربي عن طريق قطع الحكومة العراقية علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا[1] . مطالباً العراق بان يرى القضية المغربية قضية خاصة وعلى الأقطار العربية تغيير سياستها عن طريق إعداد مناهج تتضمن سياسة عربية موحدة للدفاع عن هذه الأقطار[2] .

ويتبين من هذا العرض ان الحزب تمكن أثناء وجوده في الساحة السياسية العراقية من التعبير عن موقفه من القضايا القومية العربية تلخص في تأييد نضال الشعب العربي بقيادة حركته الوطنية في سبيل نيل حقوقه المشروعة ، وهو ما ارتبط بموقف آخر عبّر عنه الحزب بوضوح ، وهو الموقف من الاحلاف الدولية ، ولاسيما تلك الاحلاف التي قصد منها ضرب القومية العربية وتطلعاتها .

الموقف من الأحلاف والتكتلات الدولية

توجهت سياسة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، نحو التوسع في عقد الأحلاف والتكتلات الدولية مع دول تلك المنطقة بغية الحفاظ على الكيان الصهيوني الذي زرعته هذه الدول في قلب الأمة العربية ليكون أشبه بأداة قمع بوليسية لحركات التحرر العربي الناهضة ، ولغرض تطويق النشاط السوفيتي الساعي

(1) طالب محيبس حسن الوائلي ، المصدر السابق ، ص104-105 .

(2) المصدر نفسه ، ص109 .

لاختراق منطقة الشرق الأوسط ونشر الأفكار والمبادئ الشيوعية المناهضة فكراً ومنهجاًً لمصالح الدول الرأسمالية[1]

وكانت أولى المبادرات والمساعي التي بذلتها الدول الرأسمالية لتنفيذ سياستها هذه سعيها لإقامة منظمة دفاعية تشمل دول منطقة الشرق الأوسط وسميت باسم ((منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط))[2] ، وذلك في آذار 1951 وكان تأسيس هذه المنظمة وليد اقتراح مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، عرض على بعض الدول العربية لاسيما مصر والعراق وسورية ولبنان إلا أنه لم ينل رضى واستحسان جميع هذه الدول[3] .

وانسجاماً مع توجهات المشروع شجعت بريطانيا سياسة التحالفات الثنائية بين دول الشرق الأوسط ، وشرعت في تعديل المعاهدات المعقودة بينها وبين الدول العربية لتضمن لنفسها شكلاً آخر من أشكال السيطرة يتفق والظروف الجديدة في المنطقة والعالم[4] ، إلا أن سياسة التكتلات الدولية الغربية هذه كانت مدعاة للحذر والامتعاض الشديدين في جميع الأوساط الوطنية في البلدان العربية لمخالفتها المبدئية لأهداف الأمة العربية ونضالها في سبيل تحقيق الاستقلال والوحدة القومية[5] .

أسهمت معظم القوى الوطنية والديمقراطية في العراق في التصدي لسياسة الأحلاف العسكرية تلك[6] ، وكان لحزب الأمة الاشتراكي دور ملحوظ في هذا المجال ففي أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الأول العام للحزب في 30 تشرين الأول 1951 أكد صالح جبر رئيس الحزب وجوب إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930[7] ، لأن المعاهدة مجحفة بحق الشعب العراقي ، ولم تكن تتلائم مع التطورات والأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم آنذاك[8] .

([1]) إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1965 ، ص196 .

([2]) وهو المشروع الذي تقدمت به الدول الغربية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وحاولت هذه الدول أدخال مصر فيه في 13 تشرين الأول 1951 إلا ان مصر رفضت ، واشترطت بريطانيا ان الجلاء عن منطقة قناة السويس رهن بقبول مصر للمشروع ، ثم دعت بريطانيا ، إلى لتكوين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ولكن المشروع مني بالفشل أيضاً لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية له من جهة ولعدم حصولها على الدعم من بقية الدول الأخرى من جهة أخرى . للاطلاع ينظر : جهاد مجيد محي الدين ، المصدر السابق ، ص245–246 ؛ عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص178 .

([3]) خالد جمعه حسن العاني ، المصدر السابق ، ص307 .

([4]) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص177 .

([5]) خالد حسن جمعه العاني ، المصدر السابق ، ص308–309 .

([6]) قيس عبد الحسين الياسري ، المصدر السابق ، ص286 .

([7]) جريدة الأمة ، العدد 896 ، 31 تشرين الأول 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد940 ، 30 تشرين الأول 1951 .

([8]) جريدة النبأ ، العدد 1226 ، 10 تشرين الأول 1952 ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر : ملحق رقم (12) .

ويُعتقد ان هذا الموقف لصالح جبر وحزبه حزب الأمة الاشتراكي يشكل نقطة تحول كبيرة في موقفه من بريطانيا والتحالف معها ، لاسيما إذا ما وضع في الحسبان الجهود الكبيرة التي بذلها صالح جبر في عامي 1947 و 1948 لعقد "معاهدة بورتسموث" التي أرادها ان تكون بديلة عن معاهدة 1930 وهي لم تقل وطأة على الشعب العراقي وغبناً له عن معاهدة عام 1930 .

وفي هذا السياق شدد الحزب على رفض مشروع الدفاع المشترك ودعا إلى عدم دخول العراق في ذلك المشروع الذي تقدمت به بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا إلى الدول العربية في تشرين الأول 1951 ، وكان مضمونه الدفاع عن إسرائيل[1] ووصفه بأنه طوق جديد للدول العربية وعدم تحررها من الاحتلال الأجنبي ، وعلق عليه بما نصه : ((عن مصلحة من ندافع وان كارثة فلسطين جرح في قلب الأمة العربية ينبض بالآلام ويفور في نفوس العرب))[2] ، ورأى صالح جبر رئيس الحزب ، ان ذلك المشروع كان من اللازم ان يعرض مبدئياً على جامعة الدول العربية لمناقشته من كافة نواحيه لتبدي رأيها فيه بوصفها مجموعة مشتركة تعالج موضوعات مهمة مثل هذا الموضوع في ضوء مصلحتها العامة وميثاق الضمان الجماعي المعقود فيما بينها ، ولاسيما ان المشروع يسعى إلى إدخال إسرائيل فيه بوصفها دولة مستقلة ذات كيان وسيادة على حساب العرب[3] .

ونالت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها إيران في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين حيزاً واضحاً في اهتمامات حزب الأمة الاشتراكي ، ابتداءاً من قرار البرلمان الإيراني في 15 آذار 1951 بتأميم النفط الإيراني الذي عده الحزب خطوة تقدمية ذات تأثير مباشر في أوضاع إيران سياسياً واقتصادياً[4] .

وزاد اهتمام الحزب بهذا الموضوع بعد تسلم مصدق[5] ، رئاسة الوزراء في إيران

---

(1) جريدة الأمة ، العدد 896 ، 31 تشرين الأول 1951 ؛ جريدة النبأ ، العدد 940 ، 30 تشرين الأول 1951 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 941 ، 31 تشرين الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 1226 ، 10 تشرين الأول 1952 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 799 ، 16 آذار 1951 .

(5) هو محمد ميرزا اشتياني ولد في طهران عام 1879 ترعرع في محيط ثقافي وسياسي ، وتولى المسؤولية في سن مبكرة حيث عين مراقب للضرائب في أحدى دوائر وزارة المالية في اقليم خراسان ، ومنحه الشاه القاجاري شاه إيران لقب ((مصدق)) أي الأمين لأمانته ونزاهته ، أكمل دراسته العليا في سويسرا وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق سنة 1911 ، انتخب نائباً عن طهران في مجلس النواب الإيراني لدورته الرابعة عشرة التي افتتحت في 26 شباط 1944 ، وفي الانتخابات التي جرت في شباط 1950 حصل مرشحو الجبهة الوطنية بزعامة مصدق على أكثرية المقاعد ، وقام بدور أساسي في تأميم صناعة النفط الإيراني في 15 آذار 1951 بوصفه رئيساً للجنة النفط المختلطة ، أصبح رئيساً للوزارة الائتلافية الجديدة (29 نيسان 1951-17 تموز 1952) ، وكان تأميم النفط الإيراني أول خطوة اتخذها في 30 مايس 1952 بعد توليه هذا المنصب ، للمزيد من التفاصيل ينظر : خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص88-92 .

في 29 نيسان 1951 وإعلانه في 30 مايس 1951 تأميم النفط الإيراني ، إذ أكد الحزب موقفه المساند لإيران في قضية تأميم النفط[1] ، وهو ما أعاد تأكيده عند انعقاد مؤتمره السنوي الأول في 30 تشرين الأول 1951 والذي جاء فيه ما نصه ((نحن نقف إلى جانب إيران في قرارها الخاص بتأميم ثروتها النفطية حتى تنال كامل حقوقها ، وأننا نحترم جارنا طالما احترم حقوقنا))[2] .

ووقف الحزب إلى جانب الحكومة الإيرانية في قرارها بطرد الخبراء البريطانيين من إيران في 4 تشرين الأول 1951 بحجة أن هؤلاء الموظفين لم يكتفوا بنهب إيران اقتصادياً بل عملوا على معارضة أي تطور في إيران وفي منطقة الشرق الأوسط كي يبقوا الأداة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً على المنطقة من دون منازع[3] .

وعبّر صالح بحر العلوم عضو حزب الأمة الاشتراكي في حديث صحفي مع مندوب جريدة "اطلاعات" الإيرانية ، عن رغبة الشعب العراقي ورجال السياسة في العراق باستقرار الأوضاع في إيران ، والتمتع باستقلالها سياسياً واقتصادياً ، وأثنى على الجهود التي بذلتها إيران للقيام بتأميم نفطها ، ورغبة حزبه في ان تطبق خطوة الحكومة الإيرانية في تأميم النفط الإيراني في العراق[4] .

على ان الملاحظ أن حزب الأمة الاشتراكي انتقد الحكومة الإيرانية بسبب الادعاءات التي أثارتها في المحافل الدولية بخصوص أحقيتها في البحرين ، ورأى ان محاولة إيران هذه لبسط سيادتها ونفوذها على البحرين أمر غريب لان البحرين بلد عربي لا رابط بينه وبين إيران إلا الدين المشترك بين جميع المسلمين وان الشعب البحريني عربي في لغته وتاريخه وأرضه لذا فإن هذه الدعوة إنما هي للرغبة في التوسع الاستعماري على حساب شعب آخر[5] .

لم يتردد الحزب في إظهار موقف انتهازي عندما هاجم حكومة مصدق بعد سقوطها في 17 تموز 1952 وتأليف حكومة بديلة عنها برئاسة (قوام السلطنة) واصفاً حكمه بالدكتاتوري الذي من خلاله جعل الأمور تنقلب عليه ولم يغفر له هتاف الجماهير أبان قرار التأميم[6] ، الا التطورات السريعة التي شهدتها إيران في 21 تموز 1952 والتي بسببها عاد مصدق ثانية إلى رئاسة الوزارة الإيرانية ، جعلت جريدة النبأ تنشر مقالاً أظهرت فيه تناقضاً واضحاً مع موقف الحزب السابق ، حين أشارت إلى

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 807 ، 21 مايس 1951 ؛ خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص152 .

(2) جريدة النبأ ، العدد 941 ، 31 تشرين الأول 1951 .

(3) جريدة النبأ ، العدد 919 ، 5 تشرين الأول 1951 .

(4) خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص102 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1091 ، 25 نيسان 1952 .

(6) جريدة النبأ ، العدد 1161 ، 21 تموز 1952 .

ان مصدقً لم يعد الشيخ الواهن المتهافت ، بل أصبح رمزاً لهذا الانتصار ، وما كان قوام السلطنة إلا أن يلقي سلاحه ليعود مصدق ظافراً منتصراً في الحدود التي رسمها لنفسه وليواجه مسؤولياته . وعلى الرغم من ذلك ، اتسمت مراقبتها لذلك الحدث بالحذر الشديد ، عندما ذكرت بأن عودة مصدق تحمل معها أكثر من أزمة لعودة إيران إلى الاستقرار ، وان الحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا ضد إيران سيشتد وتتسع دائرته لأن بريطانيا لم تنتظر من مصدق حسماً لأزمة النفط بغير الصورة التي يريدها هو نفسه[1] ، في حين عدت جريدة الأمة حركة 21 تموز 1952 في إيران عربوناً غالياً لمستقبل حر كريم تتحقق فيه لإيران حريتها ورخائها واستقرارها في ظل حكم ديمقراطي صحيح سليم من شوائب الفساد والتردي[2] . ووصفتها في مقال آخر بأنها البرهان الساطع لقوة الوعي لدى شعوب الشرق الأوسط[3] .

وشنت جريدة النبأ هجوماً آخر ولكن على نوري السعيد هذه المرة رافضة اتهاماته التي أطلقها على حركة مصدق بأنها حركة شيوعية ، مبينة ان مصدق الذي عاد إلى الحكم ليس شيوعياً ، وان الذين أنصفوا إيران في محكمة العدل الدولية ليسوا شيوعيين ، بل أن هذه الحركة وطنية وهي إيرانية صرفة وان النصر هو نصر إيراني بحت ، وهذه هي الحقيقة التي لا يريد ان يفهمها نوري السعيد[4] ، وان الأحداث في إيران تطورت ليس في صالح بريطانيا ، إذ جاءت رياح الوعي الشعبي بما لا تشتهي السفن البريطانية ، فكان قرار محكمة العدل الدولية محطماً آخر ركيزة للغرور البريطاني في قضية نفط إيران[5] .

وبحسب ما سبقت الإشارة إليه ، لم تكن مواقف الحزب موحدة تجاه الأحداث الإيرانية وتطوراتها بل ان التناقض والاختلاف ظهر واضحاً فيها ، بسبب عدم وعي وفهم الحزب لحقيقة الأحداث السياسية في إيران .

وانطلاقاً مع الأهداف التي جاءت في منهاجه في إقامة العلاقات مع الدول الأخرى على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة[6] ، أيد الحزب معاهدة الصداقة المعقودة بين العراق وباكستان في 26 شباط

---

(1) جريدة النبأ ، العدد 1163 ، 23 تموز 1952 .

(2) جريدة الأمة ، العدد 1117 ، 25 تموز 1952 .

(3) جريدة الأمة ، العدد 1122 ، 31 تموز 1952 .

(4) جريدة النبأ ، العدد 1169 ، 30 تموز 1952 .

(5) جريدة النبأ ، العدد 1164 ، 24 تموز 1952 .

(6) حزب الأمة الاشتراكي ، منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، ص3 .

1950[1] ، وعدها الأساس في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الطرفين والتي أخذت تتحسن وتتطور تدريجياً ، وأثنى على تصريح السيد غضنفر علي خان وزير باكستان المفوض في العراق الساعي إلى إنماء العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين من خلال تزويد مكتبات العراق بمختلف الكتب التي تتعلق بتاريخ باكستان ، وإفساح المجال للطلبة العراقيين الذين يرغبون بمواصلة الدراسة لمختلف الاختصاصات العلمية في باكستان[2] .

ومن المنطلق نفسه أيد حزب الأمة الاشتراكي معاهدة الصداقة بين العراق والهند التي عقدت في بغداد في 10 تشرين الثاني 1952[3] ، وصادق عليها مجلس النواب العراقي في 23 شباط 1953 ، ونظر إليها على أنها خطوة نحو تعزيز علاقات العراق الخارجية مع بلدان العالم وتعزيز مكانته الدولية[4] . وأولت صحف الحزب اهتماماً كبيراً بهذه المعاهدة ونشرت مقالاً بعنوان "التفاؤل بمعاهدة الصداقة بين الهند والعراق" أشادت فيه بالعلاقات التاريخية المشتركة بين البلدين وباركت ما عدتها خطوة موفقة وفاتحة للتعاون الاقتصادي المزدهر لمنفعة الشعبين الهندي والعراقي[5] .

وفي جميع الأحوال ، لم تخل تجربة حزب الأمة الاشتراكي ورموزه من نجاحات وإخفاقات ، مثلما لم تخل من ايجابيات وسلبيات . ولعل في تلك التجربة من الدروس والعبر ما تستحق الوقوف عندها ، من باب الإنصاف والموضوعية في الأقل .

الخاتمة

([1]) تضمنت هذه المعاهدة خمس مواد أهمها ان يقيم الفريقان المتعاقدان سلماً في بلديهما وعلاقات ودية دائمة بينهما ، وموافقة الفريقان على إدامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدولتين ، وان يوافق الفريقان المتعاقدان على عقد اتفاقيات خاصة على أساس المقابلة بالمثل في الأمور القنصلية والتجارية والتسهيلات الكمركية وإقامة رعايا كل منهما في بلد الآخر ، وان يوافق الفريقان المتعاقدان على تسوية جميع المنازعات التي تحدث بينهما بالوسائل السلمية ، وان تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد وتصبح نافذة المفعول بعد مرور 15 يوم على تاريخ تبادل وثائق الإبرام . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص170-171 .

([2]) جريدة النبأ ، العدد 786 ، 1 آذار 1951 .

([3]) نصت هذه المعاهدة على ان يسود سلم وصداقة دائمان بين حكومتي الهند والعراق ، وان تعمل الحكومتان على تنمية وتقوية السلم والصداقة بين شعبيهما ، وموافقة الطرفان الساميان المتعاقدان على تعيين ممثلين دبلوماسيين في عاصمتي البلدين وممثلين قنصليين على مقدار الحاجة في الأماكن التي يتفق عليها ، وعلى تقوية وتنمية الروابط الثقافية بين بلديهما ، وموافقة الطرفان المتعاقدان على تنظيم العلاقات التجارية الخاصة بالكمارك والملاحة والطيران وغيرها . للاطلاع ينظر : جريدة النبأ ، العدد 1253 ، 11 تشرين الثاني 1952 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص292 .

([4]) جريدة النبأ ، العدد 1253 ، 11 تشرين الثاني 1952 ؛ عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص295 0

([5]) جريدة النبأ ، العدد 1254 ، 12 تشرين الثاني 1952 0

1- أتاحت إجازة وزارة توفيق السويدي الثانية في نيسان 1946 للأحزاب السياسية العلنية في العراق المجال أمام مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية لجمع شتات مناصريها والحصول على قاعدة جماهيرية يمكن الارتكاز عليها في تأسيس بعض الأحزاب السياسية ، وهذا ما عمد إليه صالح جبر أواخر العام نفسه ، عندما أسس كتلته السياسية التي اشتركت في الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري السعيد التاسعة في آذار 1947 ، الانتخابات التي كشفت عن تأييد واسع من البلاط الملكي ونوري السعيد لصالح جبر .

2- اسهم وصول صالح جبر إلى سدة رئاسة الوزراء في آذار 1947 في تأجل مشروعه الخاص بتأليف حزب سياسي ، ويعتقد ان السبب في ذلك هو تحقيق مبتغاه في الوصول إلى كرسي الحكم ، لكنه سرعان ما أدرك مدى أهمية وجود حزب سياسي مساند له سواء كان في رئاسة الوزارة أو خارجها بوصفه قطباً سياسياً مهماً ومحط أنظار بريطانيا ، ومما عزز قناعته هذه هو ما حل به بعد توقيعه "معاهدة بورتسموث" في 15 كانون الثاني 1948 مع بريطانيا وتدهور شعبيته أثناء الانتفاضة الشعبية التي قامت ضد وزارته في كانون الثاني 1948 ، وعرفت باسم الوثبة التي كانت بتحريض من قادة الأحزاب السياسية العلنية والسرية من المناوئين له .

3- استطاع صالح جبر وكتلته العودة إلى الحياة السياسية سريعاً وتحقيق نجاح ملحوظ في الانتخابات النيابية التي اجرتها وزارة السيد محمد الصدر في حزيران 1948 ، إذ حصلا على20 مقعداً نيابياً ، عدتها الأحزاب السياسية الأخرى خطراً عليها ، وعدها نوري السعيد وأتباعه تهديداً لنفوذهم في البلاد ولذلك بدأ التنافس بينهما يأخذ أشكالاً وأبعاداً مختلفة .

4- أسس صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي في حزيران 1951 ، وكان أغلب مؤسسيه من رجال الإقطاع وشيوخ العشائر ممن سعوا إلى منافسة الأحزاب الأخرى في الوصول إلى السلطة وحكم البلاد في ظل الهيمنة البريطانية التي نظروا إليها على انها قدر ليس من السهولة الهرب منه في وقت كانت فيه دول العالم تناضل لوضع حد للهيمنة الأجنبية على مقدراتها السياسية والاقتصادية .

5- أظهر المنهاج السياسي لحزب الأمة الاشتراكي أن الأخير أتخذ من الاشتراكية شعاراً دعائياً له ، في الوقت الذي لم يكن فيه الحزب يؤمن أو يعتمد على المبادئ الاشتراكية ، ويبدو ان سبب اتخاذه لهذا الشعار هو انتشار مصطلح الاشتراكية وميل الكثير من الناس آنذاك إليه

، ولهذا أراد الحزب الحصول على قاعدة واسعة أثناء الانتخابات النيابية ، ولذلك ركز الحزب اهتمامه على تعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ، والأخذ بمقتضيات الدستور بصفته الأساس في كل إصلاح تنشده البلاد ، والأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر من خلال إصدار مرسوم لتعديل قانون الانتخابات وجعلها على درجة واحدة للحد من التزوير الذي يجري أثناء عملية الانتخابات ، ومن هذا المنطلق قاطع الحزب الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري الدين محمود في 17 كانون الثاني 1953 بسبب التدخلات السافرة من موظفي الحكومة فيها ، على الرغم من أنها جرت على وفق مبدأ الانتخابات المباشرة .

6- ومع أن الحزب كان إصلاحياً معتدلاً ، إلا أنه لم يعمل على وفق أسس المبادئ المتفق عليها ، وإنما على وفق رغبات وميول الشخصيات المنضمة إليه ، ولاسيما قياداته وعلى أساس الخوف الطبيعي من المتغيرات المفاجئة غير المتوقعة لأن أغلب الشخصيات المنتمية إليه كانت راضية عن الأوضاع السائدة بشكل عام ، وعلى الرغم من أن الحزب عُدّ من الأحزاب السياسية الموالية للنظام الملكي في العراق إلا أنه عارض معظم الوزارات المتعاقبة على حكم العراق ، ومع أنه عد من الأحزاب الضعيفة التنسيق من حيث التنظيم ، تمكن من ان يضم إلى صفوفه خلال مدة قصيرة أبرز الشخصيات السياسية والمالكة وشيوخ العشائر والوجهاء في جميع الألوية العراقية ، من الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في نشر أفكار الحزب ومبادئه بين فئات وطبقات المجتمع العراقي المختلفة ومن ثمّ تمكن من فتح فروع له في الألوية العراقية المختلفة وبخاصة الألوية الشمالية . ولهذا عُدّ الحزب من الأحزاب الرئيسة في البلاد التي أدت دوراً كبيراً في العملية السياسية بسبب علاقة رئيس الحزب صالح جبر بالبلاط الملكي .

7- اهتم الحزب بالكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في مناقشات مجلسي النواب والأعيان من خلال مشاركة رئيس وأعضاء الحزب في المناقشات بخصوص تلك القضايا ، وفي مؤتمرات واجتماعات الحزب وصحفه التي عالجت الكثير من تلك القضايا ، فقد ركز الحزب اهتمامه الكبير على الجانب السياسي وبخاصة ما يتعلق منه بالانتخابات النيابية التي عدها السبيل الرئيس للوصول إلى الحكم واستلام السلطة ، لذا أظهر اهتماماً واسعاً بها فاق اهتمامه بالقضايا السياسية الأخرى بل حتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الشعارات التي رفعها الحزب والتي – هي في طبيعتها – لم تختلف عن شعارات الأحزاب السياسية الأخرى في العراق من حيث الوعود بتحقيق الرفاهية للإنسان

العراقي ومنحه حقوقه وحريته وكرامته ، ومعالجة تردي الأوضاع وتأخر البلاد ، لم يتمكن من تحقيق أغلبها ، ولاسيما أنه لم يتمكن من استلام السلطة في العراق طوال وجوده السياسي .

8- كانت مواقف الحزب من القضايا العربية ذات توجهات قومية صادقة ، عبرت عنها دعوته إلى توحيد الجهود والطاقات العربية لخدمة قضايا النضال القومي ومساندة الشعب العربي في قضاياه المصيرية ، ولاسيما القضية الفلسطينية التي عدها القضية الرئيسة للعرب ، وساند نضال الشعب العربي في المشرق والمغرب العربيان ودعا الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق والجامعة العربية إلى مساندته وتوحيد الصفوف بوجه الاستعمار الغربي للوطن العربي ، ورفض التكتلات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وكان له موقف من الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية في إيران .

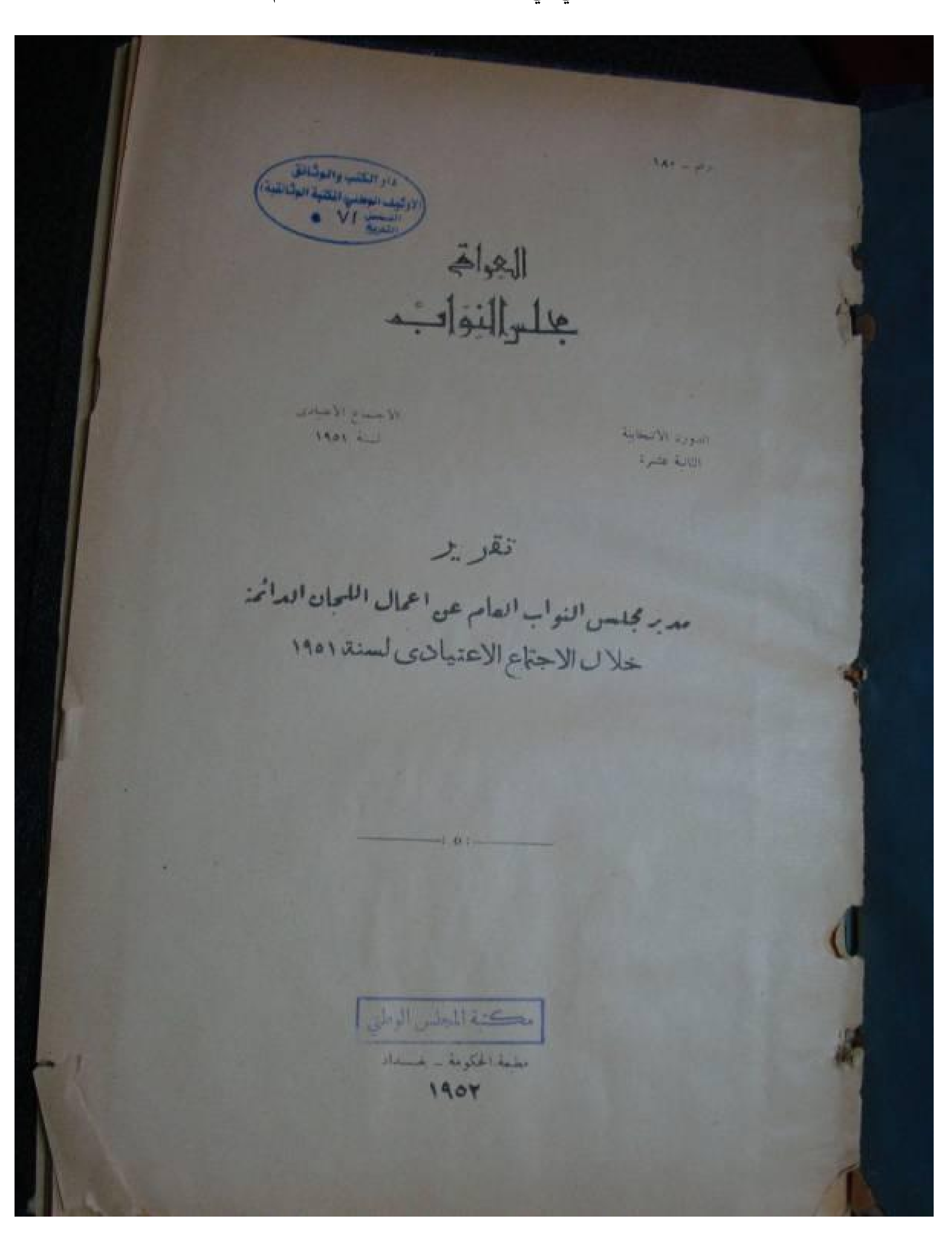
9- تألف الحزب من خليط غير متجانس من الأعضاء ، وقادته وأعضاءه كانوا ذو توجهات فكرية مختلفة ، ضم الأشراف والإقطاعيين وشيوخ العشائر وأتباعهم والشخصيات السياسية ، وهذه التناقضات في الأفكار والتوجهات أدت إلى حدوث الانشقاق في صفوفه وأسهمت في نهايته .

10- كانت الانتهازية والوصولية واضحة في مواقف سياسية غير قليلة عّبر عنها الحزب ورموزه ، بدليل أن الانشقاقات التي حدثت في صفوفه لم تنشأ عن خلاف فكري او مبدئي ، بل نشأت بسبب رغبة بعض قياداته في الوصول إلى الحكم أو التملق لمن كانت بيده السلطة الفعلية آنذاك ، مع ان الحزب لم ينفرد بذلك ، ولاسيما ان الانتهازية كانت – في أحايين غير قليلة – هي الصفة الغالبة على المناورات السياسية الداخلية العراقية ومساوماتها .

11- كان الحزب شأنه شأن بقية الأحزاب السياسية العلنية عرضة إلى إجراءات السلطة القاسية ، ومنها تعطيله وتعطيل صحفه في أثناء انتفاضة تشرين الثاني 1952 ، وعلى وفق سياسة المراسيم التي اتبعها نوري السعيد تم إغلاقه وبقية الأحزاب الأخرى بصورة نهائية عام 1954 ، من دون أن تتيح للحزب فرصة تأليف حكومة واستلام الحكم في غضون سني عمره القصير .

ملحق رقم (1)

قائمة باسماء نواب حزب الأمة الاشتراكي في الدورة الانتخابية الثانية عشرة لعام 1948[1]


رقم – ١٨٠

العراق
مجلس النواب

الاجتماع الاعتيادي
لسنة ١٩٥١

الدورة الانتخابية
الثانية عشرة

تقرير
مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة
خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١

مطبعة الحكومة – بغداد
١٩٥٢

([1]) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكية ، وزارة الداخلية ، م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثانية عشر لسنة 1948 .

محمود الزيادي (الموصل)
محمود قادر (السليمانية)
محيف الكتاب (الحلة)
مهدي الهيمص (الحلة)
موحان الخيرالله (المنتفك)
نهاد الزهاوي (ديالى)
وهاب الطالباني (كركوك)
يحيى عبدالله مخلص (اربيل)

واستقال من هذا الحزب كل من معالي السيد سعد عمر – كربلاء – وبقى مستقلا لم ينضم الى أي حزب والسيد صالح بحر العلوم – كربلاء – وقد انتمى الى حزب الامة الاشتراكي .

وإلى حزب الامة الاشتراكي :–

احمد الجليلي (الموصل)
ادور جرجي (البصرة)
جعفر القزويني (الحلة)
جعفر الكوطر (الديوانية)
حنا خياط (الموصل)
رفيق السيد عيسى (المنتفك)
سالم جعفر (البصرة)
سامي شوكت (الكوت)
سلمان الابراهيم (البصرة)
شلاكة المزعل (المنتفك)
صالح بحر العلوم (كربلاء)
عبدالرزاق الازري (الديوانية)
عبدالصمد النجاري (البصرة)
عبداللطيف جعفر (البصرة)
عبدالهادي النجاري (البصرة)
عزالدين النقيب (ديالى)
علي كاظم ابو التمن (بغداد)
غازي العلي (بغداد)
محمد جواد جعفر (بغداد)
محمد جواد حيدر (المنتفك)

حزب الجبهة الشعبية :–

السيد ذيبان الغبان – بغداد

حزب الاستقلال :–

كان المنتمون الى هذا الحزب من اعضاء المجلس هم :–

معالي السيد محمد مهدي كبة – بغداد .
السيد فائق السامرائي – بغداد .
السيد اسماعيل الغانم – بغداد .
السيد صديق شنشل – الموصل .
السيد قاسم المفتي – الموصل .

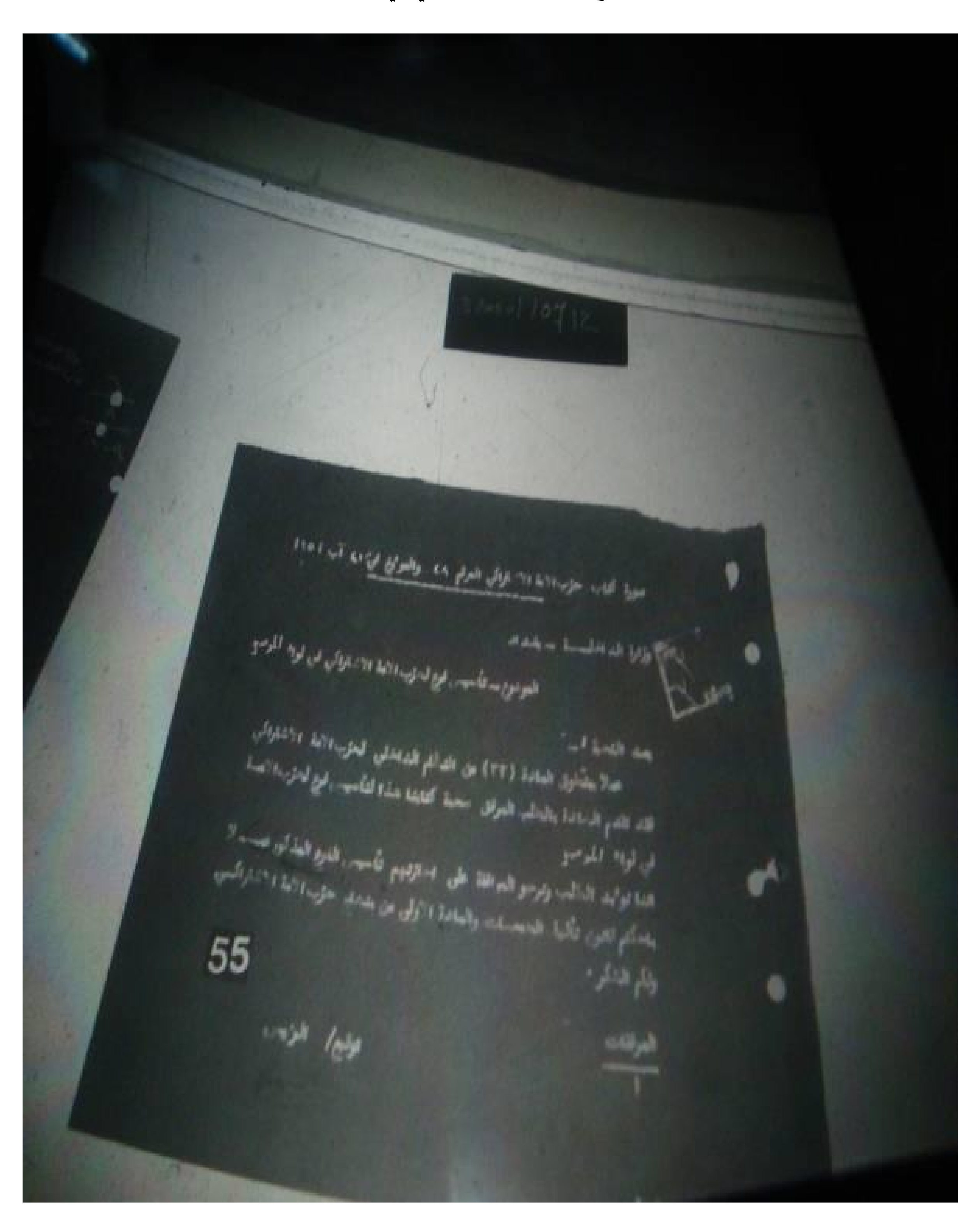
وقد استقالوا من النيابة قبل انتهاء الدورة المبحوث عنها .

اما اعضاء المجلس المذكور وعددهم (٣٠) نائبا فانهم كانوا مستقلين أو منكفين . وقد ألف القوان التالية اسماؤهم كتلة داخل المجلس باسم (الكتلة الوطنية) ما لبثت ان انحلت لاستقالة قسم من اعضائها وتفرق الباقون :–

السيد توفيق المختار
السيد جمال الزاوي
السيد رزوق شماس
السيد صبيح ممتاز
السيد عبدالكريم كبة
السيد عبدالمجيد القصاب
السيد عزت مراد الشيخ
السيد علي كاظم أبو التمن
السيد عبدالعزيز حميل

ملحق رقم (2)

نسخة من طلب تأسيس فرع لحزب الامة الاشتراكي في الموصل[1]



وزارة الداخلية

الموضوع : تأسيس فرع لحزب الامة الاشتراكي في لواء الموصل

بعد التحية :

عملا بمنطوق المادة (٣٣) من النظام الداخلي لحزب الامة الاشتراكي

في لواء الموصل

المرفقات

55

الملحق رقم (3)

([1]) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (3205914/10712) (لواء الموصل /حزب الأمة الاشتراكي) ، و3 ، ص3 .

نسخة من عدد جريدة الأمة الصادر في 14 تشرين الثاني 1948[1]



الأمة

جريدة يومية سياسية جامعة

توحيد التشريع

بين الدول العربية

هذه هي فلسطين..

استمرار القتال في منطقة الفالوجة

اليهود يواصلون هجماتهم رغم انذارات هيئة الامم

مشكلة اللاجئين في الاوساط الدولية ـ تعديل مشروع الهدنة الدائم

اللجنة الفرعية التابعة لهيئة الامم المتحدة توافق على مشروع القائم باعمال الوسيط

انفجار شديد في ...

يسفر عن اضرار ...

تطور ملحوظ في القضية الفلسطينية

هل يتجدد الهجوم العربي في فلسطين

الملحق رقم (4)

[1] جريدة الامة ، العدد 1 ، 14 تشرين الثاني لسنة 1948 .

مذكرة حزب الأمة الاشتراكي حول الأوضاع السيئة في العراق عام 1952[1]

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

لم يعد خافياً على أحد ، كون البلاد بأوضاعها الراهنة ، وما يكتنفها من فساد ، وما يحفّ بها من مساوئ وفوضى ، وتسيب ، شمل الكثير من نواحيها ، باتت أحوج ما تكون إلى من يعالج ما فسد من أمورها ، ويدفع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة .

إن الهوة التي انحدرت اليها البلاد ، وبخاصة خلال الفترة الأخيرة ، أمست تهددها بشتى المحاذير والأخطار ، الأمر الذي استفز الشعب ، وأثار سخطه وتذمره واستياءه ، وحمله على المطالبة بالإصلاح الشامل السريع من قبل أن يستشري الداء ويعز الدواء .

ومما ضاعف نقمة الشعب العراقي الكريم على أوضاعه القائمة ، وما بات يعانيه من جرائها من مصاعب ومتاعب ، أنه أنطلق يجأر بالشكوى تلو الشكوى ، ولا من سامع له من المسؤولين ، حتى أوشك على اليأس ان يطغى على نفسه ، لاصطدامه بإعراض المسؤولين عنه ، وتمسكهم بالاستخفاف به ، وإصرارهم على تحدي شعوره ، وإمعانهم في تجاوز إرادته ، ومضيهم في العبث بحقوقه على نحو ما هو قائم الآن .

هذه هي حالة الشعب العراقي اليوم . وهي حالة جد خطيرة ، ولا يصح التغاضي عنها والاستخفاف بنتائجها ، وهذا هو الذي حمل المعنيين بالقضايا العامة على الاهتمام ، ودفعهم إلى تحذير المسؤولين من العواقب ، وتنبيههم إلى ما يحتمل ان تنتهي إليه هذه الحال ، ومنذ مدة ليست بالقصيرة والدعوة قائمة إلى الإصلاح في ندوة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف ، وفي المناسبات الحزبية ، والمجالس العامة ، والأندية ، ولم يمر على البلاد يوم طوال هذه الفترة إلا وكان صوت الشعب عالياً . يهيب بالمسؤولين ان يحكموا العقل ، ويرجحوا المصلحة العامة ، ويتدبروا الحال ، وينصرفوا إلى معالجة الأمور بحكمة وروية ، وتقدير بعيد لحقائق الأمور ، ولكن المسؤولين لم يفقهوا لكل ما قيل معنى ، ولم يقيموا للشعب في حسابهم وزناً ، ولم يعيروا دعوته إلى الإصلاح اهتماماً ، وظلت الحال كما كانت ، ويظهر من مجريات الأحوال أنها ستبقى إلى ما شاء الله إن لم يتدارك المسؤولون الأمر بالروية والحكمة .

لقد دعا الشعب إلى الإصلاح ولا يزال يدعو ، لقد كان نصيب حزب الأمة الاشتراكي من هذه الدعوة كبيراً . وكان من أبرز نواحي الإصلاح التي دعا إليها حزبنا ، تعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ، والأخذ بمقتضيات الدستور ، على اعتبار ان ذلك حجر الزاوية في كل إصلاح تنشده البلاد ، ويطالب به الشعب . ولم يترك حزبنا مناسبة إلا وأكد هذه الدعوة ، وحذر المسؤولين من عواقب التغاضي عنها . وطبيعي ان دعوة حزبنا إلى وجوب تعزيز النظام الديمقراطي ، تعني أول ما تعني جعل الحكم من الشعب والى الشعب ، وذلك عن طريق احترام إرادته ، ومراعاة حقوقه المشروعة في انتخاب نوابه انتخاباً حراً مباشراً .

وردت دعوة حزبنا إلى ذلك في منهاجه ، حيث نص بصراحة على وجوب ((تعزيز الحياة الديمقراطية عن طريق الأخذ مبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب ،

---

[1] جريدة الأمة ، العدد 1194 ، 29 تشرين الأول 1952 .

وفقاً لأحكام الدستور ، ودعم الحياة الحزبية ، وضمان ممارسة النشاط الحزبي)) وأكد حزبنا هذه الدعوة في الخطاب الذي ألقاه رئيسه في المؤتمر السنوي العام للحزب يوم 30 تشرين الأول سنة 1951م حيث قال :

((ان حزبنا يهدف إلى تعزيز الحياة الديمقراطية ، ويسعى جاهداً لتعديل قانون الانتخاب على أساس مبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، لانتخاب مجالس تمثل الشعب تمثيلاً صادقاً ، تنبثق عنها حكومات تشعر بمسؤولياتها أمام هذه المجالس ، وبذلك وحده يتسنى توطيد الحياة الدستورية ، وتمكين أفراد الشعب من ممارسة كافة حقوقهم ، والتمتع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور ، ونصت عليها القوانين .

ولقد تجلى تمسك حزبنا بهذه الدعوة في الاقتراح الذي قدمه نوابه ، بالاشتراك مع زملائهم الآخرين ، إلى المجلس النيابي ، وطالبوا فيه بتعديل قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر ، ذلك الاقتراح الذي كان صدى لما يتردد على ألسنة المواطنين ، الذي قوبل بتأييد شعبي ، أعرب عنه الشعب على اختلاف طبقاته وهيئاته اللهم إلا من شذ عن ذلك وهم قليل .

ولم يقف حزبنا عند هذا الحد ، بل مضى يكرر دعوته هذه ، ويؤكد أهميتها ، ووجوب تحقيقها ، ويهيب بالمسؤولين ان يراعوا حق الشعب المشروع فيها ، وقد تمثل ذلك في جميع الخطب والبيانات التي صدرت من المسؤولين في الحزب في جميع المناسبات والاجتماعات الحزبية . ومثل ما كان اهتمامنا بالغاً بضرورة تعزيز الحياة الديمقراطية على أساس الأخذ مبدأ الانتخاب المباشر ، كان موقفه كذلك من الحياة الحزبية باعتبارها جزءاً متمماً للنظام الديمقراطي الصحيح ، وقد ناشد المؤولين أكثر من مرة بوجوب إدراك مسؤولياتهم نحو الحياة الحزبية ، وإفساح المجال أمام الأحزاب لاستكمال تشكيلاتها ليتاح لها بذلك مجال العمل والخدمة ضمن الحدود التي أقرها الدستور ، ولكن المسؤولين صموا آذانهم ، وأبوا ان يدركوا مسؤولياتهم ولا تزال الحال كما كانت ، ولا تزال الدعوة إلى إصلاحها قائمة .

ان حزب الأمة الاشتراكي يرى ان النظام الديمقراطي السليم من شوائب الفساد ، يرتكز في كيانه على الأسس المتينة ، والقواعد الرصينة ، التي تستمد قوتها من الشعب ، وهو لذلك يعتقد بل يؤمن أن ليس بالإمكان إقامة نظام ديمقراطي بمفهومه الصحيح ، إلا إذا قام على إرادة الشعب ، وإرادة الشعب لا تضمن وتحقق إلا عن طريق الانتخاب المباشر ، وإلا إذا روعيت أهمية الحياة الحزبية ، وأتيح للأحزاب المجال لأداء رسالتها الوطنية . وغني عن البيان ان ضمان إرادة الشعب في الانتخاب المباشر ، وتمكين الأحزاب من القيام بواجباتها في الخدمة ، يساعد حتماً على قيام مجالس نيابية تنبثق عن صميم الشعب ، وتتحسس بآلامه وآماله . عن هذه المجالس تقوم حكومات تشعر بمسؤولياتها ، وتدرك واجباتها ، فلا يمكن أن تتقاعس عن الخدمة التي تقضي على عوامل الفساد ، وتحقق الإصلاح الذي تنشده البلاد ، وبعكسه فلا أمل في إصلاح ، ولا رجاء في نظام ديمقراطي سليم .

وعلى هذا الأساس فقد رأى المسؤولون في حزبنا أن لا بد لهم من لفت نظر الحكومة الحاضرة ، فور تسلمها المسؤولية ، إلى ضرورة الأخذ مبدأ الانتخاب المباشر ، وتعديل قانون انتخاب النواب الحالي الذي قضى على آخر أمل للناس في حرمة الانتخابات ، خاصة بعد التعديل الأخير الذي أصرت الوزارة السابقة على تشريعه ، غير ملتفتة إلى المعارضة العامة الصاخبة التي جوبه بها هذا القانون من كافة الهيئات والمعنيين بالقضايا العامة ، وقد حذرنا الحكومة الحاضرة منذ ذلك الحين من مغبة عدم تحقيق هذا المطلب الشعبي ، والعواقب الوخيمة التي ستنجم عنه ،

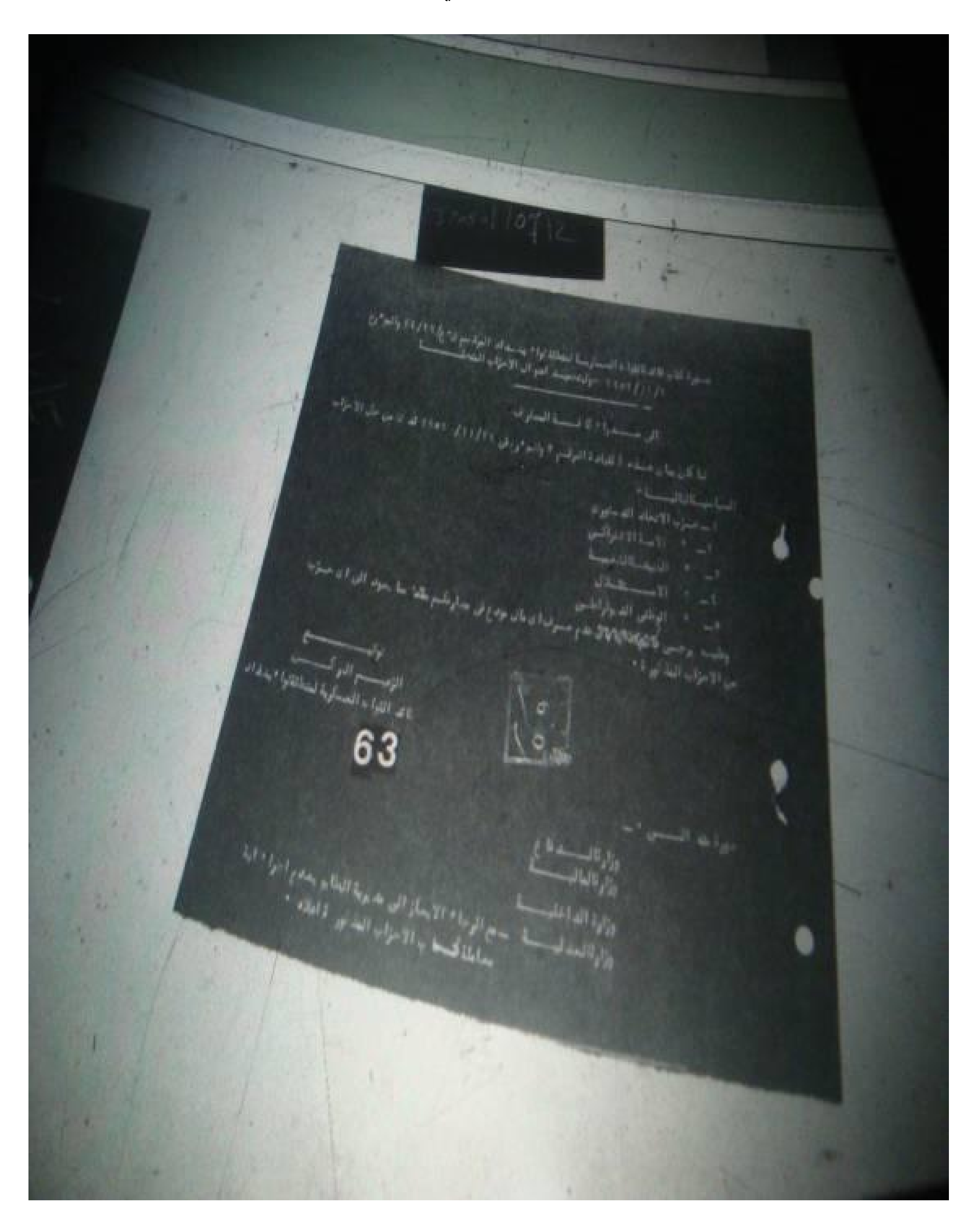
وبالرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة على ذلك ، نجد ان الحكومة القائمة لم تتخذ أي خطوة إيجابية لتحقيق هذه الغاية .

هذا وان البلاد مقبلة على مرحلة انتخابات نيابية جديدة ، وحيث ان هذه الانتخابات ستكون الخطوة الحاسمة التي يتوقف عليها مصير البلاد ومستقبلها ، فان حزبنا يرى وجوب تعديل قانون انتخاب النواب القائم على الأساس الذي طالب به في جميع الأوقات والمناسبات ، وهو مبدأ الانتخاب المباشر ، ثم الرجوع إلى الشعب ليقول كلمته ، ويملي إرادته ، في ظل انتخابات مباشرة ، وبمناطق انتخابية فردية ، وبعكسه إذا ما تمسك المسؤولون بقانون الانتخاب الحالي الذي هو في الحقيقة أداة لتزييف الانتخابات وتزوير إرادة الأمة ، فان حزب الأمة الاشتراكي يعلن مقاطعته للانتخابات ، ويدعو الشعب إلى مقاطعتها أيضاً وهو في نفس الوقت يحمل المسؤولين النتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي ستترتب على ذلك .

صالح جبر : رئيس حزب الأمة الاشتراكي

ملحق رقم (5)

نسخة من كتاب قائد القوات العسكرية لمنطقة لواء بغداد بتاريخ 1 كانون الاول 1952 بخصوص تجميد اموال أربعة أحزاب ، منها حزب الامة الاشتراكي[1]



63

ملحق رقم (6)

بيان حزب الأمة الاشتراكي حول مقاطعة الانتخابات النيابية التي جرت في 17 كانون الثاني 1953[2]

([1]) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم(23023/31) ، بيانات الأحكام العرفية ، و15 ، ص15 .

([2]) جريدة النبأ ، العدد 1259 ، 18 تشرين الثاني 1952 .

...أما حزب الأمة الاشتراكي فأنه لم يرد على دعوة رئيس الوزراء برسالة تحريرية ، مثلما فعل حزب الاستقلال وإنما أعد بياناً أعلن فيه مقاطعة الانتخابات القادمة ما لم تجر على الأساس المباشر ، ودعا ((الشعب العراقي النبيل إلى مقاطعتها والحيلولة دون إجرائها)) وكان رئيس الوزراء يعلق على هذا الحزب آمالاً طيبة في المشاركة في هذه الانتخابات لما للمنتسبين إليه من صلات وثيقة بالمقامات الحاكمة . ولكن الحزب اضطر أما ضغط الرأي العام فأذاع هذا البيان :

((أذاع فخامة رئيس الوزراء يوم 1952/11/16م بياناً أشار في مقدمته إلى بيان الوزارة الذي طلعت به على الشعب ، بعد تأليفها ، وزعم أنها قد ضمنته وجوه الإصلاح التي تحتاجها البلاد كما أشار فيه إلى وجوه الإصلاح التي أدعت الوزارة تحقيقها من خلال الفترة القصيرة التي مرت من عمرها ، وحيث ان الغرض الأساسي من تأليف الوزارة الحاضرة – كما هو معروف لدى الجميع – إجراء الانتخابات النيابية القادمة على أساس الحياد التام ، فاننا نرى وجوب مناقشة ما تضمنه بيان رئيس الوزراء المذكور حول هذه الانتخابات ، وصرف النظر عن مناقشة الأمور الأخرى التي أشار إليها)) والتي هي خارجة عن الموضوع .

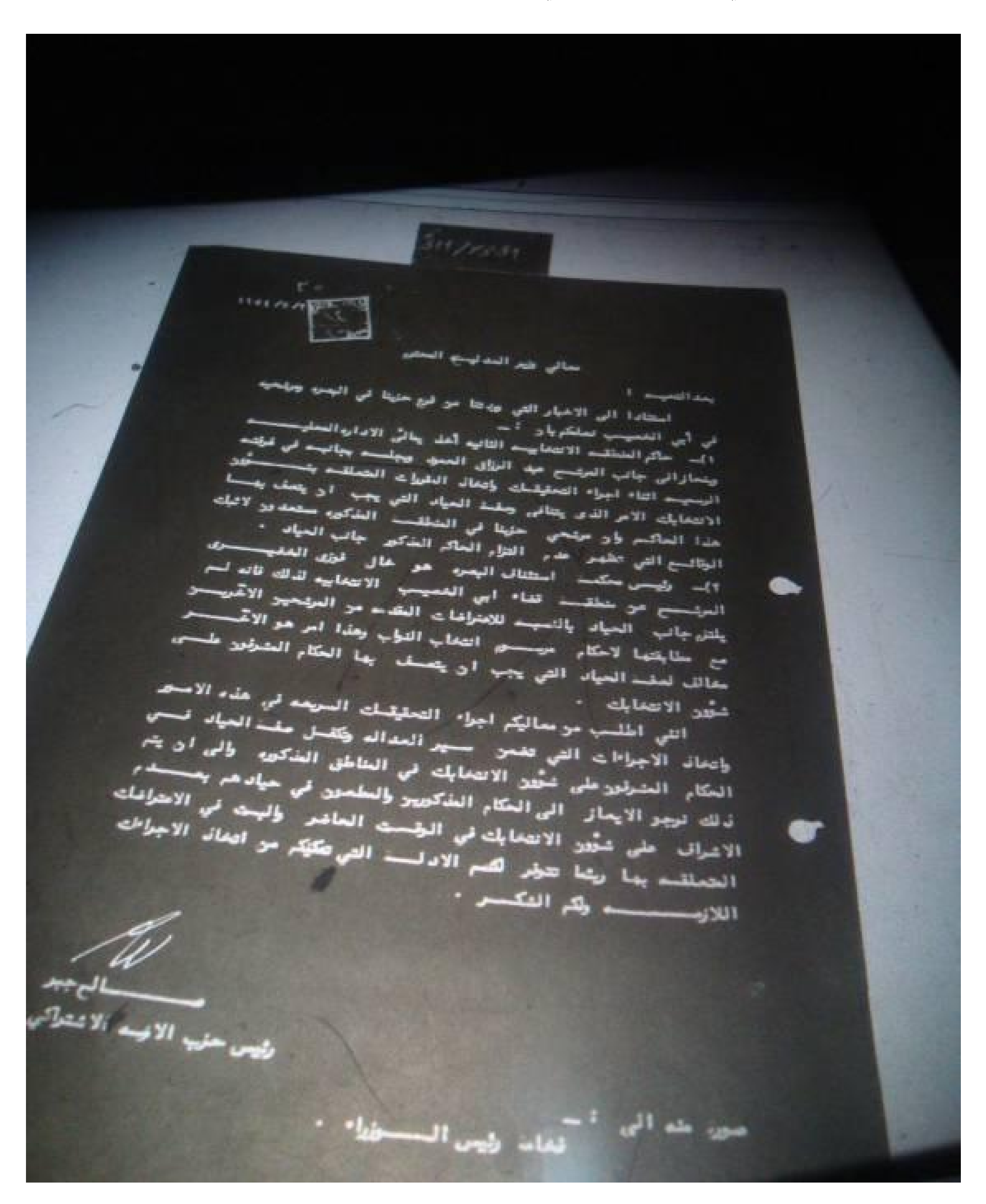
((جاء في بيان فخامة رئيس الوزراء أن وزارته لم تتبنَّ مبدأ الانتخاب غير المباشر ، وإنما هي على العكس من ذلك تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، ولا يوجد خلاف بينها وبين المطالبين بهذا المبدأ . لذلك فقد كان الأجدر بفخامته ، إن كان ما يدعيه حقاً ، العمل على أقرار هذا المبدأ الذي يحقق رغبة الشعب الملحة في إجراء انتخابات حرة سليمة ، وذلك بانتهاج السبيل الذي نعتقد ان القانون الأساسي يقرّه ويضمنه ، وهو إصدار مرسوم لتشريع هذا المبدأ استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة 26 من القانون الأساسي ، والى الضرورة الملحة التي تقتضيها محافظة الأمن والنظام العام في البلاد.

ولما كان العهد الذي قطعه فخامة رئيس الوزراء بإعداد لائحة لتعديل قانون الانتخابات الحالي على أساس لانتخاب المباشر ، والمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين أيدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم ، لا يكفي لتطمين رغبة الشعب ، ولا يحقق دعوته إلى إجراء الانتخابات النيابية القادمة على أساس الانتخاب المباشر ، وحيث ان حزبنا قد أعلن في مذكرته التي قدمها إلى فخامة رئيس الوزراء بتاريخ 1952/10/28م ، والتي أذاعها على الرأي العام ، من أنه لن يشترك في الانتخابات النيابية القادمة ، ما لم تجر على أساس الانتخاب المباشر ، وبما ان الوزارة القائمة قد قررت إجراء هذه الانتخابات على أساس القانون الحالي ، كما هو واضح من بيان فخامة رئيس الوزراء ، فان حزبنا لازال متمسكاً بقراره السابق ، ويؤكد مقاطعته للانتخابات النيابية القادمة ، ويدعو الشعب العراقي النبيل إلى مقاطعتها ، والحيلولة دون إجرائها ، وهو في الوقت نفسه يحمل المسؤولين مغبة ما يحدث عن ذلك من نتائج وخيمة .

صالح جبر : رئيس حزب الأمة الاشتراكي

الملحق رقم (7)

نسخة من مذكرة أرسلها رئيس حزب الأمة الاشتراكي صالح جبر الى وزير العدلية في حزيران 1954 ، اشتكى فيها من التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية في لواء البصرة[1]



معالي وزير العدلية المحترم

بعد التحية :

استنادا الى الاخبار التي وردتنا من فرع حزبنا في البصرة ونواحيه في ابي الخصيب نعلمكم بان :-

١- ان حاكم المنطقة الانتخابية الثانية [illegible] الاداري المحلي ومال الى جانب المرشح عبد الرزاق [illegible] وجعله بجانبه في غرفته الرسمية اثناء اجراء التحقيقات واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الانتخابات الامر الذي يتنافى وصفة الحياد التي يجب ان يتصف بها هذا الحاكم وان مرشحي حزبنا في المنطقة المذكورة سيقدمون لائحة بالوقائع التي تظهر عدم التزام الحاكم المذكور جانب الحياد .

٢- ان رئيس محكمة استئناف البصرة هو خال [illegible] المرشح من منطقة قضاء ابي الخصيب الانتخابية لذلك فانه لم يلتزم جانب الحياد بالنسبة للاعتراضات المقدمة من المرشحين الآخرين مع مخالفتها لاحكام مرسوم انتخاب النواب وهذا امر هو الآخر مخالف لصفة الحياد التي يجب ان يتصف بها الحكام المشرفون على شؤون الانتخابات .

اننا نطلب من معاليكم اجراء التحقيقات السريعة في هذه الامور واتخاذ الاجراءات التي تضمن سير العدالة وتكفل صفة الحياد في الحكام المشرفين على شؤون الانتخابات في المناطق المذكورة والى ان يتم ذلك نرجو الايعاز الى الحكام المذكورين والمطعون في حيادهم بعدم الاشراف على شؤون الانتخابات في الوقت الحاضر والبت في الاعتراضات المتعلقة بها ريثما تتوفر لهم الادلة التي تمكنكم من اتخاذ الاجراءات اللازمة ولكم الشكر .

صالح جبر

رئيس حزب الامة الاشتراكي

صورة منه الى :- فخامة رئيس الوزراء .

ملحق رقم (8)

نسخة من قائمة باسماء نواب حزب الأمة الاشتراكي المشتركين في الدورة الانتخابية الرابعة عشر في حزيران 1954[2]

(1) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم(311/1834) ، بيانات واعتراضات حزي الأمة الاشتراكي على الانتخابات عام 1954 ، و5-17 .

(2) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشر لسنة 1954 .



رقم – ١٩

العراقي
مجلس النواب

الدورة الانتخابية
الرابعة عشرة

الاجتماع غير الاعتيادي
لسنة ١٩٥٤

تقرير

مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤

مطبعة الحكومة – بغداد
١٩٥٤

مطلك السلمان (كربلاء)
موحان الخيرالله (الموصل)
نور محمد البريفكاني

وفاز من اعضاء حزب الامة الاشتراكي

احمد محمد صالح	(السليمانية)
ادور جرجي	(البصرة)
جعفر المكوطر	(الديوانية)
حسن افضل	(كربلاء)
حسن الخيون	(الكوت)
حسين علوان	(بغداد)
رفيق عيسى	(المنتفك)
زين العابدين قنبر	(كركوك)
سالم جعفر	(البصرة)
سلمان الابراهيم	(البصرة)
شنشول الحسن	(الديوانية)
صالح بحر العلوم	(كربلاء)
عبدالامير الشعلان	(الديوانية)
عبدالحسين كمونه	(كربلاء)
عبداللطيف جعفر	(البصرة)
عبدالهادي البجاري	(البصرة)
عجمي العبود	(بغداد)
عزارة المعجون	(الديوانية)
كاظم احمد	(كربلاء)
محمد حسن العضاض	(المنتفك)
معروف بير داود	(اربيل)

وفاز من الحزب الوطني الديمقراطي

جعفر البدر	(البصرة)
حسين جميل	(بغداد)
خدوري خدوري	(بغداد)

الملحق رقم (9)

بيان حزب الأمة الاشتراكي حول الانتخابات النيابية التي جرت في 12 أيلول 1954[1]

بيان إلى الأمة العراقية الكريمة

لقد كان منتظراً ان يؤلف فخامة السيد نوري السعيد وزارته الأخيرة بالشكل الذي ألفت فيه ، بعد ان حاز ((حزب الاتحاد الدستوري)) على أكثرية نسبية في المجلس النيابي ، بصرف النظر عن كيفية تكوين هذه الأكثرية ، وعن الطريقة التي اتبعت في جمعها . غير أن الذي لم يكن منتظراً ، هو زجه المقام الأعلى بتوجيهه إلى حضرة الجلالة الملك المعظم ، إثر تكليفه بتأليف الوزارة ، كتابه المؤرخ 1954/7/31 والذي ضمنه أموراً عديدة في السياستين : الخارجية والداخلية زعم أنها خطيرة ومستجدة ، وانها تتطلب استفتاء الشعب العراقي عن طريق حل مجلس النواب ، وإجراء انتخابات نيابية جديدة ، واشتراطه الموافقة على ذلك مقدماً كأساس لقبوله بتأليف الوزارة .

ان الأمور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد لم تكن في الحقيقة من الأمور المستجدة أو الخطيرة التي لم يطلع عليها الرأي العام ، والتي تستوجب استفتاء الشعب العراقي بشأنها ، خاصة ما كان منها في حقل السياستين : الداخلية والخارجية العربية . فالأمور الداخلية التي نص عليها كتاب فخامته هي من صميم واجبات أية وزارة تتولى المسؤولية ، وقد أجمعت على النص عليها مناهج كافة الوزارات العراقية ، ولا يختلف في ضرورة العمل على تحقيقها اثنان من أبناء الشعب العراقي ، فضلاً عن كونها من الأمور التي أجمع الرأي العام على مطالبة المسؤولين بها في كافة الظروف والمناسبات . فليس هناك من لا يرغب في تطهير جهاز الدولة ، وليس هناك من لا يريد تعزيز الروح الوطنية ، أو إعادة النظر في قوانين الضرائب ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية والعناية بالريف العراقي ، وتعميم القرى العصرية ، وإحياء الأراضي الأميرية ، وتعميم الملكية الصغيرة ، والعناية بشؤون العمال ، ورفع مستواهم المهني والمعاشي ، ورفع مستوى المعيشة وتوفير المواد المعاشية لأفراد الشعب العراقي بأرخص الأسعار . فهذه الأمور كلها من البديهيات التي يتحتم على كل حكومة تشعر بمسؤوليتها ، أن توليها بالغ عنايتها وعظيم اهتمامها ، وليس من المعقول أو المتصور أن يكون بين أبناء الشعب العراقي من يعارض في تحقيقها لتكون موضوعاً للاستفتاء ، والرجوع إلى أبناء الشعب لمعرفة رأيهم فيها .

أما ما تضمه كتاب فخامة نوري السعيد بخصوص السياسة العربية الخارجية ، وإزالة كافة العوامل التي أدت إلى الضعف والوهن في العلاقات بين الدول العربية ، والتي سببت الاحتكاك والتوتر فيما بينها ، منذ تأسيس الجامعة العربية ، والعمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة ، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني ، فهي ليست من الأمور المستجدة ، وإنما هي كذلك من الأسس التي ترتكز عليها سياسة العراق الخارجية التقليدية . وقد نصت عليها مناهج كافة الوزارات العراقية منذ أن تألفت الجامعة العربية حتى الآن . وليس هذا فحسب ، بل تحمس لها الشعب العراقي في جميع الظروف والمناسبات ، فلا معنى لاستفتاء أبناء الشعب عنها إطلاقاً .

وأما ما جاء في كتاب فخامة السيد نوري السعيد عن الشؤون الخارجية الأخرى كإشارته إلى الحلف الباكستاني – التركي ، والمعاهدة العراقية – البريطانية فإن حزبنا يرى أن لكل وزارة مسؤولة أن تنتهج السياسة الخارجية التي تراها ضامنة لتحقيق ما فيه مصلحة البلاد العامة ، غير أن هذه القضايا قد أصبحت من الأمور المعروفة لكثيرة بحثها

[1] جريدة الزمان ، العدد 5118 ، 24 آب 1954 .

والتعليق عليها ، وليس فيها من جديد يدعو إلى الاستفتاء . ومع هذا فلو كان الغرض الحقيقي من حل المجلس هو استفتاء الشعب ، كما قيل ، لتحتم على الحكومة قبل كل شيء أن تعلن تفاصيل المشاريع التي يراد الاستفتاء عنها ، وتنشرها بصورة واضحة في نفس الوقت الذي حلت فيه المجلس النيابي ، ليتوفر الشرط الأساسي الذي لابد منه للاستفتاء ، كما هو مألوف دستورياً في كافة الدول ذات النظام الديمقراطي البرلماني ، وكما عمل بذلك فخامة السيد نوري السعيد نفسه قبل ربع قرن عندما أعلن نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية سنة 1930م قبل الانتخابات النيابية بمدة ليست بالقصيرة ، فجرت الانتخابات على ضوء نصوصها الصريحة ، فما سبب تراجع فخامته عن هذه القاعدة الآن وفي هذا الوقت الذي نما فيه الوعي الشعبي نمواً كبيراً ، وتطور فيه النظام الديمقراطي تطوراً ملحوظاً ؟

ان حزبنا يعتقد أن السبب الأساسي لحل المجلس النيابي ليس هو استفتاء الشعب في الأمور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد والتي لا تحتاج إلى الاستفتاء إطلاقاً وإنما السبب الحقيق لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس ليس إلا ولو أعلن فخامة السيد نوري السعيد هذه الحقيقة لكان صريحاً وواقعياً ولما تردد في تصديقه أي فرد من أبناء الشعب العراقي .

إن حزبنا غير آسف على حل المجلس الذي رافق انتخابه الكثير من التزوير والتزييف والمخالفات القانونية المفضوحة والإجراءات التعسفية الشاذة مما سجل بعضه بالمذكرات الاحتجاجية العديدة التي رفعها إلى المسؤولين في حينه والتي كان عازماً على فضحها وتسجيلها في محاضر المجلس الرسمية . ولو أن هذا المجلس ، غير المأسوف على حله ، قد حل لهذه الأسباب ، وتولت الإشراف على الانتخابات النيابية الجديدة وزارة محايدة حقاً تقدر واجباتها ، وتشعر بمسؤولياتها إزاء المواطنين والقانون الأساسي الذي ضمن حقهم في انتخاب من يريدون ، لرحبنا بهذا الحل كل الترحيب ، ولاعتبرناه عملاً وطنياً سليماً ومشكوراً يدل على تحوّل في ذهنية المسؤولين ، واتجاههم اتجاهاً صحيحاً لتمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم الدستورية . غير أن الذي يبدو مع مزيد الأسف أن الذهنية التي عرضت البلاد إلى كثير من المتاعب والأزمات بحيلولتها دون تمتع المواطنين بحقوقهم الانتخابية ، لا زالت باقية كما هي ، ماضية على سيرتها الأولى ، غير معتبرة بالتجارب والأحداث التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة .

فلو إن هذه الذهنية قد تزحزحت قليلاً عما كانت عليه ، لما جاءت إلى الحكم وزارة تشرف على شؤون انتخابات لا يشك فرد عراقي واحد في عدم حيادها ، وفي ميولها واتجاهاتها الواضحة المعروفة ، بحيث ستوجه الانتخابات الواجهة التي تريدها ، وقد مهدت لذلك بالفعل في تعيين الهيئات التفتيشية ، وغيرها من الإجراءات للسيطرة على الانتخابات سيطرة تامة .

إن التجربتين الانتخابيتين اللتين مرت فيهما البلاد أخيراً ، واللتين أشرفت فيهما على شؤون الانتخابات حكومتان كان من المفروض فيهما إنهما حياديتان ، وما رافق ذلك من مخالفات قانونية صريحة ، ومن مداخلات سافرة ومفضوحة ، وتهديد وتزوير لإرادة أبناء الشعب ، والحيلولة دونهم ودون التمتع بحقوقهم الانتخابية ، كل ذلك لم يدع مع مزيد الأسف مجالاً لتصديق ما وعد به فخامة السيد نوري السعيد ، من أن هذه الانتخابات ستجري في جو تسوده الحرية التامة ، يمارس فيه المواطنون أحزاباً وأفراداً حقوقهم الكاملة ، وفق أحكام القانون ، خاصة وفخامته هو الذي حل المجلس النيابي استبعاداً للمعارضة التي استطاعت ان تشق طريقها إليه ، رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريقها .

فإذا كان هذا هو حال الانتخابات على يد مسؤولين مفروض فيهم الحياد فما عسى أن يكون حالها على يد وزارة وفخامة السيد نوري السعيد وهي غير محايدة ؟

إن حزبنا يعتقد ، للأسباب التي بسطناها ، بأن الانتخابات التي ستتم على يد هذه الوزارة ليس إنها لا تجري بجو تسوده الحرية كما قيل فحسب ، وإنما ستكون على عكس ذلك تماماً ، الأمر الذي سيخرجها حتماً عن كونها انتخابات نيابية بالمعنى الصحيح ، ولا يجعل للاشتراك فيها أي جدوى أو فائدة .

لهذا فإن حزبنا يعلن للرأي العام العراقي الكريم عدم اشتراكه فيها ، ومقاطعته لها ويدعو المواطنين إلى شجبها والإعراض عنها والله ولي التوفيق .

صالح جبر : رئيس حزب الأمة الاشتراكي

23 آب 1954

الملحق رقم (10)

مواد اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية المستثمرة في العراق[1]

المادة الأولى : نصت على تولي الحكومة العراقية المسؤولية والسيطرة الخاصة والعامة وتوزيع المواد النفطية .

([1]) حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ؛ نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925–1952 ، ص408 .

المادة الثانية : شراء الحكومة العراقية ممتلكات شركة خانقين وموجوداتها في مصفاها الحالي باستثناء الأموال غير المنقولة والنقود والديون الموجودة في المصارف بموجب تسعيرة متفق عليه .
المادة الثالثة : تقوم الشركة بتشغيل مصفى الوند وإنتاج النفط الخام من المصفى بالنيابة عن الحكومة ، وان تعمل الشركة جهد طاقتها بتجهيز المنتجات المعينة من مصفى الوند مع الأخذ بنظر الاعتبار سلامة عملياتها وكفايتها وكذلك القدرة الإنتاجية لمنشآت الإنتاج.
المادة الرابعة : إعطاء العراق حصة مقدارها 50 بالمائة من أرباح الشركات الثلاث عن عملياتها داخل العراق ، يدفع منها بشكل حصة عينية مقدارها 25 بالمائة من إنتاج النفط الخام من انتاج شركتي نفط العراق والموصل ، و 33 بالمائة من إنتاج شركة نفط البصرة ، أما القسم الباقي فيؤخذ بشكل ضريبة أرباح .
المادة الخامسة : استملاك الحكومة العراقية موجودات شركة الرافدين بالرغم من عدم تعين أوصاف هذه الموجودات وأقيامها .
المادة السادسة : حددت الاتفاقية الحد الأدنى لإنتاج النفط بـ أثنان وعشرين مليون طن سنوياً من شركتي نفط العراق والموصل سنة 1954 وثمانية ملايين طن من شركة نفط البصرة سنة 1955 .
المادة السابعة : حددت الاتفاقية أيضاً الحد الأدنى لايرادات العراق من النفط بعشرين مليون دينار سنوياً سنة 1953 وسنة 1954 ، وخمسة وعشرين مليون دينار سنة 1955 ، وتزداد واردات العراق وفق هذه الأسس تدريجياً من خمسة عشر مليون دينار سنة 1951 إلى تسعة وخمسون مليون دينار سنة 1955 .
المادة الثامنة : أعطت للشركات صلاحية تعيين عدد من المديرين العراقيين في مجالس إدارتها ، وان تعيين الموظفين الأجانب لا يتم إلا بعد إخبار وزارة الاقتصاد وموافقتها .
المادة التاسعة : تدفع الحكومة العراقية جميع التكاليف التي تتكبدها الشركات من عمليات التصدير والنقل .
المادة العاشرة : احتفظ العراق بحقه بمطالبة الشركات بزيادة عوائده في حالة حصول الحكومات المجاورة على عوائد تزيد عما يحصل عليه بمعدل الطن الواحد ، وان تدفع الشركات خمسة ملايين دينار عند إبرام الاتفاقية لتسوية الدفعات المختلف عليها في السنين الماضية .
المادة الحادية عشرة : إرسال عدد من الطلاب العراقيين على نفقة الشركات إلى المعاهد البريطانية ، وان تنشئ مدرسة في كركوك لتدريب العراقيين على أعمال النفط .

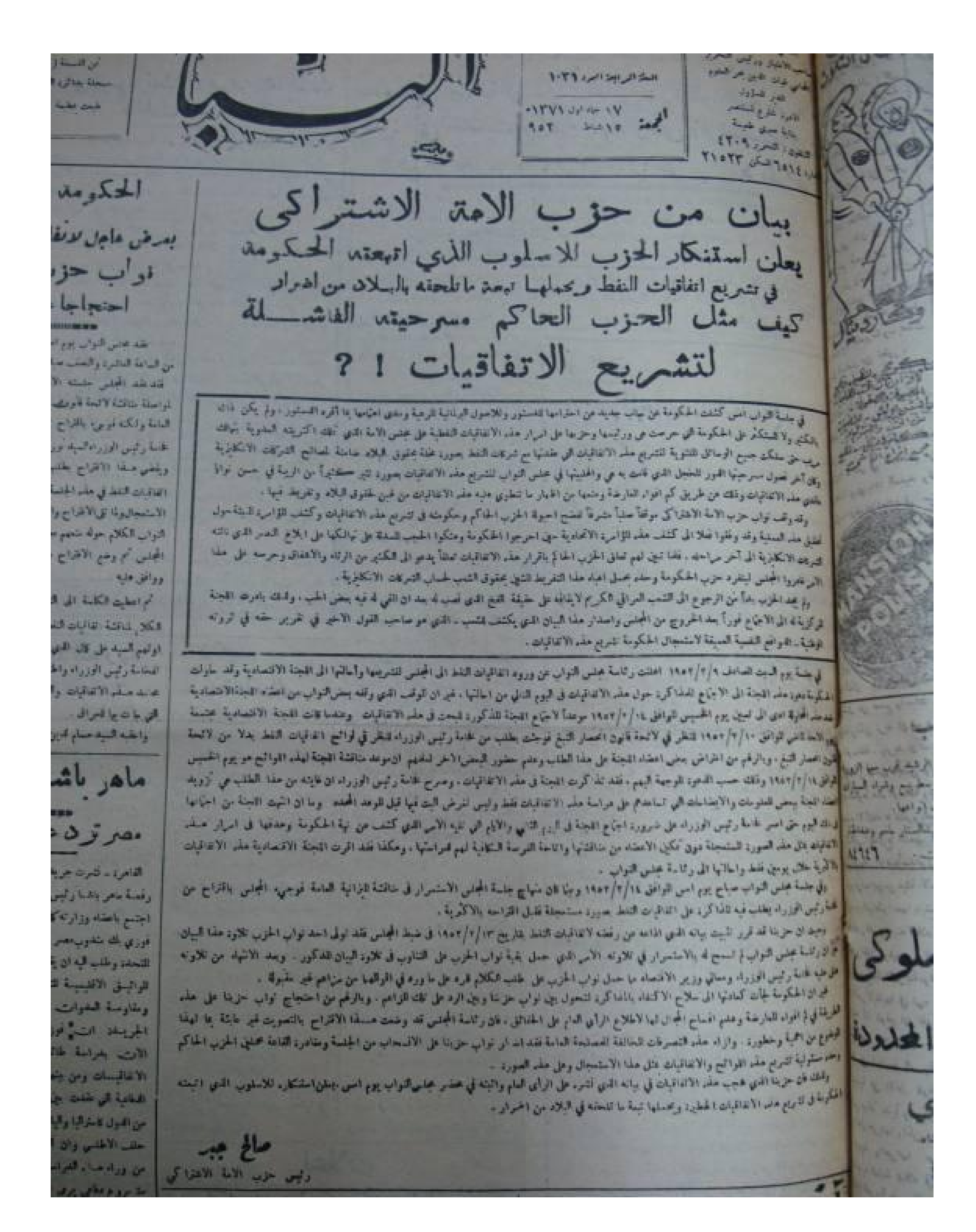
المادة الثانية عشرة : تقوم الشركة بتصدير النفط الخام على حسابها ، لاسيما ان الشركة أعطيت مدة سبع سنين لتصدير النفط .

المادة الثالثة عشرة : تم هذا الاتفاق على اعتبار الاتفاقية نافذة من 1951/1/1 .

ملحق رقم (11)

نسخة من عدد جريدة النبأ الصادر في 15 شباط 1952 ، وورد فيه بيان حزب الامة الاشتراكي بخصوص رفض اتفاقيات النفط والطريقة التي اتبعتها الحكومة في تشريعها في مجلس الأمة العراقي[1]

([1]) جريدة النبأ ، العدد 1031 ، 15 شباط 1952 .



بيان من حزب الامة الاشتراكي

يعلن استنكار الحزب للاسلوب الذي اتبعته الحكومة

في تشريع اتفاقيات النفط وتحملها تبعة ما تلحقه بالبلاد من اضرار

كيف مثل الحزب الحاكم مسرحيته الفاشلة

لتشريع الاتفاقيات ! ؟

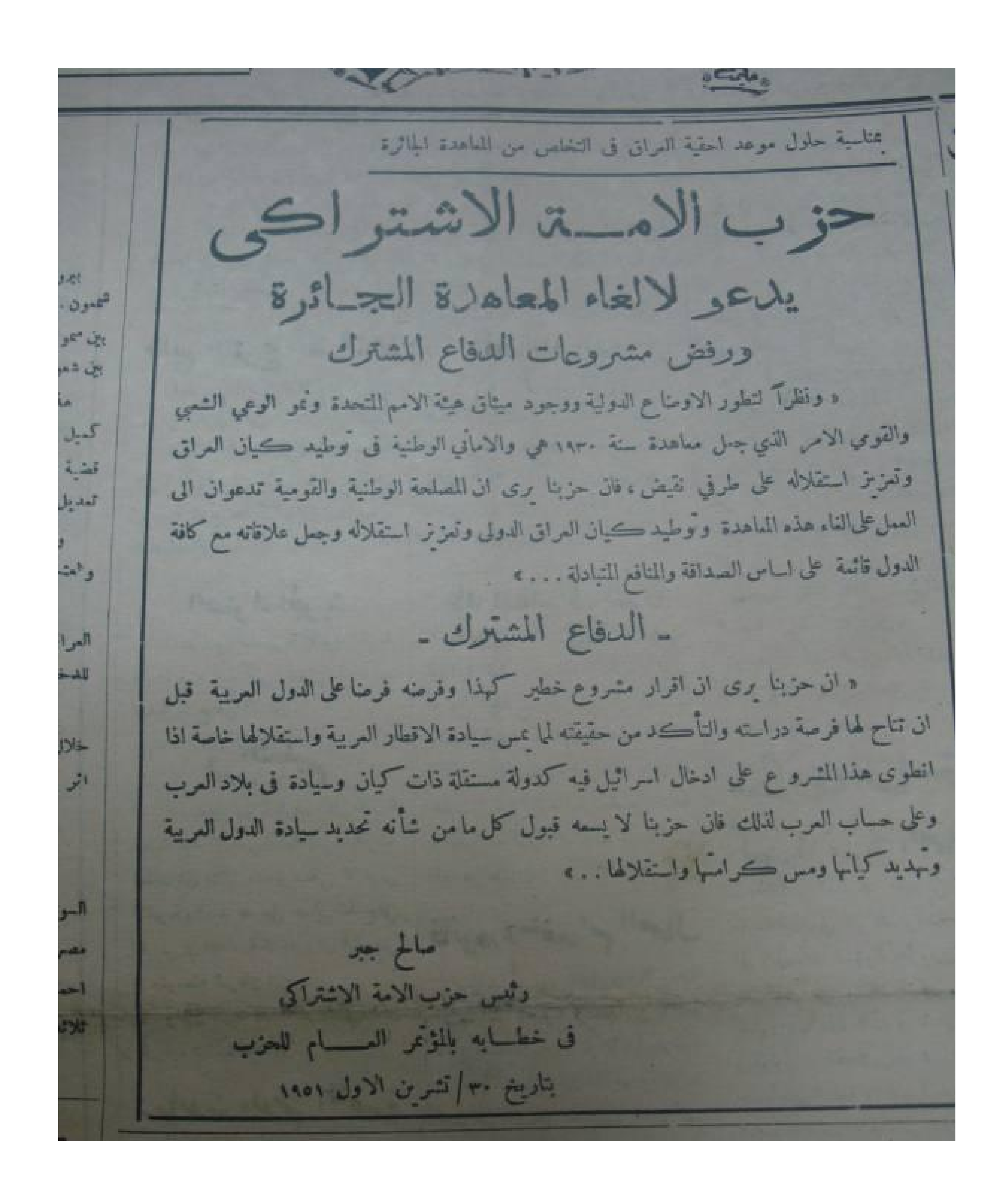
صالح جبر

رئيس حزب الامة الاشتراكي

ملحق رقم (12)

مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه رئيس حزب الأمة الاشتراكي في 30 تشرين الاول 1951 ، ودعا فيه إلى إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 ورفض مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط[1]

([1]) جريدة النبأ ، العدد 1226 ، 10 تشرين الأول 1952 .



بمناسبة حلول موعد احقية العراق فى التخلص من المعاهدة الجائرة

حزب الامــة الاشتراكى

يدعو لالغاء المعاهدة الجـائرة

ورفض مشروعات الدفاع المشترك

« ونظراً لتطور الاوضاع الدولية ووجود ميثاق هيئة الامم المتحدة ونمو الوعي الشعبي والقومي الامر الذي جعل معاهدة سنة ١٩٣٠ هي والاماني الوطنية فى توطيد كيان العراق وتعزيز استقلاله على طرفي نقيض، فان حزبنا يرى ان المصلحة الوطنية والقومية تدعوان الى العمل على الغاء هذه المعاهدة وتوطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله وجعل علاقاته مع كافة الدول قائمة على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة . . . »

ـ الدفاع المشترك ـ

« ان حزبنا يرى ان اقرار مشروع خطير كهذا وفرضه فرضا على الدول العربية قبل ان تتاح لها فرصة دراسته والتأكد من حقيقته لما يمس سيادة الاقطار العربية واستقلالها خاصة اذا انطوى هذا المشروع على ادخال اسرائيل فيه كدولة مستقلة ذات كيان وسيادة فى بلاد العرب وعلى حساب العرب لذلك فان حزبنا لا يسعه قبول كل ما من شأنه تحديد سيادة الدول العربية وتهديد كيانها ومس كرامتها واستقلالها . . »

صالح جبر

رئيس حزب الامة الاشتراكي

فى خطـابه بالمؤتمر العـــام للحزب

بتاريخ ٣٠/ تشرين الاول ١٩٥١

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

(1) ملفات وزارة الداخلية (م . و . د)

1- ملفة رقم (4/29/قسم8) ، ملفة الدعاية الشيوعية ، بيان جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار ، بلا عدد ، 11 آذار 1935 .

2- ملفة رقم (17/د/3) ، الأحزاب السياسية ، اضبارة حزب الأمة الاشتراكي ، رقم الاضبارة 166/41 .

(2) ملفات دار الكتب والوثائق العراقية (د . ك . و)

أ- ملفات البلاط الملكي :

1- البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم (311/1204) ، الأحزاب والجمعيات السياسية .

2- البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم (311/4381) ، بيانات واعتراضات حزب الأمة الاشتراكي على الانتخابات عام 1954 .

(3) ملفات وزارة العدلية :

1- وزارة العدلية ، ملفة رقم (4392/س/61/49) ، تنفيذ عقوبة حكم الإعدام بفهد .

(4) ملفات وزارة الداخلية :

1- وزارة الداخلية، ملفة رقم (3205912/5872) ، الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية .

2- وزارة الداخلية، ملفة رقم (32050/4107) ، اضبارة التحقيق الذي جرى ضد قائمقام دهوك حبيب الطالباني في أيلول 1946 .

3- وزارة الداخلية، ملفة رقم (32032/31) ، بيانات الأحكام العرفية .

4- وزارة الداخلية، ملفة رقم (32050/10712) ، تأسيس فرع لحزب الأمة الاشتراكي في لواء الموصل .

5- وزارة الداخلية، ملفة رقم (3205914/10712) ، حزب الأمة الاشتراكي لواء الموصل .

6- وزارة الداخلية، ملفة بلا رقم ، الملف الخاص بصدور إرادة ملكية بقبول استقالة وزيري الكتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف في 31 كانون الأول 1946 .

7- وزارة الداخلية، ملفة رقم (ح/587/3265912) ، المنهاج والنظام الداخلي للأحزاب السياسية في العراق عام 1946 .

8- وزارة الداخلية، ملفة رقم (32050) ، المنهاج الخاص بالوزير صالح جبر .

9- ملفة مقررات مجلس الوزراء لسنة 1948 ، كتاب وزارة الخارجية المرقم (13/237/1053) في 28 شباط 1948 .

(5) وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة في دار الكتب والوثائق العراقية:

(Foreign Office) F.O.371 :

1- F.O , 371-43302-93933/Confidential , Sir.K. Cornwallis to Mr. Eden, No. 134, 30 March 1943 .

2- F.O , 371-96733 , Confidential , Iriq : Annual review for 1951 , Sir J. Toroutbeck to Mr. Eden , No. 12 . 28 January 1952 .

3 F.O , 371-110990-84311 , Confidential , British Embassy Baghdad , Hooper to Mr. Eden , No. 177 , 18 August 1954 .

4- F.O , 371-110989-84314 , Confidential , British Embassy , No. 123 , 8 June 1954 .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

(1) محاضر مجلس النواب العراقي (م . م . ن) :

1- الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1927 .

2- الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929 .

3- الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1938 .

4- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943 .

5- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945 .

6- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 .

7- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1945 .

8- الدورة الانتخابية الحادية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي ، لسنة 1947 .

9- الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1951 .

10- الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 .

11- الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، تقرير مدير مجلس النواب العام على أعمال اللجان الدائمة .

(2) محاضر مجلس الأعيان العراقي (م . م . ع):

1- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 .

2- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 .
3- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 .

ثالثاً : أدبيات حزب الأمة الاشتراكي والأحزاب الأخرى:

1- حزب الاتحاد الوطني ، منهاج حزب الاتحاد الوطني ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، 1946 .
2- حزب الإصلاح ، المنهاج والنظام الداخلي لحزب الإصلاح ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1949 .
3- حزب الأمة الاشتراكي ، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1952 .
4- حزب الأمة الاشتراكي ، المنهاج والنظام الداخلي للحزب ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1951 .
5-الحزب الوطني الديمقراطي ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر – بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها ، مطبعة الأهالي ، بغداد ، 1960 .
6- رابطة الشيوعيين العراقيين ، المنهاج الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، 1946 .
7- عصبة مكافحة الصهيونية ، المنهاج والنظام الداخلي لعصبة مكافحة الصهيونية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1946 .

سادساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية 1952-1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 .
2- بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004 .
3- حسن أحمد المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2007 .
4- حيدر طالب حسين الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2000 .
5- خرنان مسعود بن موسى ، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 .
6- خضير مظلوم فرحان البديري ، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران 1950-1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987 .

7- زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990 .
8- سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي 1945-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .
9- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي ، العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1986 .
10- صالح حسن عبد الله ، تهجير يهود العراق 1941-1952 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2003 .
11- عبد الرحمن ذياب عبد الله الجبوري ، صحافة الأحزاب العلنية في العراق 1946-1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، 2006 .
12- عبد الرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق 1946-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1970 .
13- عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق 1953-1958 . دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987 .
14- عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، الحياة البرلمانية في العراق 1945-1953 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 .
15- غانم محمد صالح ، النظام السياسي في العراق 1948-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1971 .
16- غصون مزهر حسين المحمداوي ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني 1926-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2001.
17- فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأولى(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2007 .
18- فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي 1925-1945 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2009 .

19- فهد جبرائيل اليان ، العلاقات السورية العراقية مابين 1939-1958 سياسياً – اقتصادياً – اجتماعياً ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، 2006 .
20- قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2007 .
21- محمد رشيد عباس ، مجلس الأعيان العراقي 1925-1958 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1995 .
22- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .
23- ـــ ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2000 .
24- نسرين أحمد عبد الله الجاف ، التجربة البرلمانية في اقليم كردستان العراق 1991-1998 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 .
25- هيو حميد شريف ، توفيق وهبي 1891-1984 . حياته ودوره السياسي والثقافي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2005 .
26- يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989 .
27- يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي ، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية 1924-1957 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2009 .

رابعاً : الكتب العربية والمترجمة :

1- إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، دار الجمهورية بغداد ، 1965 .
2- أحلام حسين جميل ، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب 1922-1932 ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1985 .

3- أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق السياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1988 .
4- ــ، 12 رئيس وزراء في العهد الملكي حكايات سياسية وصحفية ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1984 .
5- إسماعيل أحمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية 1941-1952 ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1979 ،
6- باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث 1869-1969 ، ج1 ، مراجعة ناجي معروف ، مطبعة اوفسيت الميناء ، بغداد ، 1978 .
7- بوعلي ياسين وآخرون ، الأحزاب السياسية والحركات القومية العربية ، ج1 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، عدن ، د.ت .
8- تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة جابر إدريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 .
9- توفيق السويدي ، مذكراتي . نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1996 .
10-ــ ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، مطبعة رياض الريس ، لندن ، 1987.
11-ثامر عبد الحسن العامري ، موسوعة أعلام القبائل العراقية ، ج1 ، مطبعة الوفاق ، بغداد ، 1998 .
12-ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، سلام عادل سيرة مناضل ، ج1 ، ط2 ، دار الرواد للطباعة والنشر ، بغداد ، 2004 .
13-جرالدي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد 1921-1958 ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 1991 .
14-جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941-1953 ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، 1976 .
15-ـــ ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958 ، بغداد ، 1980 .
16-جميل الاورفلي ، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق ، منشورات دار الحياة ، بيروت ، 1971 .
17-جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية من 1941-1958 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1980 .

18-حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر . العمل الحزبي في العراق 1908–1958 ، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 .
19-حسن عيسى الحكيم ، التاريخ المعاصر ، مكتبة الرواد للطباعة ، بغداد ، 1981 .
20-حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 .
21-حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996 .
22-حنا بطاطو ، الكتاب الأول ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مطبعة فرصاد ، طهران ، 2005 .
23-ـ ، العراق ، الكتاب الثاني ، الحزب الشيوعي العراقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد ، طهران ، 2005 .
24-خالد التميمي ، محمد جعفر ابو التمن . دراسة في الزعامة السياسية العراقية ، دار الوراق للدراسات والنشر ، دمشق ، 1996 .
25-خالد حسن جمعة العاني ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية 1951–1958 دراسة تاريخية ، مطبعة عصام ، بغداد ، 1990 .
26-خالد صبحي الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين 1945–1953 ، مطبعة دار القادسية ، بغداد ، 1986 .
27-خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1967 .
28-رجب بركات ، من تاريخ الصحافة العراقية جرائد البصرة خلال مائة عام ، جامعة البصرة ، 1990 .
29- زاهدة إبراهيم ، كشاف بالجرائد والمجلات العراقية ، مراجعة عبد الحميد العلوجي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1976 .
30-زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ، ج1 ، السويد ، 1994 .
31-ستار جبار الجابري ، سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، مطبعة المشراق ، بغداد ، 1997 .
32-ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث 1900–1950 ، ج2 ، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، 1988 .

33-سعاد خيري ، فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة ، مطبعة الرواد ، بغداد ، 1973 .
34-سلمان التكريتي ، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 .
35- سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق 1934-1958 ، ج1 ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت.
36-شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، ط2 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1975 .
37-صالح الحيدري ، مذكرات ولمحات من تاريخ الحركة الوطنية والثورية في كردستان والعراق 1940-1958 ، ج1 ، القسم الثاني ، د.م ، د.ت.
38-صلاح الخرساني ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث ((الحركات الماركسية 1920-1990)) ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2001 .
39-صلاح الدين الصباغ ، رواد العروبة في العراق ، ط2 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1983 .
40-طارق الناصري ، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939-1958 حياته ودوره السياسي ، ج2 ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1990 .
41-طالب محيبس حسن الوائلي ، العراق والقضية المغربية 1951-1956 . دراسة في موقف العراق الرسمي والشعبي من قضية استقلال المغرب ، مطبعة الطيف ، بغداد ، 2008 .
42-عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق 1908-1958 ، بغداد ، 2003 .
43-ـــ ، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 2003 .
44-عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954 ، بغداد ، 1984 .
45-عامر جابر ، تاريخ الأحزاب والجمعيات السياسية في الحلة 1908-1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2007 .
46-عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 .

47-عبد الجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 .
48-عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921–1958 ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، 1978 .
49-عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، د.ت.
50-ــــ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1908–1958 ، ط2 ، مركز الابجدية ، بيروت ، 1983 .
51-ــــ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 و ج3 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 2008 .
52-ــــ، تاريخ الوزارات العراقية ، الأجزاء 5و6و7و8و9و10 ، ط7 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 .
53-ــــ، الثورة العراقية الكبرى ، ط4 ، دار الكتب للنشر ، بيروت ، 1978 .
54-ــــ، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ، ط2 ، بغداد ، 980 .
55-عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908–1945 ، ط2 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 .
56-عبد الرزاق محمد أسود ، موسوعة العراق السياسية ، مجلد 6 ، الجمعيات والأحزاب السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1986 .
57-عبد الرزاق مطلق الفهد ، تاريخ الحركة العمالية في العراق 1933–1958 . دور العمال في الحركة الوطنية ، بغداد ، 2005 .
58-عبد الرزاق الهلالي ، من حديث الذكريات . سبع سنوات في التشريفات الملكية في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2002 .
59-عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939–1945 . دراسة تاريخية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2004 .
60-عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908–1958 ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد ، 1989 .
61-عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1962 .

62-عبد العزيز نوار سليمان ، تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1973 .
63-عبد الفتاح علي البوتاني ، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دار الزمان للطباعة والنشر ، دمشق ، 2008 .
64-عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول حتى صدام ، بغداد ، 2004 .
65-عبد اللطيف الراوي ، عصبة مكافحة الصهيونية 1945–1946 ، دار هارون ، دمشق ، 1986 .
66-عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 .
67-عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، 1989 .
68-عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج1 ، منشورات الثقافة الجديدة ، دمشق ، 2002 .
69-علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي ، دار الحكمة ، لندن ، 2004 .
70-ـــــ ، العلاقات العراقية – البريطانية 1945–1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
71-علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، بغداد ، 2008 .
72-علي عبد شناوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام 1965 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2003 .
73-علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية 1920–1950 ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1989 .
74-علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية ، دار العباد للنشر ، بغداد ، 2008 .
75-عماد عبد السلام رؤوف وأحمد السامرائي ، ضياء جعفر سيرة ومذكرات ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 2001 .
76-عمر ابو نصر ، العراق الجديد ، مطبعة الأحد ، بغداد ، 1937 .

77-غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين 1939-1958 دراسة في الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 .
78-فائق بطي ، الصحافة العراقية ميلادها وتطورها ، بغداد ، 1961 .
79-ـ ، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 1968 .
80-فائز عزيز اسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1975 .
81- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 .
82- فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941 دراسة تحليلية نقدية مقارنة ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1987 .
83- فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 .
84- ـ ، الفكر السياسي في العراق المعاصر 1914-1958 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1984 .
85- فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2008 .
86- فرهاد إبراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي . نموذج الشيعة في العراق ، مكتبة مدبولي ، برلين ، 1996 .
87- فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 .
88- فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان ، المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006 .
89- قسم الدراسات والبحوث ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية 1920-2003 ، بغداد ، 2007 .
90- قيس جواد الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892-1965 ، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة ، بغداد ، 2006 .
91- قيس عبد الحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تموز 1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978 .

92- كاظم حبيب وزهدي الداودي ، فهد والحركة الوطنية في العراق ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 2003 .
93- كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ، 1970 .
94- ـــ، من أوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ، 1971 .
95- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، ط2 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981 .
96- ليلى ياسين حسين الأمير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية 1946-1958 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2002.
97- مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ترجمة فيصل نجم الدين الاطرقجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1946 .
98- محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق 1945-1958 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .
99- محمد حديد ، مذكراتي . الصراع من أجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، بيروت ، 2006 .
100- محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 .
101- ـــ ، بريطانيا والعراق . حقبة من الصراع 1914-1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 .
102- محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الأول ، بيروت ، 1987.
103- محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1946-1954 ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، 1997 .
104- محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية ، مطبعة السعدون ، بغداد ، 1976 .
105- محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الأحداث ، دار الطليعة ، بيروت ، 1956.
106- محسن محمد المتولي ، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2001.

107- محمود شبيب ، قضـايا ملتهبة في السياسـة العراقية 1950–1958 ، المؤسسـة العربية للدراسات والنشر ، بغداد ، 1984 .

109- مذكرات علي محمد الشيخ علي ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، دار واسط للنشر ، بغداد ، 1984 .

110- مقدام عبد الحسـن باقر الفياض ، تـاريخ النجـف السياسـي 1941–1958 ، دار الأضواء للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 .

111- ممدوح الروسـان ، العراق وقضـايا الشـرق العربي القومية 1941–1958 ، المؤسسـة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 .

112- مؤيد إبراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944–1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992 .

113- مير بصـري ، أعـلام السياسـة في العراق الحـديث ، ج2 ، مؤسسـة الريس ، لندن ، 1987 .

114- ـــ ، أعلام الكرد ، دار الريس للكتب والنشر ، لندن ، 1991.

115- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894–1974 ، ج2 ، ط3 ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، 1977 .

116- ناهض حسن جابر الراوي ، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ، كركوك ، 2006 .

117- نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

118- نجيب الصـائغ ، مـن أوراق نجيب الصـائغ في العهدين الملكـي والجمهوري خـلال 1947–1963 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1990 .

119- نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925–1952 ، بيروت ، 1980 .

120- نوري عبد الرزاق حسـين ، تيارات سياسـية فـي الحركـة الوطنية العراقية ، المؤسسـة القومية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1958 .

121- هادي حسن عليوي ، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي 1918–1952 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

122- ـــ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى 14 تموز 1958 ، ط2 ، بغداد ، 1984 .
123- هناء نعمة محمد ، دليل الصحافة والطباعة في البصرة 1889-2007 ، جامعة البصرة ، 2007 .
124- ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، مؤسسة الإنتاج الطباعي ، بيروت ، 1965.
125- ونستون تشرشل ، مذكرات ونستون تشرشل ، القسم الأول ، تعريب خيري حماد ، ط2 ، مكتبة المثنى ، بغداد ، 1965 .

خامساً : الكتب الأجنبية :

1- George Kirk , The Middle East , 1945-1950 , London , 1952 .
2- George L.Harris , Iraq its people , its society , its culture , New Haven , Connecticut , 1958 .
3- Lord Birdwood , Nuri As- Said , A Study in Arab Leadership , London , 1959 .
4- Majid Khadduri , Independent Iraq 1932-1958 , London , 1960 .
5- Walter Z. Laquar , Communism and Nationalism in the Middle East , London , 1954 .

سابعاً : البحوث والدراسات والمقالات :

1- سجاد غازي إسماعيل ، تعقيب شاهد عيان على أحداث يومي 21 و 27 في الوثبة 1948 ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 21 ، 2009 .
2- صالح جبر ، أسرار معاهدة بورتسموث ، جريدة الأمة ، بغداد ، العدد 972 ، 30 كانون الثاني 1952 .
3- ـ ، صفحات مطوية من تاريخ العراق القريب ، جريدة النبأ ، بغداد ، العدد 1015 ، 28 كانون الثاني 1952 .
4- ـ ، حقائق معاهدة بورتسموث ، جريدة الأمة ، العدد 1971 ، 29 كانون الثاني 1952 .
5- فهد مؤسس الحزب الشيوعي (نبذة عن حياته) ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد 2 ، شباط 1973 .

6- محمد حسن الجابري ، احزاب عراقية ، جريدة المشرق ، بغداد ، العدد 1707 ، 13 كانون الثاني 2010 .
7- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، سلام عادل ودوره في الحركة الوطنية العراقية حتى عام 1958 ، مجلة الاستاذ ، بغداد ، العدد 96 ، أيلول 2009 .
8- نوري عبد الحميد العاني ، الأحزاب السياسية العراقية في فترتي الانتداب البريطاني والاحتلال الأمريكي ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد 40 ، تموز 2005 .
9- ـــ ، ظهور مؤسسات المجتمع المدني في 1900-1958 ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد 36 ، أيار 2004 .

ثامناً : الصحف

ت	اسم الصحيفة	مكان الصدور	السنة
	الاتحاد الدستوري	بغداد	1951 ، 1952
	الأمة	بغداد	1948 ، 1949 ، 1950 ، 1951 ، 1952
	الأهالي	بغداد	1951
	الجبهة الشعبية	بغداد	1951 ، 1952
	الحوادث	بغداد	1946 ، 1947 ، 1948 ، 1953 ، 1954
	الزمان	بغداد	1953 ، 1954
	الساعة	بغداد	1946 ، 1947
	صوت الأحرار	بغداد	1946 ؛ 1947
	صوت الأهالي	بغداد	1947
	صوت المبدأ	بغداد	1951
	لواء الاستقلال	بغداد	1947 ؛ 1948 ؛ 1951 ؛ 1954
	المصري	القاهرة	1947
	النبأ	بغداد	1948 ، 1949 ، 1950 ، 1951 ، 1952
	النضال	بيروت	1947
	الهدى	الموصل	1952

.	الوقائع العراقية	بغداد	1954

تاسعاً : منظومة شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

1- الأحزاب السياسية العربية ، منتدى العلوم السياسية ، منتديات بوابة العرب www.rb.arabsgatecom.

2- جعفر لبجه ، صالح جبر مؤسس حزب الأمة الاشتراكي ومعاهدة بورتسموث www.iraqlights.org/vb/showthread.php/t=54315

3- سامي القيسي ، الصحافة والصراع النيابي في العراق ، موقع صحيفة المدى www.almadapaper.ret.

4- هادي حسن عليوي ، الصحافة العراقية 1946-1954 http://www.asabaah.com/paper.php/source=akbar&mif=copy&sid=14608

This study aims to tackle important issue in Modern Iraqi history , Al-Umma Socialist Party . it is Pro-royal party , of remarkle role in Iraqi political process in royal period . The part is characterized by his various activities and attitudes towards political , social and economical issues .

The study is of four chapters , conclusion and appendices , plus introduction .

- The first chapter investigates the history of political parties in Iraq , the secret and public ones . it reveils the roots of Al-Umm social party and the parties authorized by Tawifiq Al-Siwedi Cabinet znd of April in 1946 .
- The Second chapter studies the March of AlUmma party , its establishment , and doctrines , which was of five sections , as follow : Iraqi foreign affairs , interior affairs , financial policy , economical policy , social and cultural policy . Then the chapters studies the social bask ground of the party founders , and other parties attitude , in Iraq , toward AlUmma social party establishment .
- The third chapter covers the party organizational development from June 1951 to August 1954 . its by-law , its branches and political activities , its newspapers , Particularly AlUmma and Al-Nabih papas , its conferences and annual meeting , and the end of the party political activity .
- The fourth chapter studies the party attitudes towards interior issues and the political economical , and social policies , the main of are attitudes

towards 23 rd November 1952 uprising , Iraqi Cabinets , democratic issue , parliamentary placation , and the party breakup by Noori Al-Saied Cabinet on 28 September 1954 , Oil treaties Iraqi government and Oil Companies investing in Iraq , plus party attitudes towards Arab and international issues : Arab unity , Palestine issue , and Syria , Egypt and Magarebi countries international blokes in Middle East , and ivart political and economical developments .

The main results of the study :

- AlUmma socialist party , founded by Salih Jabir in June 1951 , is considered apolitical party of instrumental role in Iraqi political life . The party focused its activities on political side and reinforced the democracy and parliamentary process .
- Despite the fact that the party is moderate reformist , the party had not followed its doctrines where the interests and wishes of his members has been the main factors in party policy decision .
- The party was a weak party , but it was able , in short period of time , to gather large number of political characters , sheikhs , in all Iraqi province , to be members in it .
- The party had wsed socialist slogans , but it did not believe in them , where it followed up the deterioration political process in Iraq and issued many .
- Statement Commenting on them .

Ministry of Higher Education
And scientific Research
Thi-Qar University
College of Arts
History Department

Al- Umma Socialist Party
1951-1954
((Historical Study))

A Thesis

Submitted by TO The council of The college of Arts ,Thi-Qar university in partial fulfliment of the requirements for the Degree of Master of Arts in modern and contemporary History

By

Raheem Husan Mohmmed Al-Shami

Supervised by
Assisant professor Doctor
Moayed Shakir Kadhim Al-Taie

1431H **2010 B.C**